جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية

فرع الاعلام

تخصص السمعي البصري

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد العناق نسرين

يوم:..../.../....

الإضطهاد الخوارزمي في البيئة الرقمية التواصلية وتهديداته لحرية التعبير دراسة في إطار نظرية حارس البوابة الرقمية تجاه القضية الفلسطينية عبر شبكات التواصل الإجتماعي

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 2	الرتبة	الجامعة	الصفة
العضو 3	الرتبة	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد رحلة علمية جمعت بين التحديات والتجارب القيمة، أودّ أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع.

أولاً، أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف نبيل لحمر على توجيهاته طيلة فترة إعداد هذه المذكرة.

إلى عائلتي العزيزة، خاصة والدي ووالدتي، أشكركم من القلب على دعمكم المستمر، ودعائكم الصادق، وتشجيعكم الذي كان سندًا لي في كل المراحل.

لكم جميعاً مني كل التقدير والامتنان.

ملخص الدراسة .

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر الاظطهاد الخوارزمي داخل البيئة الرقمية خاصة من خلال الدور الذي تلعبه خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي في تقييد حرية التعبير لا سيما ما يتعلق بالمحتوى السياسي والحقوقي وعلى وجه الخصوص المحتوى الداعم للقضية الفلسطينية. وقد اعتمدت الدراسة على نظرية حارس البوابة الرقمية لفهم كيفية تصفية المعلومات والتحكم في وصولها للمستخدمين من خلال آليات تقنية غير مرئية.طرحت الدراسة اشكالية محورية تمثلت في :

ما مدى تهديد خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي لحرية التعبير لدى المستخدمين؟

وانبثق عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية تتعلق بمظاهر حرية التعبير، واشكال التعسف الرقمي ، وتأثيره على القضية الفلسطينية ، وآليات مواجهته. ولتحقيق اهداف الدراسة تم اعتماد المنهج المسحي مع استخدام استبيان الكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قصدية مكونة من 150 مفردة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وتنوعت خصائصهم من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي .وقد تم تحليل البيانات بإستخدام برنامج spss واعتماد اختبار كا2 تربيع لقياس العلاقات ودلالتها الاحصائية.ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

*تعتبر منصة الفيسبوك الاكثر استخداما بفارق واضح عن باقي المنصات.

*المحتوى السياسي خصوصا المرتبط بالقضية الفلسطينية هو الاكثر عرضة للحذف والحظر

* تعليق او حظر الحسابات هو الاجراء الرقابي الاكثر تكرارا

*هناك قناعة لدى اغلب المبحوثين بأن الاجراءات الرقابية لاتعتمد فقط على الخوارزميات بل على تدخل بشري ضمن سياسات ممنهجة.

الكلمات المفتاحية:الإظطهاد الرقمي_ البيئة الرقمية التواصلية _ حرية التعبير_ القضية الفلسطينية _شبكات التواصل الإجتماعي _حارس البوابة الرقمية

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الإطار المنهجي للدراسة	
1.إشكالية الدراسة وتساؤلاتها	**2**
2.أسباب اختيار الموضوع	**3**
3.أهداف الدراسة	**4**
4.أهمية الدراسة	**4**
5.نوع الدراسة	**4**
6.منهج الدراسة	**5**
7.أدوات جمع بيانات الدراسة	**5**
8.صدق وثبات أداة الاستبيان	**7**
9.مجتمع البحث وعينته	**8**
10.خصائص عينة الدراسة	**10**
11.إجراءات الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة	**12**
12.تحديد مفاهيم الدراسة .	**12**
الفصل النظري للدراسة	
أولا:شبكات التواصل الاجتماعي	**17**
1.مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي	**17**
2.خصائص شبكات التواصل الاجتماعي	**17**
3.أهمية شبكات التواصل الاجتماعي	**19**
ثانيا:الخوارزميات في عصر المنصات الرقمية والتواصل الاجتماعي	**19**

1.مفهوم الخوارزميات	**19**
2.أنواع الخوارزميات	**21**
3.وظائف الخوارزميات في شبكات التواصل الإجتماعي	**22**
ثالثا:الحرية الرقمية	**24**
1.تعريف الحرية الرقمية	**24**
2.المبادئ الجوهرية للحريات في الفضاء الرقمي	**25**
رابعا:حراسة البوابة في العصر الرقمي	**34**
1.نظرية حارس البوابة الرقمية	**34**
2.أبرز مظاهر حراسة البوابة الإلكترونية	**36**
3.دور حارس البوابة في العملية الإعلامية	**37**
4.العوامل المؤثرة على عمل حارس البوابة الإعلامية	**39**
خامسا: القضية الفلسطينية في الفضاء الرقمي بين التضامن العالمي والتضييق الخوارزمي	**41**
1.القضية الفلسطينية	**41**
2.إدارة المنصات الرقمية للسلطة خلال العدوان على غزة	**41**
3.التوزيع الخوارزمي للأخبار حول العدوان على غزة بين المراقبة والتقييد والحجب	**43**
الفصل التطبيقي للدراسة	
عرض ومناقشة بيانات الدراسة	**46**
النتائج العامة للدراسة	**87**
خاتمة	**90**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح حساب معامل الثبات "الفا كرونباخ"	8
02	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	10
03	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب العمر" السن"	11
04	جدول يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	11
05	جدول يوضح المنصة الأكثر استخداما للتعبير عن الآراء	46
06	جدول يمثل مدى الشعور بحرية التعبير على المنصات الرقمية	49
07	جدول يوضح المواضيع الأكثر تعبيرا من طرف المبحوثين عبر شبكات التواصل الاجتماعي	53
08	جدول يوضح مدى ملاحظة المبحوثين لحذف المحتوى او تعليق الحسابات بسبب مضامين معينة	56
09	جدول يوضح طبيعة المحتوى المتعرض للحذف او تعليق للحسابات وفقا لآراء المبحوثين	58
10	جدول يبين أبرز الإجراءات الرقابية الخاصة بقمع المحتوى الرقمي	61
11	جدول يوضح آلية تطبيق الإجراءات تلقائيا عبر الخوارزميات ام بتدخل بشري وفق سياسات محددة	65
12	جدول يوضح الغاية من تطبيق الإجراءات الرقابية على المحتوى الرقمي	67
13	جدول يوضح مدى ملاحظة تعرض المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية للرقابة او الحذف مقارنة بغيره	70
14	جدول يوضح أبرز أشكال قمع المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي	72
15	جدول يوضح أثر الإجراءات الرقابية على حرية التعبير بشأن القضية الفلسطينية	74
16	جدول يوضح دوافع المنصات الرقمية في التضييق على المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية	76
17	جدول يوضح مدى تفاعل المستخدمين مع الحملات أو الهاشتاغات لمواجهة التضييق الرقمي	79
18	جدول يوضح مدى اتخاذ المستخدمين إجراءات لمواجهة حذف او تقييد منشوراتهم	81
19	جدول يوضح أنواع الإجراءات المتخذة من قبل المستخدمين عند تعرض محتواهم للحذف أو التقييد	83
20	جدول يبين آراء المبحوثين حول أنجع السبل للتصدي للتضييق الرقمي	86

مقدمة

مقدمة.

في ظل الطفرة الرقمية المتسارعة التي يعيشها العالم، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من حياة الأفراد،حيث لم تقتصر وظيفتها على التواصل والترفيه، بل تحولت الى فضاء نشط لتبادل الآراء ومتابعة الأحداث، والمشاركة في القضايا العامة.هذه الشبكات باتت تمارس تأثيرا قويا على الرأي العام، وتشكل اليوم منصات مفتوحة تعبر من خلالها الشعوب عن مواقفها وهويتها السياسية والاجتماعية.غير أن هذه المنصات لا تعمل بشكل عشوائي، بل تعتمد على انظمة تقنية معقدة تعرف ب"**الخوارزميات**" وهي برامج ذكية تتحكم فيما يظهر للمستخدم من محتوى ، بناءا على مجموعة من المعايير التي قد لا تكون شفافة او معلنة.

ومع توسع استخدام هذه الخوارزميات، بدأت تبرز مخاوف حول مدى حيادها،ودورها في فرض رقابة غير مباشرة على المستخدمين،خاصة فيما يتعلق بالمحتويات السياسية أو الحقوقية.

في هذا السياق،أصبحت قضايا مثل حرية التعبير والرقابة الخوارزمية من المواضيع المثيرة للنقاش خصوصا عندما نلاحظ ان بعض المضامين وعلى رأسها المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية يتعرض للحذف او تقليل الانتشار أو حظر الحسابات التي تنشره،مما يطرح تساؤلات جدية حول نوايا المنصات الرقمية وحدود سلطتها في التحكم بالمجال العام.

انطلاقا من هذه الإشكالية، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مفهوم الاضطهاد الخوارزمي بوصفه أحد أشكال القمع الرقمي الجديد، الذي لا يمارس بشكل مباشر او عنيف، بل يتم عبر أدوات تقنية ذكية تحجب وتفلتر وتوجه المحتوى في الفضاء الرقمي.وقد تم اختيار القضية الفلسطينية كنموذج تطبيقي للدراسة، نظرا لما تمثله من رمزية سياسية وانسانية ولما تشهده من تضييق متزايد في الفضاء الرقمي ، رغم الدعم التضامني الواسع من قبل المستخدمين.

الفصل المنهجي للدراسة

1.إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها بيئة الإتصال الرقمي، أصبحت خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي عنصرًا محوريًا في تنظيم وتوجيه تدفق المعلومات، حيث تمارس هذه الخوارزميات سلطتها بشكل غير مرئي على ما يُعرض للمستخدمين من محتوى، وذلك من خلال آليات تصفية، ترتيب، وإخفاء تعتمد على معايير غير شفافة غالبًا، لا يعرفها المستخدم العادي، ولا يملك آلية للاعتراض أو المراجعة. هذا الوضع يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول طبيعة التأثير الذي تمارسه هذه الخوارزميات على حرية التعبير، ومدى حياديتها في التعامل مع مختلف المواضيع والمواقف، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالمحتوى السياسي والحقوقي، الذي يمثل القضية الفلسطينية أحد أبرز تجلياته وأكثرها حساسية في السياق العربي والدولي.

ففي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد الانتهاكات المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، لاحظ عدد متزايد من المستخدمين والنشطاء الرقميين تراجعًا ملحوظًا في مدى وصول المنشورات التي تتناول القضية الفلسطينية، أو تعبّر عن مواقف تضامنية معها، وتعرّض عدد منها للحذف أو التقييد أو الحظر. هذا التراجع يثير الشكوك حول وجود نمط من "الرقابة الخوارزمية" الممنهجة، التي لا تكتفي بعرض المحتوى أو حجبه بناءً على قواعد أخلاقية أو قانونية واضحة، بل تتدخل بشكل غير مباشر في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، من خلال إسكات أصوات معينة، وتضخيم أخرى تتماشى مع سياسات المنصة أو توجهات الجهات المؤثرة عليها. وهو ما يعيد إحياء مفاهيم نظرية حارس البوابة، لكن بصيغة رقمية حديثة، حيث لا يتجلى الحارس في شكل محرر صحفي أو مسؤول حكومي، بل في شكل خوارزمية معقدة تتحكم في المجال العام الافتراضي.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الدور الجديد الذي تؤديه الخوارزميات في تشكيل المجال العام الرقمي، وتأثيرها على حرية التعبير، خاصةً فيما يتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية، وذلك من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

مامدى تهديد خوارزميات شبكات التواصل الاجتماعي لحرية التعبير لدى المستخدمين؟

والذي يندرج عليه مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

1. ما مظاهر حرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟
2. ما أشكال التعسف الرقمي التي تمارس على شبكات التواصل الاجتماعي؟
3. ما تأثير التعسف الرقمي على حرية التعبير خاصة فيما يتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية؟
4. ماهي الآليات المتاحة لمواجهة القمع الرقمي على شبكات التواصل الاجتماعي ؟

2.أسباب اختيار الموضوع.*الذاتية:

- ✓ الاهتمام الأكاديمي و البحثي بمعرفة العلاقة بين خوارزميات البيئة الرقمية وحرية التعبير .
- ✓ الرغبة في تقديم نتائج جيدة حول هذا الموضوع .
- ✓ الميل إلى دراسات الميديا الجديدة وخاصة التي تتطرق إلى إشكالية الخوارزميات والرغبة في التعمق فيها .
- ✓ الفضول حول موضوع الاظطهاد الخوارزمي في البيئة الرقمية.

***الموضوعية:** السعي لإثراء المكتبة بمواضيع تتناول ظواهر جديدة في تخصص علوم الاعلام والاتصال .

- ✓ الانتشار الواسع لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي و تحدياتها على المنظومة المجتمعية.

3.أهداف الدراسة.

- دراسة مظاهر حرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- معرفة أشكال التعسف الرقمي الممارسة على شبكات التواصل الاجتماعي.
- الكشف عن تأثير التعسف الرقمي على حرية التعبير في شبكات التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالمحتوى الفلسطيني.
- فهم آليات مواجهة القمع الرقمي على شبكات التواصل الاجتماعي.

4.أهمية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى فهم خوارزميات البيئة الرقمية وتهديدها لحرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية عن طريق توظيف نظرية حارس البوابة فهاته الدراسة لها أهمية علمية كون النتائج المتحصلة عليها ستفيد المجتمع الرقمي ككل اذ تأتي أهمية الدراسة من أهمية هذا الموضوع في حد ذاته لاسيما في الوقت الراهن والمعاش.

5.نوع الدراسة:

من أجل الوصول الى نتائج علمية دقيقة وواضحة أسعى في دراستي الى جمع معلومات حول الاظطهاد الرقمي والتضييق الذي يمارسه على مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي فيما يخص آرائهم وحريتهم في التعبير خاصة في كل ماله علاقة بالقضية الفلسطينية .

تعتبر البحوث والدراسات الوصفية المسحية نوعا من أنواع البحوث التي تهتم بجمع المعلومات دون التدخل فيها وذلك لاعتمادها على أدوات علمية من بينها الاستبيان الذي أردت استخدامه بهدف الحصول على معلومات وحقائق قائمة بالفعل.

6.منهج الدراسة.

يعرف المنهج بأنه الطريقة التي يعتمدها الباحث لترتيب المعلومات المتوفرة لديه بهدف الوصول الى استنتاجات. [1]كما يمكن تعريفه أيضا بأنه نمط التفكير والتطبيق الذي يقوم الباحث من خلاله بتنسيق أفكاره وتحليلها وترتيبها للوصول الى حقائق تتعلق بالظاهرة قيد الدراسة .[2]

اعتمدت في دراستي على المنهج المسحي باعتباري سأقوم بمسح لجمهور المستخدمين حول موضوع الدراسة ويعرف المنهج المسحي كالتالي :

"أنه "عملية جمع منظمة للمعلومات المتعلقة بمجموعة معينة ويستخدم لدراسة الظواهر والمشكلات البحثية في سياقها الحالي كما يهدف المنهج المسحي الى فهم آراء المبحوثين وإتجاهاتهم تجاه موضوع محدد ويستخدم أيضا للكشف عن مدى التأثير للوسائل أو الظواهر "[3]

فبحسب طبيعة دراستي الا وهي الاظطهاد الخوارزمي في البيئة الرقمية التواصلية وتهديداته لحرية التعبير والتي فرضت علي استخدام المنهج المسحي سأقوم بدراسة مسحية على مجموعة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة كيفية تهديد هذا النوع من الاظطهاد لحرية التعبير خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

---

[1] محمد سرحان علي محمودي،"مناهج البحث العلمي"دار الكتب،ط03،صنعاء،الجمهورية اليمنية،2019،ص35.

[2] صالح اوباية ،"أدوات جمع البيانات والمعلومات في الدراسة الميدانية ،الندوة العلمية حول منهجية IMRADوتطبيقات SPSS"،قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قاعة الميديتيك 01بالقطب الجامعي 01،جامعة غرداية ،الجزائر، 13ديسمبر2018،ص03

متاحعلىالرابط_https://www.researchgate.net/publication/329844083_adwat_jm_albyanat_walmlwmat_fy_aldrast. almydanyt

[3] محمد الفاتح حمدي، سميرة سطوطاح،"مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال وطريقة إعداد البحوث "،دارحامد ،ط1،الجزائر ،2019،ص130.

7.أدوات جمع بيانات الدراسة:

تعد أداة جمع البيانات عنصرا أساسيا في البحث،ويعتبر الإستبيان من الأدوات الفعالة في جمع المعلومات،حيث يعتمد على جمع الردود والآراء من عينة معينة عبر طرح أسئلة مصممة خصيصا لإستكشاف موضوعات معينة وتحليل وجهات نظر المشاركين حولها.

يعرف الإستبيان على أنه أداة تتكون من مجموعة من الأسئلة المترابطة التي تهدف إلى جمع المعلومات التي تخدم أهداف البحث بناءا على الموضوع والمشكلة التي يحددها الباحث[1].

ويستخدم الإستبيان بشكل واسع في بحوث الاعلام لجمع معلومات وحقائق موجودة بالفعل[2].

يعد الإستبيان من الأدوات البحثية الأكثر شيوعا في جمع البيانات على نطاق واسع حيث يتم من خلاله الحصول على معطيات وبيانات من المبحوثين،ويتكون الإستبيان من استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات يتعين على المجيبين الإجابة عليها بشكل مستقل دون أي مساعدة أو تدخل من أحد.[3]

كما تعد الاستمارة هي الأخرى من أبرز أدوات البحث المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات ،فهي تساعد الباحث او القائم بالدراسة على فهم توجهات المبحوثين من خلال مجموعة من الأسئلة التي يتم إعدادها خصيصا لهذا الغرض. ويمكن تصميم إستمارة الإستبيان بصيغتين إما ورقية او إلكترونية.وفي هذه الدراسة وبما أن مجتمع البحث يعتمد بشكل أساسي على البيئة الرقمية فقد قررت إعداد استمارة إلكترونية تتناسب مع خصائص هذا المجتمع وتلبي إحتياجات الدراسة.فشبكات التواصل الاجتماعي واسعة

---

[1] عامر إبراهيم قندليجي ، "البحث العلمي في الصحافة والاعلام"، دار المسيرة، ط01،عمان،الأردن،2015،ص178.

[2] محمود حسن إسماعيل ،"مناهج البحث الإعلامي"، دار الفكر العربي،ط01،القاهرة،مصر،2011،ص205.

[3] مراد بن حرزالله ،"أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصـــميم"، مجلة العلوم الإنســـانية، المركز الجامعي علي كافي،م04، ع01،فيفري2020،تندوف،الجزائر،ص25.

الإنتشار ضمن بيئة الإنترنت حيث يستخدمها ملايين الأفراد حول .العالم كل وفقا لخصائصه وتخصصه،ومن هنا كان اختيار الاستبيان الإلكتروني الخيار الأمثل لهذه الدراسة.

بناءً على هذا الاعتبار، تم تقسيم الاستمارة إلى أربعة محاور رئيسية، يتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة ليصل العدد الإجمالي إلى 21 سؤالًا، الى جانب قسم خاص بالبيانات الشخصية، والذي يشمل ثلاثة متغيرات أساسية هي: الجنس، السن، والمستوى التعليمي.

أما المحاور الأربعة فهي:

- المحور الأول: مظاهر حرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي.
- المحور الثاني: أشكال التعسف الرقمي الممارسة على شبكات التواصل الاجتماعي.
- المحور الثالث: تأثير التعسف الرقمي على حرية التعبير خاصة فيما يتعلق بالمحتوى الفلسطيني.
- المحور الرابع: الآليات المتاحة لمواجهة القمع الرقمي على شبكات التواصل الإجتماعي.

8.صدق وثبات أداة الاستبيان:

أ. **صدق المحكمين:** ويشير الى مدى مناسبة أسئلة أداة الدراسة من حيث وضوح الصياغة، وشمولية المحتوى، وطريقة عرضها على المبحوثين، بما يحقق الهدف الأساسي من الاختبار.[1]

وقد تم تصميم الاستبيان بالإعتماد على الإطار النظري ذات العلاقة بموضوع الدراسة وللتأكد من صلاحية الأداة ومناسبتها لأهداف البحث، عُرض الاستبيان على ثلاثة أساتذة مختصين في الإعلام والاتصال بجامعة محمد خيضر بسكرة وهم الأستاذتين شيقر سليمة وقوراري صونيا والأستاذ عباسي يزيد لاختبار صدق الأداة. قاموا بمراجعة

[1] حنان بشتة، نعيم بوعموشة،الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية، مجلة دراسات في علوم الانسانوالمجتمع،م3،ع2،جيجل ، الجزائر، جوان 2020،ص118.

فقرات الأداة من حيث الوضوح والدقة وشمولية المحتوى، وقدموا ملاحظاتهم واقتراحاتهم. استُخدمت هذه الملاحظات لإجراء التعديلات النهائية قبل نشر الاستبيان إلكترونيًا على العينة الرئيسية المؤلفة من 150 مشاركًا.

ب.ثبات الأداة: يُقصد بثبات الأداة أن تُظهر نتائج مستقرة عند إعادة تطبيقها، أي أن تعطي الأداة نفس النتائج إذا أُعيد استخدامها على نفس العينة، وفي نفس الظروف، بعد فترة زمنية مناسبة. فإذا لم تختلف إجابات المبحوثين عند الإعادة، فهذا يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات.[1]

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل " الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة. وبناءً على نتائج العينة التجريبية، 20مفردة لوحظ وجود ضعف في ثبات بعض المحاور ، مما استدعى مراجعة دقيقة لفقرات الاستبيان.

وبعد تحليل نتائج الاتساق، تم حذف خمسة أسئلة أظهرت ارتباطًا ضعيفًا مع باقي الفقرات، الأمر الذي ساهم في تحسين ثبات الأداة، حيث بلغت القيمة النهائية لألفا كرونباخ (α=0.616)وهي قيمة تُعد مقبولة، وتدل على وجود درجة مقبولة من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم01: *حساب معامل الثبات "الفا كرونباخ*

مجموع الأسئلة	معدل الفا كروميباخ
42	0.616

9.مجتمع البحث وعينته

[1] حنان بشتة ،نعيم بوعموشة ،المرجع سبق ذكره،ص125-126.

مجتمع البحث:

ويقصد به الفئة المستهدفة من الدراسة،والتي تشمل جميع مفردات البحث ويرى قراوتز إن مجتمع البحث قد يكون مجموعة منتهية او غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي يتم التركيز عليها في إطار الملاحظات.[1]وبناءا على ذلك،يمكن القول أن مجتمع البحث يضم كافة عناصر المشكلة البحثية إذ يعتبر المحيط الأكثر ملاءمة للدراسة،كونه يمكن الباحث من استكشاف المشكلة وفهم أبعادها بدقة.كما يسهل تبادل الأفكار والخبرات، مما يساهم في تحديد متطلبات البحث بوضوح وفاعلية لتحقيق أفضل النتائج.

مجتمع البحث في دراستي يتكون من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي"والتي تم إختيارها بإعتبارها اكثر تعرضا للرقابة والتضييق الالكتروني فضلا عن كونها الأكثر استخداما على نطاق واسع.

عينة الدراسة:

العينة هي جزء محدد من المجتمع الأصلي يتم اختياره بعناية وفق أسس ومعايير معينة،بهدف دراسة الظواهر وملاحظة وتحليل البيانات المتعلقة بها.من الضروري أنتكون هذه العينة ممثلة بدقة للمجتمع الأصلي،بحيث تعكس خصائصه وسماته، مما يسمح بتعميم النتائج المستخلصة عليها.[2]

تعد العينة في الأساس مجموعة من الوحدات الإحصائية المنتقاة من المجتمع،وتختار بناءا على معايير علمية تضمن توافقها مع مواصفات المجتمع الأصلي،لضمان تحقيق تمثيل صحيح ونتائج دقيقة.[3]

---

[1]عيسى يونسي، سامية شينار، عائشة عماري، "العينة وأسس المعاينة في البحوث الإعلامية"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية،م07، ع02، 2021،الجزائر،ص530.

[2]سعد سلمان المشهداني،"منهجية البحث العلمي"، دار أسامة،ط01،عمان،الأردن،2019،ص85.

[3]الزهرة الأسود، "العينات في البحث العلمي"، إجراءات وإعتبارات، مجلة تنوير للبحوث الإنسانية والإجتماعية ، دم،ع12،جامعة الوادي،الجزائر،ص264-265.

هناك عدة أنواع من العينات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته،حيث يختار النوع المناسب لتحقيق أهدافه وضمان تعميم النتائج على المجتمع المستهدف.في دراستي هذه، اخترت العينة القصدية أو العمدية والتي تعرف بأنها:

"هي من العينات التي يختارها الباحث بشكل متعمد،حيث يحدد مسبقا الأفراد أو الوحدات التي يرى أنها الأنسب للحصول على المعلومات المطلوبة.يعتمد هذا النوع من العينات على إختيار الحالات بناءا على معايير محددة تخدم أهداف الدراسة،دون الحاجة للإختيار العشوائي.[1]

ويعتبر هذا النوع من العينات مناسبا في البحوث التي ترتكز على فئات معينة من المجتمع،حيث يتيح للباحث الوصول بسهولة إلى الأفراد الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة.كما يعتمد عليها في البحوث التي تهدف إلى إختبار ظواهر معينة أو تحليل مواقف بعينها.

وفي دراستي هذه سأقوم بإختيار عينة قصدية من مستخدمي شبكات التواصل الإجتماعي"وسيتم الوصول إلى هذه العينة من خلال نشر إستبيان إلكتروني عبر صفحات مختارة بهدف جمع البيانات من الفئات المستهدفة.وذلك بمشاركة الأفراد لآرائهم وتقديم إجابات دقيقة ووافية تتماشى مع أهداف الدراسة.

10.خصائص عينة الدراسة.

جدول02: *يبين توزيع افراد العينة حسب الجنس*

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	76	%50.7
أنثى	74	%49.3
المجموع	150	%100.0

[1] عيسى يونسي، سامية شيناز، عائشة عماري ،مرجع سبق ذكره ،ص536.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 نسبة 50.7% تمثل فئة الذكور ما يعادل 76 مفردة من مجتمع البحث وهي الأكبر، تليها نسبة 49.3% والتي تمثل عدد الافراد في فئة الاناث أي ما يعادل 74 مفردة من مجتمع البحث.

جدول03: *يبين توزيع افراد العينة حسب العمر*

العمر	التكرار	النسبة المئوية
18-30سنة	82	%54.7
31-50سنة	45	%30.0
50سنة فما فوق	23	%15.3
المجموع	150	%100.0

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 نسبة 54.7% تمثل الفئة العمرية من 18-30 سنة ما يعادل 82 مفردة من مجتمع البحث وهي الأكبر ، تليها نسبة 30.0% والتي تمثل عدد الافراد في الفئة العمرية 31-50 سنة أي ما يعادل 45 مفردة من مجتمع البحث. ثم تليها نسبة% 15.3 والتي تمثل عدد الفئة العمرية 50 سنة فما فوق ما يعادل 23 مفردة من مجتمع البحث.

جدول 04: *توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي.*

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	10	6.7%
متوسط	13	8.7%
ثانوي	14	9.3%
جامعي	113	75.3%
المجموع	150	100.0%

يُظهر الجدول رقم 04 أن الفئة ذات المستوى الجامعي تمثل النسبة الأكبر ضمن مجتمع البحث، حيث بلغت 75.3% أي ما يعادل 113 مفردة. تليها فئة الأفراد ذوي المستوى الثانوي بنسبة 9.3% أي 14مفردة، ثم فئة ذوي المستوى المتوسط بنسبة 8.7% أي

13 مفردة، وأخيرًا فئة ذوي المستوى الابتدائي بنسبة 6.7% ما يعادل 10 مفردات. ويُعود سبب هذا التوزيع إلى التنوع في المستويات التعليمية داخل العينة المدروسة.

11.إجراءات الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

تم اعتماد استبيان إلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات نظرًا للطبيعة الإلكترونية لعينة الدراسة. وبعد جمع البيانات، تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS إصدار 23 بهدف استخراج مؤشرات تدعم موضوع البحث.

كما تم استخدام اختبار كاف تربيع (كا^2) لتحليل العلاقة بين أسئلة الاستبيان والمتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، وذلك للتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث يُشترط أن تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

وتم التأكد من ثبات أداة القياس من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغت قيمته (α=0.616) ، مما يشير إلى مستوى مقبول من الثبات.

12.تحديد مفاهيم الدراسة

1.الاظطهاد الرقمي:

لغة:يعرف بأنه استئثار الفرد بشيء دون غيره فيقال استبد به الأمر إذا استأثر به وإنفرد بإتخاذ القرار دون مشاركة الآخرين كما يقال استبد برأيه اذا تمسك به دون التفات الى آراء الآخرين.[1]

اصطلاحا: يرتبط مفهوم الاستبداد الرقمي، كما توضحه الباحثة أريج مواسي، بأحد أشكال الإضطهاد الإلكتروني الذي تمارسه الخوارزميات بشكل منهجي ضد فئات تنتمي إلى مجتمعات تعاني من مظالم تاريخية وسياسية واقتصادية. لا يُعد هذا الاستبداد مجرد خلل عشوائي في الأنظمة التقنية، بل هو امتداد لبُنى القمع في الواقع، وقد انتقل إلى العالم

[1] إبن منظور، "لسان العرب "،دار المعارف ،القاهرة ،مصر،دس،ص227.

الرقمي عبر خوارزميات مبرمجة بطريقة تؤدي إلى التمييز وطمس الأصوات. هذا النوع من القمع لا يستهدف فقط حرية التعبير، بل يضرب في عمق التفاعل الجماعي والإعلام التشاركي، مما يُعيد إنتاج أنماط الإقصاء والهيمنة في الفضاء الافتراضي.[1]

التعريف الاجرائي:وهو يمثل شكل من اشكال التقييد الذي تمارسه الجهات الفاعلة مثل الشركات التقنية الكبرى او الحكومات، في الفضاء الرقمي بهدف تقييد او توجيه حرية التعبير، الوصول إلى المعلومات او التفاعل عبر الانترنت من خلال استخدام الخوارزميات والرقابة او الأدوات التقنية الأخرى مما يؤدي إلى تقويض حقوق المستخدمين الأساسية او تهميش أصوات معينة.

2.البيئة الرقمية التواصلية:

اصطلاحا: البيئة الرقمية التواصلية تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة والخدمات ذات الطابع الرقمي،تعتمد على الوسائل والإمكانات المتوفرة،تتفاعل فيها تقنيات متعددة تسهم في إعادة تشكيل طبيعة الخدمات المقدمة.تقوم هذه البيئة على شبكات المعلومات وفي مقدمتها شبكة الإنترنت إلى جانب مختلف أدوات وتجهيزات وبرمجيات التكنولوجيا الحديثة،التي نتجت عن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا الرقمية.[2]

التعريف الاجرائي: هي فضاء تقني يمكن الأفراد من التفاعل وتبادل المعلومات عبر وسائل الإتصال الرقمي مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تقاس فعاليته بمدى

---

[1] أريج مواسي،"الاظطهاد الالكتروني ماهي أشكاله ؟ وكيف يقمع الحراك الداعم لفلسطين على منصات التواصل؟"،في قناة الجزيرة العربية على تطبيق الفيسبوك،16ماي2021، متاح على الرابط:

https://www.facebook.com/aljazeerachannel/videos/492069605328788/?mibextid=euiIfKPR21o5GuOb، تاريخ الاطلاع يوم:15ديسمبر2024،الساعة10:07.

[2] شروق عبد العزيز، سالم بصفر، سلوكيات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية لدى طالبات التعليم العام، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم المعلومات، 2013، ص4.

تسهيل الإتصال وتوفير الخدمات الرقمية وتأثيره يرصد من خلال قدرته على تحسين تجربة المستخدم ودعم التواصل الفوري والمستمر

3.حرية التعبير:

اصطلاحا: وتعني قدرة الفرد على إبداء آرائه وأفكاره بحرية،مع ضرورة تنظيمها وصياغتها بشكل مناسب،يمكن ان يتم التعبير عن هذه الآراء عبر الكتابة او الإشارة،مما يسهل التواصل مع الآخرين وفهم مايرغب في توصيله[1].عرفها سكرتان سارل على انها:"قدرة الفرد على القيام بالأفعال واتخاذ القرارات بناءا على إرادته الحرة مع التأكيد على ان تلك الأفعال تنبع من قناعته الشخصية الهدف منها هو تعزيز وجوده الإنساني،اذ يعتبر العقل الأداة الأساسية التي يستخدمها للتعبير عن ذاته،وان يكون مسؤولا عن أفعاله امام نفسه او أمام الأخرين ."[2]

التعريف الاجرائي:هيالحق الذي يمنح للأفراد للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية سواء بالكلام او الكتابة او النشر او أي وسيلة أخرى بشرط ان تكون في إطار القوانين والأنظمة السارية وأن لاتتعارض مع حقوق الآخرين أو الأمن العام.

4.القضية الفلسطينية:

اصطلاحا:القضية الفلسطينية تعد من أكثر القضايا الدولية تعقيدًا واستمرارًا عبر العقود، فهي قضية تاريخية تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وحقه في أرضه فلسطين المحتلة ضمن منطقة الشرق الأوسط. ارتبطت هذه القضية بسلسلة من الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة على مدار السنين، وهي محورًا لصراع دموي عنيف أثر على حياة الملايين.[3]

---

[1]بن حميدة سفيان، حرية الرأي والتعبير، "قراءة في المفهوم"، المجلة العربية لحقوق الانسان، ع4، الجزائر،1997، ص10.

[2]حسن محمد هند، النظام القانوني لحرية التعبير "الصحافة والنشر، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2005، ص21.

[3]القضية الفلسطينية حكاية الصمود والبحث عن الحقوق،TRTعربي،6 نوفمبر2023،متاح على الرابط:https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-

التعريف الاجرائي:هي صراع سياسي وحقوقي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني بدأت مع وعد بلفور 1917 تركز على حق العودة وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة.

5.شبكات التواصل الاجتماعي:

اصطلاحا: هي وسيلة تواصل اجتماعي تسهل انشاء المعلومات وتبادلها بين الافراد والمجموعات سواء كانوا افرادا او مؤسسات. وتتكون من مجموعة من الشبكات عبر الانترنت التي تتيح للمستخدمين مشاركة الصور ومقاطع الفيديو والملفات المتنوعة، كما تستمر هذه الشبكات في العمل بفضل التفاعل المستمر بين أعضائها.[1]

التعريف الاجرائي: هي منصات رقمية تتيح للمستخدمين انشاء ملفات تعريف شخصية، والتفاعل مع الآخرين من خلال مشاركة المحتوى مثل النصوص والصور والفيديوهات، بالإضافة إلى التفاعل عبر الاعجابات والتعليقات والمحادثات المباشرة، تهدف هذه الشبكات إلى تعزيز التواصل بين الافراد والمجتمعات، وتستخدم في مجالات متنوعة كالترفيه والتسويق، التعليم والنشاط الاجتماعي والسياسي. من اشهرها "فيسبوك، تويتر (اكس)، انستغرام، تيك توك...الخ.

%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-15708386،تاريخ الإطلاع يوم:15 ديسمبر 2024 ،الساعة 10:35.

[1]لحوم فطوم، نهار خالد بن الوليد، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في نجاح استراتيجية الترويج لدى المؤسسة"، دراسة لصفحة مؤسسة الاتصالات الجزائرية موبيليس عبر موقع الفيسبوك ، جامعة وهران2،مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية،م4،ع2، 2018،ص319.

الفصل النظري للدراسة

أولا:شبكات التواصل الاجتماعي.

1.مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بمصطلح" ***Social Media*** "هذه الشبكات تعد إحدى أدوات الجيل الثاني من الانترنت،حيث تأتي على هيئة أنظمة رقمية تتيح للمستخدمين التفاعل فيما بينهم ضمن فضاء الكتروني مشترك.تعتمد شبكات التواصل الاجتماعي على مبدأ إنشاء ملفات شخصية للأفراد،مما يسمح لهم بتبادل المعلومات والتواصل مع الأصدقاء والمجموعات المختلفة.إضافة إلى ذلك توفر هذه المنصات إمكانية مشاركة المحتوى بمختلف أشكاله،مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو والملفات المتنوعة،مما يسهل عملية التفاعل بين الأفراد في جميع أنحاء العالم.[1]

كما تستخدم هذه الشبكات كوسيلة لتعزيز العلاقات الاجتماعية،حيث تتيح للمستخدمين إمكانية متابعة المستجدات وتكوين علاقات جديدة،سواء على المستوى الشخصي أو المهني فضلا عن ذلك، أصبحت الشبكات الاجتماعية بيئة رقمية تستخدم لأغراض متعددة، مثل التسويق،التوعية،ونقل الأخبار،مما يجعلها أداة قوية في عصر التكنولوجيا الحديثة.[2]

2.خصائص شبكات التواصل الاجتماعي:

تتمتع شبكات التواصل الاجتماعي بعدد من الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها،وذلك بناءا على طبيعة المنصة والمستخدمين.ومن أبرز هذه الخصائص:

---

[1] سامية عواج،"التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري Social networking and its impact on the values of citizenship among Algerian youth "،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية،م12،ع01، 2020،جامعة محمد لمين دباغين،سطيف 02، الجزائر،ص177.

[2] نور الدين مبني،كنزة حامدي،"مواقع التواصل الاجتماعي اوعية جديدة لنشر الوعي الصحي–صفحة التفاح الأخضر على الفيسبوك نموذجا"،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،م17،ع01، 2020،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف02، الجزائر،ص221.

*الملفات الشخصية:توفر للمستخدمين إمكانية إنشاء حسابات شخصية تتضمن معلومات أساسية مثل الإسم،الجنس،تاريخ الميلاد،والإهتمامات المختلفة،مما يسهل التعرف على الأشخاص والتفاعل معهم.[1]

*إضافة الأصدقاء:تتيح هذه المنصات للمستخدمين إمكانية إضافة اشخاص الى قائمة الأصدقاء،مما يسهل التواصل والتفاعل المستمر معهم

*إرسال الرسائل:توفر خاصية التراسل الفوري التي تسمح للمستخدمين بإرسال وإستقبال الرسائل المباشرة سواء مع الأصدقاء أو مع مستخدمين آخرين.

*مشاركة الصور:يمكن للمستخدمين تحميل الصور على حساباتهم،والتحكم في إعدادات الخصوصية الخاصة بها،بالإضافة الى مشاركة هذه الصور مع الأصدقاء والتفاعل معها من خلال الإعجابات والتعليقات.

*المجموعات:توفر العديد من المنصات الإجتماعية إمكانية إنشاء مجموعات تفاعلية تتيح للأشخاص ذوي الإهتمامات المشتركة التواصل والنقاش حول مواضيع محددة.

*التفاعل مع المحتوى:تعد هذه الخاصية من أهم عوامل التفاعلية في مواقع التواصل الاجتماعي،حيث يمكن للمستخدمين الإعجاب بالمحتوى،التعليق،مشاركته،أو التفاعل معه بطرق أخرى مثل الرموز التعبيرية أو الإستطلاعات.

*الإهتمامات والتوصيات:تعتمد هذه المواقع على خوارزميات متقدمة تقترح محتوى يتناسب مع إهتمامات المستخدمين،مما يسهم في تعزيز تجربتهم الرقمية،سواء في المجالات السياسية،الموسيقية،الرياضية،أو غيرها.

[1]أسامة غازي المدني،"دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية[جامعة ام القرى نموذجا]"،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية،جامعة السلطان قابوس،المملكة العربية السعودية، (د س) ، ص400-401.

تسهم هذه الخصائص في جعل مواقع التواصل الاجتماعي بيئة ديناميكية تتيح للمستخدمين التفاعل، تبادل الآراء،وتكوين علاقات جديدة تعزز من تجربتهم الرقمية والاجتماعية.

3.أهمية شبكات التواصل الاجتماعي.

تعد اللغة الرقمية انعكاسا للتطور العقلي والثقافي والنفسي الذي يميز العصر الحالي لذلك فإن التفاعل مع هذه اللغة اصبح ضرورة لا غنى عنها لمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة.[1] ويعتبر الإعلام الجديد نموذجا لهذا التوجه، حيث يقوم على التواصل المباشر ويمنح المستخدمين شعورا بالخصوصية والمساحة الشخصية .

كما ساهم هذا الإعلام في التغلب على القيود التي كانت تفرضها الوسائل التقليدية،اذ امتد تأثير الشبكة المعلوماتية ليشمل العالم بأسره وفتح المجال امام الاتصال المباشر وتبادل المعلومات. ومن ابرز مميزاته ايضا انه يوفر امكانية ادارة المكان والزمان بمرونة عالية متجاوزا الحدود الجغرافية، ويتيح الوصول الى جمهور واسع من المستخدمين، ويعد من اهم الوسائل لنشر الافكار والتأثير في الآخرين.

ثانيا:الخوارزميات في عصر المنصات الرقمية والتواصل الاجتماعي:

1.مفهوم الخوارزميات:

يتفق الباحثون على أن الخوارزميات، المشتقة من علمي الرياضيات والكمبيوتر، هي مجموعة محدودة من التعليمات الدقيقة المصممة لحل نوع معين من المشكلات أو لإجراء عمليات حسابية، بحيث يمكن تنفيذها بواسطة الحاسوب.

ووفقًا لتقرير قناة الجزيرة الوثائقية، تُعرف الخوارزمية بأنها سلسلة من التعليمات التي يتم تنفيذها بهدف تحقيق هدف معين، سواء لحل مشكلة أو لإتخاذ قرار.

[1]. طاهر حسين ابو زيد، دور الدوافع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثره على المشاركة السياسية،اطروحة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر ، غزة،(د س) ،ص 32.

يرى الباحثون أن الخوارزميات تتألف من مجموعة من القواعد والتعليمات التي تُنفذ بشكل منظم ومرتب لحل مشكلة معينة أو أداء وظيفة محددة. فالخوارزمية لا تعتبر مجرد لغة برمجة بحد ذاتها، بل هي أسلوب تحليلي منطقي يُتبع أثناء كتابة الرموز والتعليمات، بحيث يتم ترتيبها بشكل دقيق وصحيح.

ويعود أصل كلمة "الخوارزمية" إلى العالم المسلم أبي جعفر الخوارزمي الذي عاش في القرن التاسع الميلادي، ويُعتبر صاحب الفضل في ابتكار ترتيب الخطوات الرياضية لحل المشكلات وإتخاذ القرارات. وفي علم الحاسوب، تشير الخوارزمية إلى مجموعة من التعليمات والخطوات المحددة التي يجب تنفيذها وفق ترتيب معين داخل النظام الحاسوبي، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الأداء السليم للخوارزمية. عادةً ما يُفترض أن هذه التعليمات تكون مرتبة بشكل دقيق، حيث يتم تحديدها من خلال عناصر التحكم التي تبدأ من الأعلى وتتدفق نحو الأسفل. تُوصَف الخوارزميات بأنها بنية برمجية ذات طابع توجيهي، حيث توجه الأوامر للحاسوب بأسلوب منطقي، مثل: "إذا تحقق الشرط (أ)، فقم بالإجراء (ب)"، وهو المفهوم الأكثر شيوعًا في الخوارزميات، إضافةً إلى تضمين بعض الشروط والمتطلبات الخاصة لتنفيذ كل مهمة.أما بالنسبة للخوارزميات في منصات التواصل الاجتماعي، فهي عبارة عن أنظمة برمجية تُستخدم لتنظيم المحتوى الذي تعرضه هذه المواقع مثل فيسبوك، إنستغرام، وتويتر، بحيث يختلف هذا المحتوى من مستخدم لآخر. فلكل منصة خوارزمية خاصة بها، وغالبًا ما تتغير هذه الخوارزميات بشكل مستمر.[1]

بناءً على ذلك، يمكن تعريف الخوارزمية في هذا السياق على أنها تقنية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، صُممت لتنفيذ مهام محددة بناءً على المعلومات التي تتلقاها. تقوم هذه الخوارزميات بتصفية وتنظيم المحتوى وفقًا لما يناسب اهتمامات المستخدمين، وتستخدم على منصات التواصل الاجتماعي لعدة أهداف،بما في ذلك الأهداف التسويقية،

[1] الهام بوثلجي،نزيهة وهابي،"الخوارزميات في البيئة الرقمية ...الوجه الآخر لحارس البوابة التقليدي Algorithms in the digital environment...the other side of the traditional gatekeeper"،جامعة لونيسي علي،البليدة02،الجزائر،2023،ص330.

وكذلك لتحقيق سياسات النشر والتفاعل التي تفرضها الشركات المالكة لهذه المواقع على المستخدمين.

2.أنواع الخوارزميات:

تُوظَّف المنصات الرقمية مجموعة متنوعة من الخوارزميات لتحقيق أهداف متعددة، مثل تخصيص المحتوى، تحسين تجربة المستخدم، وإدارة البيانات. وفيما يلي أبرز هذه الخوارزميات:

- ✓ خوارزميات التوصية: تُستخدم لاقتراح المحتوى المناسب للمستخدم بناءً على تحليل تفاعلاته السابقة وسلوكياته على المنصة. مثال على ذلك، التوصيات التي تظهر في فيديوهات YouTube أو منشورات Facebook.
- ✓ خوارزميات البحث: تُعتمد لتصنيف نتائج البحث وفقًا لمعايير مثل الصلة بموضوع البحث، وأفضلية المحتوى، كما هو الحال في Google.
- ✓ خوارزميات تحليل النصوص: تُستخدم لفهم وتحليل النصوص الرقمية، مثل تحديد المواضيع الأكثر تداولًا أو تحليل مشاعر المستخدمين تجاه محتوى معين.
- ✓ خوارزميات التعرف على الصور والفيديو: تُستخدم لاكتشاف الأشخاص، الأشياء، والأنشطة داخل الصور والمقاطع المصورة، كما في تقنيات التعرف على الوجوه في Facebookو Instagram
- ✓ خوارزميات التعلم الآلي: تُستخدم لتحسين الأداء والتعلم تلقائيًا من البيانات دون تدخل بشري مباشر، مثل خوارزميات البحث الصوتي.
- ✓ خوارزميات معالجة اللغات الطبيعية: تُساعد في فهم وتحليل اللغة البشرية سواء المكتوبة أو المنطوقة، كما هو الحال في المساعدات الصوتية مثل Siri و Google Assistant.
- ✓ خوارزميات الشبكات العصبية: وهي نوع متقدم من خوارزميات التعلم الآلي التي تحاكي طريقة عمل الدماغ البشري، وتُستخدم في تحسين جودة الصور وتحليل الصوت.

- ✓ خوارزميات البحث والتصفية: تُستخدم لاستخلاص المعلومات وتصنيفها بناءً على معايير محددة، مثل خوارزميات البحث عن المنتجات في المتاجر الإلكترونية مثل Amazon.
- ✓ خوارزميات الرصد والمراقبة: تُوظَّف لرصد السلوكيات والأنشطة على المنصات الرقمية، مثل اكتشاف الحسابات المزيفة أو الأنشطة المشبوهة.
- ✓ خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتقدمة: تُستخدم في التطبيقات المعقدة مثل الموجودة في الأنظمة الذكية في السيارات الآلية.[1]

تلعب هذه الخوارزميات دورًا أساسيًا في تحديد كيفية تفاعل المستخدمين مع المحتوى الرقمي، كما تؤثر في إدارة المعلومات أثناء الأزمات التي يشهدها العالم.

3.وظائف الخوارزميات في شبكات التواصل الإجتماعي:

تُعد الخوارزميات مجموعة من البرامج الذكية التي تُصمم لتنفيذ مهام محددة، ما يجعلها قادرة على أداء عدة وظائف أساسية. وقد تناولت الباحثة فاطمة الزهرة السيد هذه الوظائف في دراستها تحت عنوان "الخوارزميات وهندسة تمثيلات مستخدمي الإعلام الاجتماعي"

ومن أبرز هذه الوظائف:

- ➢ وظيفة ترتيب نتائج البحث وفقًا لكلمات دالة معينة:

[1] احمد عاصم عبد الجواد نجوان،"خوارزميات المنصات الرقمية ودورها في تشكيل الرأي العام{ازمة فلسطين نموذجا}"،مجلة كلية الآداب،م16،ع01،جانفي2024،جامعة الفيوم،مصر، (د س) ، ص695-696.

قام الباحثون بتطوير خوارزميات متخصصة في تصنيف نتائج البحث بناءً على الكلمات المفتاحية المدخلة. وتتمثل وظيفتها في معالجة كميات كبيرة من البيانات وفرزها بطريقة انتقائية، بحيث تعرض محركات البحث وقواعد البيانات فقط النتائج الأكثر صلة بالكلمة التي يبحث عنها المستخدم.

- نمذجة شخصيات المستخدمين:

تعتمد هذه الوظيفة على تصنيف المستخدمين وفقًا لأنماط نفسية محددة، حيث تستند الخوارزميات إلى تحليل تفاعل الأفراد وسلوكهم على منصات التواصل الاجتماعي لتحديد أنماطهم وتصنيفهم ضمن فئات معينة.

- خوارزميات الإرهاب:

يتم توظيف هذه الخوارزميات في تعقب أنشطة الأفراد أو الجماعات التي تحمل توجهات إرهابية عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث تعمل على رصد الصفحات المشبوهة والمنشورات التحريضية، بالإضافة إلى تحليل الشبكات والعلاقات بين العناصر النشطة والخاملة، مما يمكنها من التنبؤ بالعمليات الإرهابية المحتملة.

- وظيفة السيطرة والتوجيه:

يشير الباحثون إلى أن خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي تُستخدم لفرض نوع من التوجيه على المستخدمين، حيث تؤثر على المحتوى الذي يتم تقديمه لهم، مما قد ينعكس على قراراتهم، لا سيما في القضايا السياسية.

- وظيفة المراقبة:

تتيح وتتبع سلوك المستخدمين بشكل مستمر، مما يساهم في إنشاء بنية رقمية تُخضع الأفراد للمراقبة الدائمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تكوين مجتمع خاضع للرقابة المستمرة.

- وظيفة التنبؤ والتوقع:

تركز هذه الوظيفة على تحليل سلوك المستخدمين من أجل بناء استراتيجيات تساعد في توقع المحتوى الأكثر جذبًا لاهتمامهم، مما يتيح للخوارزميات تقديم توصيات مخصصة تتناسب مع اهتمامات كل مستخدم على حدى.[1]

ثالثا:الحرية الرقمية:

1.تعريف الحرية الرقمية:

يقصد بمصطلح الحرية الرقمية حق الأفراد في الوصول الى الإنترنت وإستخدامه،الى جانب إنشاء المحتوى الرقمي ونشره من خلال مختلف الأجهزة الإلكترونية المتصلة بالشبكة.

كما يشمل هذا المفهوم مجموعة من الحقوق مثل حرية التعبير،والحق في الخصوصية،وضمان تدفق المعلومات،بالإضافة الى الحق في الوصول الى البيانات والمشاركة في تنميتها.

تعد الحريات والحقوق الرقمية امتدادا للحقوق الأساسية حيث تعتمد في جوهرها على أربعة مبادئ رئيسية:الحق في الوصول،وحماية الخصوصية وحرية التعبير،إضافة الى حرية الاستخدام والابتكار[2].وترتبط هذه المفاهيم بشكل وثيق بالحريات الرقمية في سياق

[1] الهام بوثلجي،نزيهة وهابي،"الخوارزميات في البيئة الرقمية ...الوجه الآخر لحارس البوابة التقليدي Algorithms in the digital environment...the other side of the traditional gatekeeper ،مرجع سبق ذكره،ص331-332.

[2] محمد الطاهر،الحريات الرقمية،(المفاهيم الأساسية)،مؤسسة حرية الفكر والتعبير،القاهرة،2013،ص5.

المجتمع الرقمي،حيث يتكون هذا المجتمع من بيانات ومعلومات وتفاعلات إلكترونية تؤثر على مختلف مجالات الحياة الإنسانية.[1]

شهد مجال حقوق الانسان تطورات بارزة،حيث تجاوزت التصنيفات التقليدية التي كانت تحصر هذه الحقوق في إطار المتطلبات الأساسية مثل الحق في الحياة بكرامة،والسلامة الجسدية،والحماية من المخاطر المهنية.فقد اصبح الاعتراف بالحقوق المهنية جزءا لايتجزأ من الحقوق التقليدية لاسيما مع اتساع نطاق الإعتراف بحقوق الانسان ليشمل طيفا واسعا من الحقوق المدنية والسياسية.

كما برزت الحاجة الى الإعتراف بفئات جديدة من الحقوق بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.وقد شهدت منظومة حقوق الانسان تطورا ملحوظا عبر مراحل متعددة،حيث ظهر مفهوم الحقوق الجماعية،مثل الحق في التنمية والحق في بيئة سليمة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومع ذلك لم تتوقف حركة حقوق الانسان عند هذا الحد،بل شهدت تحولا جديدا تمثل في الإقرار بحقوق ناشئة تتماشى مع تطورات العصر وحاجات الانسان المتجددة.من بين هذه الحقوق،برزت الحقوق الرقمية، التي تتعلق بإستخدام الانترنت، وحرية الوصول الى المعلومات وضمان الأمن الرقمي،إضافة الى الحق في السلام والعيش في نظام ديمقراطي يضمن العدالة الاجتماعية.خلال العقود الأخيرة إزدادت المطالبات بالاعتراف بهذه الحقوق على المستوى الدولي،حيث أصبحت جزءا من القضايا المطروحة على اجندة المنظمات الدولية،مايعكس توجها عالميا نحو تعزيز وحماية هذه الحقوق في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.[2]

2.المبادئ الجوهرية للحريات في الفضاء الرقمي:

[1]تقرير التنمية الإنسـانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة،برنامج الأمم المتحدة الإنسـاني ،المكتب الإقليمي للدول العربية،عمان،2003،ص3.

[2]امير موسى،حقوق الانسان،"مدخل الى وعي حقوقي"،سلسلة الثقافة القومية،مركز الدراسات العربية،بيروت،1994،ص20.

ترتكز الحريات الرقمية على مجموعة من المبادئ التي تصب جميعها في اطار الحقوق في الفضاء الرقمي.يمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية:

❖ الفرع الأول: الإتاحة:

اصبح الوصول المنظم والموثوق الى الانترنت من الضروريات الأساسية التي تتيح للشبكة أداء دورها في دعم التنمية.لذا يجب ان تكون تكلفة الاتصال بالانترنت وطريقة توفيره في مختلف الدول متاحة بأسعار مناسبة.ومع ذلك لايزال الوصول الى الانترنت يشكل تحديا في العديد من البلدان خاصة في الدول النامية حيث يظل مكلفا مقارنة بالدول المتقدمة مما يساهم في زيادة الفجوة الرقمية، لهذا ينبغي إيجاد حلول مبتكرة تشمل تطوير البنية التحتية وتوسيع شبكات الكابل والاقمار الصناعية لضمان توفر وسائل اتصال متنوعة.[1]

❖ الفرع الثاني: الخصوصية:

يعد الحق في الخصوصية من الحقوق الأساسية المتصلة بالحقوق الشخصية وهو وثيق الصلة بكرامة الانسان واحترامه،فالانسان يتميز بخصوصياته الفكرية والمعنوية التي لا تقل أهمية عن جانبه المادي.ومع تطور الفضاء الرقمي لم يعد مفهوم الخصوصية مقتصرا على العلاقات التقليدية بل امتد ليشمل البيئات الافتراضية،حيث أصبحت الحياة الرقمية تحاكي الواقع الحقيقي مما يجعل الحاجة الى حماية البيانات والمعلومات الشخصية اكثر الحاحا.

تم تحديد الحق في الخصوصية في الفضاء الرقمي ضمن مفهوم يعرف بالخصوصية المعلوماتية والذي يعد امتدادا لمبدأ الخصوصية بشكل عام ومع تزايد الاهتمام بهذا المفهوم بات ينظر اليه على انه احد الحقوق المهددة في البيئة الرقمية اذ تتعرض البيانات الشخصية للأفراد للمخاطر في العالم الإفتراضي ويرتبط هذا الحق ارتباطا وثيقا بكرامة

[1]صادق شعبان،الحقوق السياسية للإنسان في الدساتير العربية،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ع06، 2012،ص10.

الانسان وقد اصبح اكثر أهمية مع التطور التكنولوجي والعلمي ومع تزايد اعتماد الافراد على الوسائل الرقمية أضحت حماية البيانات الشخصية المخزنة عبر الوسائط المختلفة من الأولويات الضرورية.

ورغم الفوائد التي أتاحتها التكنولوجيا الحديثة فإنها لا تخلو من المخاطر لاسيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية للمستخدمين وقد دفع ذلك المشرعين الى البحث عن حلول قانونية لحماية الافراد من انتهاك خصوصياتهم كما يتضح في القوانين والتشريعات الحديثة التي تسعى الى التصدي لهذه التحديات .[1]

- **الخصوصيةفي الفضاء الرقمي.**

يعرف الحق في الخصوصية في العالم الرقمي بمفهوم "الخصوصية المعلوماتية"، وهو جزء من الحق العام في الخصوصية. أدى التطور التكنولوجي إلى جعل البيانات الشخصية للفرد أكثر عرضة للانتهاك، مما يثير قلقًا بشأن تأثير ذلك على وجوده في الفضاء الرقمي. فمع التقدم المستمر، أصبحت الخصوصية أكثر ارتباطًا بالكرامة الإنسانية، خاصة مع تزايد تخزين البيانات الشخصية عبر الرسائل الخاصة والوسائط الرقمية.[2]

على الرغم من الفوائد العديدة التي توفرها التقنيات الحديثة، إلا أنها تنطوي على مخاطر تتعلق بالخصوصية المعلوماتية للأفراد، مما دفع المشرّعين إلى وضع تشريعات تحمي المستخدمين. على سبيل المثال، اعتمد النظام الأوروبي قانونًا في 18 يوليو لحماية البيانات الشخصية.[3]

---

[1] كريكط عائشة،حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي،المخاطر والتحديات،مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،م18،ع2، 2019،ص257.

[2] سليم حميداني،اختراق الخصوصية في العالم الرقمي،حدود الظاهرة ومطالب الحماية القانونية،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،م4،ع2، 2019،ص36.

[3] كريكط عائشة،مرجع سبق ذكره ،ص267.

- **أشكال انتهاك الخصوصية:**

يصعب حصر جميع أساليب انتهاك الخصوصية عبر الإنترنت، إلا أن التطور التكنولوجي المستمر يزيد من التحديات في هذا المجال. ومن أبرز هذه الانتهاكات مراقبة الاتصالات عبر الإنترنت والهواتف من قبل الحكومات، خاصة في تتبع المعارضين والناشطين. كما تستخدم بعض الدول تقنيات متطورة لرصد النشاطات الرقمية، وفقًا لمدى التباين في الأطر القانونية من دولة إلى أخرى.

- **أنواع المراقبة الرقمية:**

تنقسم أساليب المراقبة الإلكترونية إلى نوعين رئيسيين: الأول يتمثل في المراقبة التي تنفذها الشركات عبر رسائل إلكترونية تهدف إلى تحليل سلوكيات المستخدمين لاستهدافهم بالإعلانات لاحقًا، بينما يشمل النوع الثاني الرقابة الحكومية، والتي قد تُنفَّذ بطرق منظمة أو عشوائية.

- ✓ **البرمجيات الخبيثة:**

تُعد هذه البرمجيات أدوات ضارة يمكنها إلحاق أضرار بالأجهزة، أو تعطيل الأنظمة، أو تسريب البيانات الشخصية، وتشمل الفيروسات والبرامج الضارة الأخرى.[1]

- ✓ **رسائلالتصيّد:**

تتمثل في رسائل تحتوي على روابط خادعة تهدف إلى الحصول على بيانات ومعلومات شخصية للمستخدمين.

- ✓ **سجلات الخوادم وملفات تعريف الارتباط (Cookies):**

[1] محمد الطاهر،مرجع سبق ذكره ،ص6.

تعمل الخوادم على حفظ أرقام خاصة بالمستخدمين الذين قاموا بزيارتها، بينما تساعد ملفات تعريف الارتباط في تخزين تفضيلات التصفح والمعلومات الشخصية لتحسين تجربة المستخدم.

✓ **الإعلانات الموجّهة:**

تعتمد على تحليل تاريخ التصفح والروابط التي يفتحها المستخدم، مما يساعد على تقديم محتوى إعلاني مخصص بناءً على اهتماماته وسلوكياته الشرائية.

- الحق في الخصوصية الرقمية:

لم يعد الحق في الخصوصية مقتصرًا على الأبعاد التقليدية مثل السكن والرسائل، بل أصبح يشمل الاتصالات الرقمية والصحة والبيانات الإلكترونية. وقد نصت المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة حماية هذا الحق، والذي يتضمن خصوصية الاتصالات والمعلومات والسمعة الشخصية.[1]

تُشير الأمم المتحدة إلى أهمية حماية الحق في الخصوصية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الأفراد دون مبرر قانوني، مما يشكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية.

أكدت الأمم المتحدة على ضرورة احترام وحماية الخصوصية في العصر الرقمي، خاصة في ظل تزايد تقنيات المراقبة والتجسس. وأشارت إلى أن عمليات المراقبة غير القانونية التي تقوم بها بعض الحكومات تشكّل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان الأساسية، مما يستدعي وضع آليات دولية لضمان احترام هذا الحق وضمان حرية الأفراد في الفضاء الرقمي.[2]

❖ **الفرع الثالث : حرية التعبير:**

[1] فاضل،ب.م،الحق في الخصوصية بين الاطلاق والتقييد،الإسكندرية،مصر،دار الجامعة الجديدة،2018،ص57.

[2] خليفة،إ.،الالتزام الدولي بإحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية،الإسكندرية،مصر،دار الجامعة الجديدة،2007،ص119.

تعد حرية التعبير من الركائز الأساسية للحريات الرقمية، حيث تتيح للأفراد والجماعات استخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت والتلفزيون والأجهزة المحمولة في تبادل المعلومات والأفكار. ومع ذلك، فإن بعض الدول تعتبر التعبير المعارض تهديدًا للنظام العام، مما يثير جدلًا بين المدافعين عن حقوق الإنسان والسلطات السياسية.

تراقب الحكومات الإنترنت بهدف حماية أمنها القومي ونظامها العام، ورغم أن المراقبة ضرورية في بعض الحالات لمكافحة الجرائم الإلكترونية، فإنها قد تستخدم أيضًا كأداة لمنع الأصوات المعارضة والتضييق على حرية تداول المعلومات. وقد عبرت منظمات حقوقية عن مخاوفها من أن يؤدي هذا التدخل إلى تقييد حرية التعبير، خصوصًا عندما يتم استهداف المواقع والمدونات السياسية التي تعكس آراء المعارضة.

لذلك، تسعى هذه المنظمات إلى وضع معايير قانونية دولية تحمي حرية التعبير في الفضاء الرقمي، وتضمن التوازن بين حماية الأمن العام واحترام الحقوق الأساسية للأفراد.

تحرص العديد من المنظمات الحقوقية على إصدار تقارير دورية ترصد مدى التزام الدول بحماية الحريات الرقمية، وتقدم توصيات للحد من المراقبة وتقييد حرية التعبير عبر الإنترنت، تطبيقًا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن بين هذه التوصيات ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2009، والذي شدد على ضرورة الحد من الرقابة على الإنترنت وتجريم التضييق على الأنشطة الرقمية، بالإضافة إلى توفير ضمانات قانونية تضمن خصوصية الاتصالات الإلكترونية.[1]

غير أن الحكومات في العديد من الدول تتعامل بحذر مع النشاط السياسي المعارض على الإنترنت، حيث ترى في بعضه تحريضًا قد يهدد استقرار الدولة وأمنها العام. وفي بعض الحالات، يكون هذا القلق مبررًا عندما يتم استغلال حرية التعبير والإعلام الرقمي

[1] نوح عبد الله،حرية التعبير والاعلام الرقمي في القانون الجزائري بين المنظور الحقوقي والمنظور السيادي،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،م16،ع04، 2021،ص294. متاح على الرابط :https://asjp.cerist.dz/en/article/176240

للدعوة إلى الفوضى أو التحريض على العنف وخرق القوانين. إلا أن هناك أيضًا حالات يتم فيها استخدام هذا المبرر كذريعة لتقييد الحريات، مما يؤدي إلى خلط متعمد بين مواقف المعارضة المشروعة والأفعال التي تمثل تهديدًا أمنيًا حقيقيًا.

بعض السلطات تلجأ إلى تصنيف الجرائم ذات الطابع السياسي ضمن "الجرائم الأمنية"، وهو ما يؤدي إلى تقييد حرية التعبير بذرائع قانونية.[1]

❖ **الفرع الرابع: حرية الاستخدام، التطوير، والابتكار:**

أولًا: الحرية كأصل:

ترتكز الحريات الرقمية بشكل كبير على ضمان حرية الاستخدام، إذ إنه مع ظهور تقنيات الاتصال، خصوصًا المتعلقة بالحوسبة والشبكات، تم اعتبار الحرية مبدأً جوهريًا. كانت البرمجيات في بداياتها تُوزع مع أكوادها المصدرية، مما أتاح للمبرمجين مشاركتها، تطويرها، وتحسين أدائها بشكل جماعي. ومع ظهور الإنترنت، أصبح تبادل الأكواد أكثر سهولة وكفاءة.

لكن مع نهاية القرن الماضي، بدأت العديد من الشركات في إنتاج برمجيات غير مفتوحة المصدر، مما قيّد حرية المستخدمين في الاطلاع على الأكواد وتعديلها. كان "ريتشارد ستولمان" من بين الداعمين لحرية البرمجيات، حيث أنشأ "مؤسسة البرمجيات الحرة" بهدف الحفاظ على مبدأ المصدر المفتوح. ومع ذلك، فإن مفهوم المصادر الحرة لا يقتصر فقط على البرمجيات، بل يشمل أيضًا المحتوى الرقمي، حيث تتوفر بعض الأعمال والمعلومات بشكل مجاني للمستخدمين.

المنصات الإلكترونية اليوم توفر بعض المحتويات وفق مبدأ "النشر الرقمي المفتوح"، الذي يسمح بالتوزيع وإعادة الاستخدام وفق شروط معينة، مثل تراخيص "المشاع الإبداعي"

[1] نوح عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص295.

التي تحدد حقوق المؤلف وشروط النشر، مما يعزز من مبدأ الشفافية والإتاحة المفتوحة للمعلومات. [1]

ثانيا:البرمجيات الحرة:

يشير مفهوم البرمجيات الحرة إلى تلك البرمجيات التي تحترم حقوق المستخدمين، مما يمنحهم حرية التشغيل، التعديل، والتحسين وفقًا لاحتياجاتهم.[2] لا يُطلق هذا المصطلح إلا على البرمجيات التي توفر أربع حريات أساسية:

1.حرية تشغيل البرنامج لأي غرض

2. حرية دراسة كيفية عمل البرنامج وإمكانية تعديله.

3. حرية إعادة توزيع نسخ من البرنامج.

4 .حرية تحسين البرنامج ونشر النسخ المعدلة منه.

أما "المحتوى الحر"، فيتعلق بنشر المعلومات والمحتويات الرقمية بترخيص يسمح بالاستخدام والتعديل، وفق ضوابط قانونية مبسطة، مما يسهل الوصول إلى المعرفة وتداولها.[3]

ثالثًا: رخصة جنو الوثائق الحرة

تُعد "رخصة جنو الوثائق الحرة" إحدى أهم تراخيص البرمجيات والمحتويات المفتوحة، حيث تتيح إعادة التوزيع، التعديل، واستنساخ الأعمال المنشورة. تشترط هذه الرخصة ضرورة نسبة العمل إلى مؤلفه الأصلي، مع ضمان عدم المساس بالمحتوى بطريقة تؤدي

[1]محمد طاهر،مرجع سبق ذكره،ص9.

[2]الصرايرة،خ،ع،النشر الالكتروني واثره على المكتبات ومراكز المعلومات،كنوز المعرفة،عمان،الأردن،2007،ص134.

[3]محمد طاهر، مرجع سبق ذكره، ص10.

إلى تشويه فكرته الأصلية، مما يحفظ حقوق المبدعين والمساهمين في تطوير المعرفة المفتوحة.

عند تعديل أي عمل جديد يعتمد على محتوى منشور مسبقًا تحت رخصة "المشاع الإبداعي"، يجب أن يكون العمل المشتق خاضعًا لنفس شروط الترخيص الأصلي. وبالتالي، لا يجوز نشر أي محتوى جديد يستند إلى ذلك العمل تحت ترخيص مختلف. كما قد يتم استخدام آليات للتحكم الإلكتروني، مثل "إدارة الحقوق الرقمية"، بهدف تقييد أو تعديل المحتوى الحر.

ـرخص المشاع الإبداعي:

توجد بعض التراخيص التي تُعرف باسم "رخص المشاع الإبداعي"، والتي تتيح استخدام بعض الأعمال المحفوظة الحقوق بطريقة معينة. على سبيل المثال، قد يُسمح بنسخ وتوزيع وعرض المحتوى وإنشاء أعمال مشتقة منه، ولكن بشرط ذكر اسم المؤلف الأصلي وفقًا للطريقة التي يحددها.

أما التراخيص غير التجارية، فتمكّن المستخدم من نسخ وتوزيع وعرض المحتوى وإنشاء أعمال مشتقة منه، ولكن دون استخدامه لأغراض تجارية.

أما في حالة الترخيص الذي لا يسمح بالمشتقات، فإن المستخدم يحق له نسخ وتوزيع وعرض المحتوى فقط، ولكن لا يُسمح له بإنشاء أعمال مشتقة منه.

ـالمصادر المفتوحة:

يشير مصطلح "المصدر المفتوح" إلى العتاد أو البرمجيات التي توفر لمستخدميها إمكانية الوصول إلى شيفرتها أو مخططاتها الأصلية، مما يسمح لهم بالتعديل عليها وتخصيصها وفق احتياجاتهم. ويشمل ذلك العتاد الحاسوبي مثل الأجهزة الإلكترونية حيث يتم إتاحة

مخططاتها وقوائم مكوناتها الأولية، مما يمنح المستخدمين القدرة على تطويرها وتكييفها مع متطلباتهم الخاصة.[1]

لم تعد الحقوق الأساسية للإنسان تقتصر على الغذاء والحرية والسلام، بل أصبح من الضروري إضافة حقوق جديدة تتماشى مع التطورات التكنولوجية، مثل حقوق الإنسان في العصر الرقمي. فمع انتشار التكنولوجيا الرقمية، باتت الحقوق الرقمية تمثل امتدادًا طبيعيًا لحقوق الإنسان، ومن المرجح أن تصبح جزءًا جوهريًا من الحريات الأساسية للأجيال القادمة.

ويمكن ملاحظة أن هناك تقاطعًا بين حقوق الإنسان التقليدية والحقوق الرقمية، حيث يتجلى ذلك في العلاقة بين حرية التعبير من جهة، وبين سيطرة بعض الجهات على المعلومات من جهة أخرى، ما يطرح إشكاليات تتعلق بالقوة والسلطة والرقابة. وبالتالي فإن حماية الحقوق الرقمية يتطلب التزامًا دوليًا لضمان العدالة والمساواة في الوصول إلى التكنولوجيا والاستفادة منها، مما يعكس الحاجة إلى تبني نهج عالمي في هذا المجال.[2]

رابعا:حراسة البوابة في العصر الرقمي:

1. نظرية حارس البوابة الرقمية:

وفقًا لمصطلحات هذه النظرية، فإن تدفق المعلومات في عملية الاتصال يتم عبر سلسلة مترابطة من المراحل، حيث تمر كل معلومة عبر حلقات متتالية، ويعتمد وصولها إلى المرحلة التالية على قرار الحارس الذي يتحكم في انتقالها. فالمحتوى الذي يراه الحارس

[1] محمد الطاهر المرجع سبق ذكره، ص12.

[2] فتيحة،ح،الضمانات القانونية لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،2019،ص292.

ملائمًا يتم تمريره، بينما يتم حجب أو تعديل المحتوى الذي لا يتناسب مع معاييره أو متطلباته.

ووفقًا لما طرحه "لوين"، تمر الأخبار والمعلومات بعدة مراحل قبل أن تظهر في الصحف أو المجلات أو وسائل الإعلام الرقمية، مثل الإذاعة والتلفزيون. وأُطلق على هذه المراحل مصطلح "بوابات"، حيث تمر المعلومات عبر سلسلة من الفلاتر قبل الوصول إلى الجمهور. وفي كل مرحلة، يوجد شخص أو جهة مسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتمرير المحتوى أو تعديله أو حذفه، بناءً على مجموعة من المعايير.

تُشير حراسة البوابة إلى السيطرة على نقاط استراتيجية في سلسلة الاتصال، حيث يمتلك الحارس سلطة اتخاذ القرار بشأن المحتوى الذي يتم تمريره من خلال البوابات المختلفة، ومن خلالها يتم تحديد كيفية وصول الرسائل إلى الوسائل الإعلامية ثم إلى الجمهور.

ويمكن اعتبار حراسة البوابة بمثابة "عملية انتقائية"، يتم فيها تصفية عدد لا يحصى من المعلومات والرسائل التي تصل إلى الناس يوميًا. لكن هذه العملية لا تقتصر فقط على اختيار المعلومات، بل تشمل أيضًا تحديد طبيعة المحتوى وشكل الرسائل التي سيتم نشرها، مما يؤثر على تشكيل الرأي العام وتوجيه اهتمامات الجمهور.

يطلق على الأفراد الذين يتحكمون في البوابات الإعلامية مصطلح "حراس البوابة"، كما يُعرفون أيضًا باسم "المُغربِلين"، وهم الأشخاص الذين يؤدون أدوارًا متعددة، تشمل الصحفيين المحترفين، ومديري النشر، وغيرهم ممن يمتلكون السلطة على محتوى الرسائل الإعلامية. يقوم هؤلاء الأفراد بتحديد الأخبار والمعلومات التي يتم نشرها أو استبعادها، بالإضافة إلى اختيار الطريقة التي تُقدَّم بها للجمهور.

يشير مفهوم "حراس البوابة" إلى المسؤولين عن انتقاء الأخبار والمعلومات من مصادرها المختلفة، سواء كانت وكالات أنباء، أو صحفًا، أو أفرادًا، أو مؤسسات، أو مجموعات جماهيرية. ويمكن تصنيفهم إلى فئتين رئيسيتين:

1.1. الصحفيون الجامعون للأخبار: وهم الذين يقومون بجمع الأخبار من مصادرها المختلفة، مثل المراسلين الصحفيين.

2.1.المحررون أو المسؤولون عن المحتوى: هؤلاء يُعتبرون مُغربِلين للمعلومات، حيث يقومون بمراجعة الأخبار وتحديد أهميتها وتحريرها وفقًا للسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية قبل نشرها[1].

تمر المواد الإعلامية عبر عدة مراحل قبل وصولها إلى الجمهور، حيث يُشكّل كل فرد يتعامل معها مُغربِلًا إعلاميًا يسهم في تشكيل الرسالة الإعلامية. تبدأ العملية عندما يقع الحدث، ثم يتم تغطيته من قِبل الصحفيين، وبعد ذلك يأتي دور المحررين الذين يقررون أي الأخبار سيتم نشرها، وأيها سيتم استبعاده أو تعديله. في النهاية، تتولى وسائل الإعلام، مثل التلفزيون أو الإذاعة أو الصحف، نشر المحتوى للجمهور بعد عملية مراجعة نهائية.وبذلك، يُصبح الجمهور نفسه جزءًا من عملية الغربلة الإعلامية، حيث يختار ما يتلقاه من أخبار وما يتجاهله، مما يجعله مشاركًا في التأثير على انتشار المحتوى الإعلامي.

2.أبرز مظاهر حراسة البوابة الإلكترونية:

تعتمد عملية النشر في الفضاء الإلكتروني على مبدأ الانتقاء والتصفية، على عكس الإعلام التقليدي الذي يقوم أولًا بعملية التقييم قبل النشر. يتم ذلك من خلال ضبط السياسات التحريرية وإعدادات المواقع الإلكترونية، خاصة منصات التواصل الاجتماعي، التي تحدد ما يُنشر بناءً على معايير معينة تعكس أولوياتها.

من بين أهم أساليب حراسة البوابة الإلكترونية:

[1]مكيري مالية،حراسة البوابة الإعلامية مقاربة مفاهيمية في ظل البيئة الالكترونية،م 43،جامعة الجيلالي بونعامة،خميسملياناة،الجزائر،2018،ص407-408.

التحكم في التفاعلية: حيث تتيح بعض المنصات التفاعل بين المستخدمين، لكن في نطاق محدود قد لا يسمح بنقاشات موسعة أو بتبادل حر للآراء، مما يؤثر على جودة التفاعل الإلكتروني.

التحكم في ظهور المحتوى: بعض المنصات لا تعرض جميع المواد المنشورة لجميع المستخدمين، بل تعتمد على خوارزميات تحدد ما يصل إلى الجمهور وفقًا لاهتماماته وسلوكه التصفحي، مما يحد من انتشار بعض الموضوعات.

لا تسمح العديد من المواقع الإلكترونية بنشر تعليقات المستخدمين بحرية، بل تخضع هذه التعليقات للمراجعة من قبل مشرفين لضمان توافقها مع سياسات النشر. في بعض الحالات، قد يتم تأخير نشر المحتوى أو تعديله أو حتى حذفه إذا لم يكن متوافقًا مع الخط التحريري للموقع.[1]

3.دور حارس البوابة في العملية الإعلامية :يؤدي حارس البوابة الإعلامية دورًا جوهريًا في التحكم بعملية تدفق المعلومات إلى الجمهور، حيث يتحكم في مضمون وأسلوب عرض الأخبار والمعلومات. وتتمثل وظيفته في جانبين أساسيين:[2]

1.3.تحديد المحتوى المعروض: عبر اختيار الأخبار والمعلومات التي تُقدَّم للجمهور، مما يجعله مسؤولًا عن تشكيل وعيهم واتجاهاتهم.

2.3.التأثير غير المباشر: حيث يسهم في توجيه الجمهور من خلال إبراز ما يلقى استحسانهم أو تجاهل ما قد لا يثير اهتمامهم. وقد يؤدي السماح بمرور بعض الرسائل الإعلامية وحجب أخرى إلى توجيه الرأي العام بطرق معينة لا يقتصر تأثير حارس

---

[1] درقالي حياة،بومشطة نوال،نظرية حارس البوابة وتطبيقاتها على الاعلام الجديد"مدخل نظري"، Gatekeeper theory and its applications on the new media-Theoretical introduction-، جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية والحضارة،م04،ع01، 2022،ص14-15.

[2] مكيري مالية،مرجع سبق ذكره،ص408-409.

البوابة الإعلامية على المحتوى المنشور فحسب، بل يشمل أيضًا ما يتم حجبه. في بعض الحالات، قد تميل وسائل الإعلام إلى إخفاء بعض الحقائق أو تسليط الضوء على موضوعات تخدم توجهات ثقافية أو اجتماعية معينة، مما قد يؤثر على الإدراك العام للجمهور.

وتبرز أهمية هذه العملية في عدة نقاط:

1.الحفاظ على القيم المجتمعية: من خلال اختيار المحتوى الإعلامي بما يتماشى مع القيم والعادات السائدة.

2.ضبط دقة الأخبار: عبر الالتزام بمعايير الصحافة في نشر المعلومات الموثوقة.

3.ضمان المستوى المهني للمحتوى: عبر تجنب المواد الإعلامية التي لا تليق بمستوى الجمهور أو قد تثير الجدل السلبي.

4.إيصال المعلومات بما يناسب الجمهور المستهدف: حيث تختلف أهمية المحتوى الإعلامي حسب الفئة المستهدفة، مما يفرض على وسائل الإعلام انتقاء المعلومات بعناية.

5.الالتزام بالقوانين المنظمة للإعلام: إذ تحكم القوانين آليات النشر وتحدد ما يمكن عرضه للجمهور.

6.التفاعل مع ردود الفعل الجماهيرية: حيث تلعب ردود الأفعال دورًا في تحديد طبيعة المحتوى المستقبلي.

إضافة إلى ذلك، يواجه حارس البوابة تحديات كبيرة بسبب الكم الهائل من الأخبار والمعلومات المتدفقة من مصادر متعددة، مما يستلزم منه تحقيق التوازن بين تقديم محتوى غني بالمعلومات وبين تفادي التضليل الإعلامي أو نشر الأخبار غير الدقيقة.

ويمكن تلخيص دور المُغربل في النقاط التالية:

1. يمتلك المُغربِل القدرة على منع الرسالة من الوصول إلى الجمهور، وذلك من خلال رفض نشرها أو حجبها.

2. يمكنه تعديل محتوى الرسالة بإزالة بعض أجزائها أو إدخال تغييرات عليها، سواء بإضافة معلومات جديدة من مصادر أخرى أو استنادًا إلى ما تقدمه له وكالات الأنباء.

3. للمُغربِل أيضًا تأثير في إبراز أو تقليل أهمية بعض جوانب الرسالة، مثل التأكيد على نقطة معينة أو وضعها في مكان بارز كالعناوين الرئيسية أو الصفحة الأولى، أو العكس بجعلها في موضع أقل لفتًا للانتباه.

4. بناءً على ذلك، تتجلى قوة المُغربل في قدرته على حذف أو إبقاء الرسائل، إلى جانب التحكم في حجم المعلومات وأهميتها وطريقة عرضها.

4.العوامل المؤثرة على عمل حارس البوابة الإعلامية:

كشفت الدراسات المتعلقة بنظرية حارس البوابة أن هناك عدة متغيرات تؤثر على مهمة المسؤول عن تمرير الرسائل الإعلامية، إذ تحدد هذه العوامل ما يُنشر وما يُحجب. وبشكل عام، يمكن تصنيفها إلى أربعة عوامل رئيسية:[1]

1.معاييرالمجتمع وقيمه وتقاليده:

تؤثر البيئة الاجتماعية التي تعمل ضمنها وسائل الإعلام على القائمين بالاتصال، إذ إن المجتمع يطور نظامًا من القيم والمبادئ التي تسعى للحفاظ على ثقافته. وترتبط هذه القيم بوظيفة وسائل الإعلام في توجيه الرأي العام وعكس توجهاته،

[1]مكيري مالية،مرجع سبق ذكره،ص410-411.

مما يجعل الإعلاميين يراعون الأعراف الاجتماعية في عملية انتقاء المحتوى الإعلامي ونشره.

وفي هذا السياق، توصل الباحث وارن بريد (Warren Breed) إلى أن القائم بالاتصال قد لا يقدم تغطية كاملة للأحداث من حوله، ليس بسبب قلة المعلومات، بل حفاظًا على التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.

2.العوامل الذاتية للقائم بالاتصال:

تلعب السمات الشخصية دورًا مهمًا في ممارسة حارس البوابة الإعلامية لمهامه، حيث تؤثر عوامل مثل العمر، الدخل، الخلفية الاجتماعية، المستوى التعليمي، والتوجهات الفكرية على طبيعة المعالجة الإعلامية. كما أن احترام الذات والخلفية الثقافية ومستوى الكفاءة المهنية تتداخل جميعها في عملية اختيار الأخبار وتقديمها للجمهور.

3.المعايير المهنية للقائم بالاتصال:

يواجه القائم بالاتصال مجموعة من الضغوط المهنية التي تؤثر على أدائه، حيث يتعين عليه العمل وفقًا لسياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها. وتشمل هذه المعايير عدة جوانب، منها:

أ.السياسة الإعلامية للمؤسسة:

وهي مجموعة من المبادئ والأساليب التي تحدد طبيعة المحتوى الإعلامي المقدم، كما تتحكم في طريقة معالجة الأخبار. تتجلى هذه السياسة في أسلوب تعامل الصحفيين داخل المؤسسة الإعلامية، حيث تظهر من خلال سلوكهم ومعاييرهم المهنية، والتي قد تختلف من وسيلة إعلامية إلى أخرى.

لكل وسيلة إعلامية نهجها السياسي الخاص، سواء أكان مُعلنًا أم غير مُصرّح به، ويتجلى هذا التوجه في انتقاء بعض المواضيع على حساب غيرها. يسعى الصحفيون إلى كسب المعلومات واستغلال هذه السياسات عبر تبني استراتيجيات تكييفية للحصول على الأخبار أو الاستفسار عنها.

ب.**مصادر الأخبار**

تشير معظم الدراسات إلى إمكانية استفادة الصحفي من مصادره رغم صعوبة ذلك، لا سيما في حال تردده في استخدامها. فالعودة إلى المصادر تتطلب عملية دقيقة، إذ يكون بعضها حصريًا، مما يزيد من تعقيد جمع المعلومات. كما أن تكوين شبكة مصادر خاصة يستلزم وقتًا وجهدًا كبيرين، ما قد يؤثر على طبيعة المعلومات المنشورة ويوجهها بما يخدم أطرافًا معينة، مما ينعكس على المحتوى الإخباري وطريقة تقديمه للجمهور.

ج.**علاقات العمل وضغوطاته**

لا يزال الباحثون مختلفين بشأن تأثير علاقات الصحفي المهنية على أدائه. فالتواصل مع مصادره يتأثر بعوامل اجتماعية ومهنية مختلفة، حيث تعد التفاعلات الاجتماعية بين الصحفي ومحيطه عنصرًا أساسيًا في جمع المعلومات. وتلعب المنافسة بين الصحفيين دورًا كبيرًا في ذلك، إذ يسعى كل منهم إلى تحقيق السبق الصحفي وكسب ثقة الجمهور. على الرغم من التحديات التي يواجهها الصحفي، فإن الحفاظ على استقلالية المصادر يظل أمرًا ضروريًا.

4.**معايير الجمهور**

يؤثر الجمهور بشكل مباشر على طبيعة الاتصال الإعلامي، إذ تحدد ردود فعله مدى نجاح المحتوى المقدم. فوسائل الإعلام تضع في اعتبارها توقعات الجمهور واستجابته، ما يجعلها تتبنى أساليب مختلفة لإيصال الرسائل بطريقة مؤثرة. لهذا، يعتمد الإعلاميون

على استراتيجيات تسهّل وصول المعلومات بما يناسب اهتمامات المتلقين، مع مراعاة التنوع في الأساليب والأسس المعتمدة لنقل الأحداث.

خامسا: القضية الفلسطينية في الفضاء الرقمي بين التضامن العالمي والتضييق الخوارزمي:

1.القضية الفلسطينية:هي قضية شعب تعرض للإستعمار والإحتلال، وطُرد من أرضه بالقوة منذ نكبة عام 1948، عندما قامت دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية، ما أدى إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين وتحويلهم إلى لاجئين. تتعلق هذه القضية بحق هذا الشعب في تقرير مصيره، وحقه في العودة إلى أرضه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وهي قضية سياسية، قانونية، إنسانية، وتاريخية ممتدة حتى اليوم.

2. إدارة المنصات الرقمية للسلطة خلال العدوان على غزة:

يقصد بمفهوم "الحكم بواسطة المنصات" الكيفية التي تُمارس بها السلطة وتنظَّم القرارات عبر المنصات الرقمية أو التطبيقات الإلكترونية، سواء كانت شبكات تواصل اجتماعي، تطبيقات إخبارية، أو أي خدمة رقمية أخرى تعتمد على الخوارزميات في تحديد المحتوى الظاهر للمستخدمين وتوجيههم ضمن مسارات معينة. وتبرز في هذا السياق قدرة الخوارزميات على برمجة توصيات تتعلق بكيفية تنسيق المنصات أثناء تفاعلها مع المحتوى.

وخلال العدوان على غزة، لم تقتصر الحرب على الميدان العسكري، بل امتدت إلى الفضاء الرقمي، حيث شهد الأسبوع الأول من العدوان ضغوطًا مكثفة من جماعات الضغط الداعمة للاحتلال الإسرائيلي على الشركات التكنولوجية الكبرى. وقد طالب المفوض الأوروبي لشؤون الرقمنة شركة Alphabet المالكة لـــ Google وYouTube

بالامتثال لقانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA)، مهددًا بفرض عقوبات قانونية في حال عدم حذف المحتوى المؤيد للسردية الفلسطينية.

كما تبنّت منصات مثل "تيليغرام" الروسية و"تيك توك" الصينية مواقف سلبية تجاه المحتوى الفلسطيني، إذ فعّلت خوارزمياتها لاتخاذ قرارات أحادية بحجب الخطاب الذي يُحرج الاحتلال ويكشف جرائمه في المنطقة. وشملت هذه السياسات حذف المئات من الأخبار والمنشورات والفيديوهات التي وثّقت معاناة الفلسطينيين وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة بحقهم، بذريعة أنها منخفضة الجودة أو "تحرّض على الكراهية والعنف". وقد ذهبت بعض المنصات إلى حد تشبيه فصائل المقاومة، كحركة حماس، بتنظيم داعش وتصنيفها كمنظمة إرهابية، بهدف تشويه صورتها وتبرير الإجراءات التقييدية بحق الرواية الفلسطينية، دون الاعتراف بتناقض تلك السياسات مع مبادئ حرية التعبير والديمقراطية الليبرالية التي تدّعيها[1]

3.التوزيع الخوارزمي للأخبار حول العدوان على غزة بين المراقبة والتقييد والحجب:

في سياق العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، قامت منصات التواصل الاجتماعي بتفعيل خوارزميات تتحكم في توزيع الأخبار والمحتوى المتعلق بالمدونين الفلسطينيين. هذا التوزيع لم يكن محايدًا، بل اتسم بالتحيز لصالح الرواية الإسرائيلية، مما أدى إلى تقليص وصول الأخبار والمعلومات التي ينشرها النشطاء الفلسطينيون إلى الجمهور العالمي.

تعتمد إدارة التوزيع الخوارزمي على مبدأ تصفية وترتيب المحتوى وفقًا لأولويات معينة تحددها المنصة بناءً على معايير مثل "أهمية" الخبر، ومدى "موثوقية" المصدر، ومدى "انتهاكه" لسياسات الاستخدام. إلا أن هذه المعايير غالبًا ما تُطبق بطريقة تؤدي إلى

[1]نجاة بوثلجة، التوزيع الخوارزمي لأخبار الحرب على غزة "مخاطر التحيز ضد الرواية الفلسطينية الرقمية"، جامعة صالح بوبنيدر–قسنطينة3، مجلة المعيار، م 28، ع3"رت77"،2024، ص 290–291.

إسكات أصوات المدافعين عن القضية الفلسطينية تحت ذرائع مثل خطاب الكراهية، أو نشر محتوى حساس، أو التحريض على العنف.

وقد كشفت دراسات عدة عن قيام خوارزميات فايسبوك وإنستغرام، على وجه الخصوص، بإخفاء منشورات، أو تقليل انتشارها (Shado Banning)، أو حظر حسابات تنشر محتوى يوثق الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين. الأمر الذي جعل هذه المنصات جزءًا من منظومة القمع المعلوماتي، بما يتنافى مع مبدأ حرية التعبير، ويقوض حق الشعوب في نقل روايتهم للعالم.

من جهة أخرى، استُخدمت الخوارزميات بشكل مزدوج، إذ قامت بتضخيم الروايات الإسرائيلية، عبر الترويج لمحتوى مدعوم من شبكات ضغط منظمة، مما أثر على الصورة العامة للصراع وأحدث انحرافًا في إدراك الرأي العام العالمي للأحداث الجارية في غزة.

هذا الواقع يعكس إحدى أخطر تجليات الإضطهاد الخوارزمي، حيث تتحول أدوات يفترض بها أن تكون محايدة إلى وسائل تحكم وهيمنة تفرض روايات معينة، وتقمع روايات أخرى، ضمن ما يُعرف بـ"الرقابة الرقمية الممنهجة". وهو ما يشكل تهديدًا جوهريًا لحرية التعبير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا إنسانية عادلة مثل القضية الفلسطينية.

لقد أدى التدخل الخوارزمي في توزيع الأخبار إلى تعزيز روايات معينة على حساب أخرى، بما ينسجم مع مصالح سياسية واقتصادية قائمة. فالخوارزميات المصممة أساسًا لجذب أكبر عدد ممكن من التفاعلات، تعتمد على آليات تقييم تعتمد الإنتقائية والتصفية، مما يؤدي إلى تعزيز محتوى محدد، وكبت محتوى آخر، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا إنسانية كالقضية الفلسطينية.

عند دراسة الطريقة التي تدير بها المنصات محتواها، نجد أن خوارزميات فيسبوك وإنستغرام، وغيرها من الشبكات، تتعمد إبراز روايات تبرر العدوان الإسرائيلي أو تخفف

من وطأته، في حين تخفي أو تحد من وصـــول الروايات الفلســـطينية. يتم ذلك عبر تصنيف المحتوى الفلسطيني أحيانًا بأنه يحتوي على "محتوى حساس"، أو "يتعارض مع المعايير المجتمعية"، وهو ما يسـمح للمنصـات بالتقليل من انتشـاره دون حذفه بشـكل صريح.

هذه الإجراءات، رغم تبريرها بمصـطلحات فنية بحتة، إلا أنها تشـكل شـكلاً من أشـكال القمع الرقمي المنظم، إذ تمنع المسـتخدمين حول العالم من الوصـول إلى صـورة شـاملة ومتوازنة للأحداث. والأسـوأ من ذلك، أن هذه السـياسـات تؤدي إلى تهميش الصـوت الفلسطيني، وإضعاف قدرته على التأثير في الرأي العام العالمي.

في ضوء ذلك، يصبح من الضروري الانتباه إلى طبيعة الدور الذي تلعبه الخوارزميات في تشـــكيل وعي الأفراد والجماعات بالقضـــايا الدولية، ودراســـة التأثير العميق لهذه الأدوات الرقمية على مسار العدالة وحرية التعبير[1]

[1] نجاة بوثلجة، التوزيع الخوارزمي لأخبار الحرب على غزة، المرجع نفسه، ص 291-292.

الفصل التطبيقي

للدراسة

المحور الأول: مظاهر حرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول رقم 05: *جدول يوضح المنصة الأكثر استخداما للتعبير عن الآراء*

			ماالمنصة التي تستخدمها اكثر للتعبير عن آرائك؟							المجموع	كا 2
			فيسبوك	انستغرام	تويتر	تيك توك	يوتيوب	تليغرام	اخرى		
الجنس	ذكر	التكرار	66	3	1	2	1	1	2	76	0.046 دالة إحصائية
		النسبة	%86.8	%3.9	%1.3	%2.6	%1.3	%1.3	%2.6	%100.0	
		المجموع	44.0%	%2.0	%0.7	%1.3	0.7	%0.7	%1.3	%50.7	
	انثى	التكرار	51	16	2	2	2	0	1	74	
		النسبة	%68.9	21.6	2.7	%2.7	2.7	%0.0	%1.4	%100.0	
		المجموع	%34.0	10.7	1.3	%1.3	1.3	%0.0	%0.7	%49.3	
المجموع		التكرار	117	19	3	4	3	1	3	150	
		المجموع	%78.0	%12.7	%2.0	%2.7	%2.0	%0.7	%2.0	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	59	17	1	3	1	0	1	82	0.085 غير دالة احصائية
		النسبة	%72.0	%20.7	%1.2	%3.7	%1.2	%0.0	%1.2	%100.0	
		المجموع	%39.3	%11.3	%0.7	%2.0	%0.7	%0.0	%0.7	%54.7	
	50-31	التكرار	36	2	2	1	2	1	1	45	
		النسبة	%80.0	%4.4	%4.4	%2.2	%4.4	%2.2	%2.2	%100.0	
		المجموع	%24.0	%1.3	%1.3	%0.7	%1.3	%0.7	%0.7	%30.0	
	50 فما فوق	التكرار	22	0	0	0	0	0	1	23	
		النسبة	%95.7	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%4.3	%100.0	
		المجموع	%14.7	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.7	%15.3	
المجموع		التكرار	117	19	3	4	3	1	3	150	
		النسبة	%78.0	%12.7	%2.0	%2.7	%2.0	%0.7	%2.0	%100.0	

يتبين من خلال الجدول رقم5 ان منصة الفيسبوك هي المنصة الاكثراستخداما بين افراد العينة حيث بلغت 78.0% تليها منصة الانستغرام بنسبة12.7% ومن ثم منصة التيك

توك بنسبة تقدر ب2.7% ومن ثم منصات التويتر واليوتيوب واخرى حيث بلغت2.0% وآخرها منصـــة التليغرام بنســبة0.7%. وحســب متغير الجنس لدى الذكور والاناث، حصلت لدى الذكور على نسبة 86.8% بتكرار 66مفردة تليها منصة انستغرام بنسبة 3.9% بتكرار 3مفردات وتأتي بعدها منصـــة تيك توك والخيار رقم 7"اخرى" بنفس الدرجة بقيمة2.6 % بتكرار 2 مفردة ومن ثم تليها منصـــات تليغرام ويوتيوب وتويتر بنسبة1.3% بتكرار 1 مفردة اما بالنسبة للاناث فبلغت النسبة للاتي يستخدمن الفيسبوك ب68.9% بتكرار 51 مفردة تليها منصة الانستغرام بنسبة 21.6% بتكرار 16 مفردة وتأتي بعدها منصـــات تويتر ويوتيوب وتيك توك بنســبة 2.7% بتكرار 2 مفردة من بعدها اخرى بنسبة 1.4% أي مايعادل 1 مفردة في حين منصة التليغرام هي الاخيرة بنسبة0.0%.

اما فيما يخص متغير الســن"العمر" نلاحظ الفئة العمرية التي تتراوح 50ســنة فما فوق هي الفئة الاكثر استخداما لمنصة الفيسبوك بنسبة تقدر ب95.7% بتكرار22 مفردة تليها نسبة4.3% فيما يخص منصات اخرى مايعادل1مفردة من ثم باقي المنصات بنســبة0.0% لتأتي بعدها الفئة العمرية التي تتراوح مابين 31 الى 50ســنة والتي اجمعت على استخدام منصة الفيسبوك بدرجة اولى بنسبة80.0% بتكرار 36 مفردة تليها منصـــات الانســتغرام والتويتر واليوتيوب بنســبة 4.4% بتكرار 2مفردة ومن ثم منصات التيك توك والتليغرام واخرى بنسبة 2.2% أي ما يعادل 1مفردة.وآخرها الفئة التي تتراوح اعمارها من 18الى30 سنة والتي تميل الى استخدام الفيسبوك حيث بلغت بنسبة72.0% مايعادل 59 مفردة تليها منصة الانستغرام 20.7% أي 17مفردة ومن ثم منصة التيك توك بنسبة 3.7% بتكرار 3 مفردات لتأتي منصات التويتر واليوتيوب واخرى بنسبة1.2% بتكرار 1 مفردة وآخرها منصة التليغرام .

اظهرت نتائج الدراســة ان النســبة الاكبر من المبحوثين يفضــلون اســتخدام منصــة الفيسبوك حيث تصدرت ترتيب المنصات المستعملة بفارق ملحوظ عن باقي الشبكات وقد يعزى ذلك الى الانتشار الواسع لهذه المنصة وسهولة استخدامها.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والمنصـــة الاكثر اســـتخداما للتعبير عن الآراء جاءت بقيمة 0.046وهي دالة احصـــائية لانها اقل من المســـتوى المعتمد 0.05 مما يفسر وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

اما بالنســبة لمتغير العمر فقد جاءت الدلالة الاحصــائية الخاصــة بمعامل كا2 تربيع ب0.085 وهي دالة غير احصائية لانها اكثر من 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين المدروسين.

تشـــير بيانات الجدول رقم6 الى ان غالبية افراد العينة لا يشـــعرون بحرية كاملة في التعبير عن آرائهم على المنصـــات الاجتماعية ، حيث بلغت نســـبة الذين اجابوا ب لا**56.0**% مقابل 32.7% اجابوا ب الى حد ما و11.3% اجابوا بنعم اذ عبر الذكور عن شـعور اعلى بعدم الحرية في التعبير عن الآراء بنسـبة75.0% بتكرار 57 مفردة تليها نســـبة 18.4% من الذين اجابوا ب الى حد ما أي ما يعادل 14مفردة، ومن ثم6.6%من الذين اجابوا بنعم بتكرار 5 مفردات.

جدول06:*يمثل مدى الشعور بحرية التعبير على المنصات الرقمية*

			هل تشعر بأنك تستطيع التعبير عن آرائك بحرية على هذه المنصات؟			**المجموع**	**كا2**
			نعم	الى حد ما	لا		
الجنس	**ذكر**	التكرار	5	14	57	**76**	0.000 دالة احصائية
		النسبة	6.6%	%18.4	%75.0	%100.0	
		المجموع	%3.3	%9.3	%38.0	%**50.7**	
	أنثى	التكرار	12	35	27	74	
		النسبة	%16.2	%47.3	%36.5	%100.0	
		المجموع	%8.0	%23.3	%18.0	%49.3	
المجموع		التكرار	17	49	84	150	
		المجموع	%11.3	%32.7	%56.0	%100.0	
العمر	من18 الى 30 سنة	التكرار	12	34	36	82	0.002 دالة احصائية
		النسبة	%14.6	%41.5	%43.9	%100.0	
		المجموع	%8.0	%22.7	%24.0	%54.7	
	من 31 الى 50 سنة	التكرار	4	14	27	45	
		النسبة	%8.9	%31.1	%60.0	%100.0	
		المجموع	%2.7	%9.3	%18.0	%30.0	
	من 50 سنة فمافوق	التكرار	1	1	21	23	
		النسبة	%4.3	%4.3	%91.3	%100.0	
		المجموع	%0.7	%0.7	%14.0	%15.3	
المجموع		التكرار	17	49	84	150	
		النسبة	%11.3	%32.7	%56.0	%100.0	

في حين الاناث ابدين ميلا اكبر للحياد حيث اجابت 47.3% منهن ب الى حد ما يعادل35 مفردة و36.5% من اللواتي اجبن ب لا بتكرار 27 مفردة تليها نسبة 16.2% من اللاتي اجبن بنعم أي 12 مفردة.

اما من حيث الفئة العمرية فنجد الفئة التي تتراوح بين 50سنة فما فوق هي الفئة الاغلبية التي اجمعت على عدم وجود حرية في التعبير بحيث اجابت ب لا بنسبة91.3% ما يعادل 21مفردة.

تليها نسبة 4.3% لدى كل من اجاب بنعم والى حد ما بتكرار 1 مفردة، ومن ثم تأتي الفئة العمرية والتي مابين31الى 50سنة والتي هي كذلك اجمعت على عدم وجود حرية في التعبير عن الآراء حيث بلغت نسبة الذين اجابوا ب لا 60.0% أي 27 مفردة تليها31.1% الذين اجابوا ب الى حد ما بتكرار 14 مفردة ومن ثم نسبة الذين يرون انه يوجد حرية في التعبير عن الآراء على المنصات قدرت ب8.9% مايعادل 4 مفردات من مجتمع البحث.لتأتي بعدها الفئة العمرية والتي هي مابين18 الى 30 سنة والتي اجمعت هي الاخرى على عدم شعورهم بوجود حرية في التعبير على المنصات حيث قدرت بنسبة43.9% اجابوا ب لا بتكرار 36 مفردة تليها نسبة الذين اجابوا ب الى حد ما ب41.5% ما يعادل 34 مفردة وتأتي بعدها الذين اجابوا بنعم بنسبة 14.6% بتكرار 12 مفردة.

اظهرت نتائج الدراسة ان الغالبية العظمى من افراد العينة يرون انه لاتوجد حرية في التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي حيث اجاب معظم المبحوثين ب لا مما يعكس شعورا واسع الانتشار بأن هذه المنصات لا توفر مساحة آمنة للتعبير عن الرأي مما يشير الى فقدان الثقة في عدالة سياسات النشر.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر وما اذا كانت هناك حرية تعبير عن الآراء على المنصات او لا فجاءت بالنسبة لمتغير الجنس ب 0.000 في حين جاءت بالنسبة للعمر ب 0.002 وهم دلالات احصائية لانهم اقل بكثير من المستوى المعتمد

0.05 مما يفسر وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين أي ان الاختلاف في الاجابات يعكس ارتباطا حقيقيا بينهما.

جدول رقم 07: *جدول يوضح المواضيع الأكثر تعبيرا من طرف المبحوثين عبر شبكات التواصل الاجتماعي*

			ما المواضيع التي تعبر عنها غالبا عبر شبكات التواصل الاجتماعي ؟											
			سياسية		ثقافية		اجتماعية		رياضية		اقتصادية		دينية	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	59	17	10	66	21	55	7	69	6	70	6	70
		النسبة	%77.6	%22.4	%13.2	%86.8	%27.6	%72.4	%9.2	%90.8	%7.9	%92.1	%7.9	%92.1
		المجموع	%39.3	%11.3	%6.7	%44.0	%14.0	%36.7	%4.7	%46.0	%4.0	%46.7	%4.0	%46.7
	أنثى	التكرار	36	38	27	47	39	35	7	67	4	70	24	50
		النسبة	%48.6	%51.4	%36.5	%63.5	%52.7	%47.3	%9.5	%90.5	%5.4	%94.6	%32.4	%67.6
		المجموع	%24.0	%25.3	%18.0	%31.3	%26.0	%23.3	%4.7	%44.7	%2.7	%46.7	%16.0	%33.3
المجموع		التكرار	95	55	37	113	60	90	14	136	10	140	30	120
		المجموع	%63.3	%36.7	%24.7	%75.3	%40.0	%60.0	%9.3	%90.7	%6.7	%93.3	%20.0	%80.0
			%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0	
العمر	30-18	التكرار	44	38	25	57	40	42	7	75	4	78	21	61
		النسبة	%53.7	%46.3	%30.5	%69.5	%48.8	%51.2	%8.5	%91.5	%4.9	%95.1	%25.6	%74.4
		المجموع	%29.3	%25.3	%16.7	%38.0	%26.7	%28.0	%4.7	%50.0	%2.7	%52.0	%14.0	%40.7
	50-31	التكرار	31	14	11	34	18	27	7	38	4	41	9	36
		النسبة	%68.9	%31.1	%24.4	%75.6	%40.0	%60.0	%15.6	%84.4	%8.9	%91.1	%20.0	%80.0
		المجموع	%20.7	%9.3	%7.3	%22.7	%12.0	%18.0	%4.7	%25.3	%2.7	%27.3	%6.0	%24.0
	50فما فوق	التكرار	20	3	1	22	2	21	0	23	2	21	0	23
		النسبة	%87.0	%13.0	%4.3	%95.7	%8.7	%91.3	%0.0	%100.0	%8.7	%91.3	%0.0	%100.0
		المجموع	%13.3	%2.0	%0.7	%14.7	%1.3	%14.0	%0.0	%15.3	%1.3	%14.0	%0.0	%15.3
المجموع		التكرار	95	55	37	113	60	90	14	136	10	140	30	120
		النسبة	%63.3	%36.7	%24.7	%75.3	%40.0	%60.0	%9.3	%90.7	%6.7	%93.3	%20.0	%80.0
كا 2		الجنس	0.000 دالة احصائية		0.001 دالة احصائية		0.002 دالة احصائية		0.958 غير دالة احصائية		0.541 غير دالة احصائية		0.000 دالة احصائية	
		العمر	0.009 دالة احصائية		0.037 دالة احصائية		0.002 دالة احصائية		0.106 غير دالة احصائية		0.628 غير دالة احصائية		0.025 دالة احصائية	

يظهر الجدول رقم7 ان النسبة العالية حسب الجنس للذين اجابوا بنعم كانت بالنسبة للمواضيع السياسية والتي قدرت ب63.3% تليها المواضيع الاجتماعية للذين اختاروا نعم بنسبة40.0% من ثم المواضيع الثقافية بنسبة24.7% لتأتي بعدها المواضيع الدينية والتي قدرت بنسبة20.0% ومن ثم المواضيع الرياضية بنسبة 9.3% واخرها المواضيع الاقتصادية حيث قدرت ب6.7% ،فالمواضيعالسياسيةبالنسبة للذكوركمانلاحظقدرت ب77.6% بتكرار59 مفردة تليها باقي المواضيع في حين كانت النسبة الاعلى للمواضيع عند الاناث هي الاجتماعية ب52.7% أي مايعادل39 مفردة من مجتمع البحث.

كما تشير النتائج الى ان المواضيع التي حظيت بأقل نسبة اهتمام فقد كانت المواضيع الاجتماعية عند الذكور بنسبة27.6% أي بتكرار 21مفردة تليها المواضيع الثقافية بنسبة13.2% بتكرار 10 مفردات، من ثم المواضيع الرياضية ب9.2% بتكرار7 مفردات لتأتي الاقتصادية والدينية بنفس الدرجة ب7.9% أي مايعادل 6 مفردات.

اما بالنسبة للإناث فتحتل المواضيع السياسية نسبة48.6% بتكرار 36مفردة بعد المواضيع الاجتماعية ثم تليها الثقافية حيث قدرت ب36.5% بتكرار27 مفردة لتأتي بعدها المواضيع الدينية ب32.4% بتكرار24 مفردة تليها الرياضية ب9.5% أي 7 مفردات وآخرها المواضيع الاقتصادية بنسبة قدرت ب5.4% أي ما يعادل 4 مفردات من مجتمع البحث.

اما فيما يخص العمر فكانت النسبة الاكبر للمواضيع بالنسبة للمواضيع السياسية بنسبة87.0%بتكرار 20 مفردة للفئة العمرية 50سنة فما فوق مقارنة لدى الفئة العمرية التي تتروح اعمارها بين 31 الى 50 سنة والتي كانت بنسبة68.9% بتكرار 31 مفردة تليها الفئة العمرية والتي مابين 18 الى 30 سنة والتي قدرت فيها المواضيع السياسية بنسبة53.7% اي بتكرار 44 مفردة.ما يعكس اهتماما مشتركا ومرتفعا بها عبر مختلف الفئات تليها في الترتيب باقي المواضيع والتي تتفاوت نسب ملاحظتها بين هاته الفئات العمرية.

واظهرت نتائج الدراســـة ان الموضـــوع الســـياســـي جاء في المرتبة الاولى من حيث المواضـــيع التي يعبر عنها المبحوثون غالبا عبر شـــبكات التواصـــل الاجتماعي.حيث حصـــل على النســـبة الاكبر مقارنة بباقي المواضـــيع. ويشـــير هذا المعطى الى وجود اهتمام ملحوظ من طرف المستخدمين بالشأن السياسي،ورغبة واضحة في التفاعل مع القضـــايا الوطنية والدولية عبر هذه المنصـــات. ويحتمل ان يكون هذا الميل ناجما عن شعور الافراد بالحاجة الى ايصال آرائهم او التعبير عن مواقفهم تجاه الاحداث السياسية الجارية.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والمواضـــيع التي يعبر عنها غالبا عبر شـــبكات التواصـــل الاجتماعي بالنســـبة للســـياســـية فجاءت ب 0.000 اما الثقافية فجاءت ب 0.001 والاجتماعية ب 0.002 والدينية هي كذلك جاءت بقيمة 0.000 وهي دلالات احصـــائية لانها اقل بكثير من المســـتوى المعتمد 0.05 مما يفســـر وجود علاقة ذات دلالة احصـائية بين المتغيرين. اما المواضـيع الرياضـية فجاءت ب 0.958 الى جانب المواضـيع الاقتصـادية هي الاخرى قدرت ب0.541 وهم دلالات غير احصـائية لانها اكبر من 0.05 ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـائية بين المتغيرين. اما بالنسبة لمتغير العمر فالدلالة الاحصـائية للمواضـيع السياسية جاءت بقيمة0.009 اما الثقافية فجاءت ب0.037 والاجتماعية ب0.002 اما الدينية 0.025 وهم دلالات احصـــائية لانهم اقل من 0.05 مما يفســـر وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.ماعدا المواضـــيع الرياضـــية والاقتصـــادية فهم دلالات غير احصـــائية حيث جاءت بالنســـبة للرياضـــية ب 0.106 والاقتصـــادية ب0.628 وهم اكبر من 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

جدول08: *يوضح مدى ملاحظة المبحوثين لحذف المحتوى او تعليق الحسابات بسبب مضامين معينة*

			هل لاحظت حذف منشورات او تعليق حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي بسبب محتوى معين ؟		المجموع	كا2
			نعم	لا		
الجنس	ذكر	التكرار	74	2	76	0.231 غير دالة احصائية
		النسبة	%97.4	%2.6	%100.0	
		المجموع	%49.3	%1.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	69	5	74	
		النسبة	%93.2	%6.8	%100.0	
		المجموع	%46.0	%3.3	%49.3	
المجموع		التكرار	143	7	150	
		المجموع	%95.3	%4.7	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	82	0	82	0.003 دالة احصائية
		النسبة	%100.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%54.7	%0.0	%54.7	
	50-31	التكرار	39	6	45	
		النسبة	%86.7	%13.3	%100.0	
		المجموع	%26.0	%4.0	%30.0	
	50فما فوق	التكرار	22	1	23	
		النسبة	%95.7	%4.3	%100.0	
		المجموع	%14.7	%0.7	%15.3	
المجموع		التكرار	143	7	150	
		النسبة	%95.3	%4.7	%100.0	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 والمتعلق بما اذا كان يلاحظ انه يوجد حذف للمنشورات وتعليق للحسابات او لا عبر شبكات التواصل الاجتماعي ،بالنسبة لمتغير الجنس كانت النسـبة الاكبر لمن اجابوا بنعم حيث قدرت ب **95.3%** تليها نسـبة من اجابوا ب لا حيث قدرت ب **4.7%** .

النسـبة الاكبر للذين اجابوا بنعم كانت من طرف الذكور بنسـبة تقدر ب 97.4% أي بتكرار 74 مفردة في حين نسـبة الذين اجابوا بلا قدرت ب 2.6% مايعادل 2 مفردة . ثم تأتي فئة الاناث هي الثانية بحيث نسبة اللواتي اجبن بنعم قدرت ب 93.2% بتكرار 69 مفردة تليها نسـبة اللواتي اجبن بلا بنسـبة قدرت ب6.8% بتكرار 5 مفردات من مجتمع البحث.

اما فيما يتعلق بمتغير العمر فكانت النسـبة الأعلى للذين اجابوا بنعم من طرف الفئة العمرية التي تتراوح اعمارها مابين 18 الى 30 سـنة بنسـبة تقدر ب100.0% أي بتكرار 82 مفردة ،تليها الفئة العمرية التي تتراوح 50 سـنة فما فوق حيث قدرت نسـبة الذين اجابوا بنعم ب95.7% بتكرار 22 مفردة من ثم 4.3% للذين اجابوا بلا أي لا يلاحظون هذا النوع من الاجراءات على شبكات التواصل الاجتماعي مايعادل 1 مفردة تليها في الأخير الفئة العمرية مابين31 الى 50 سنة حيث قدرت نسبة من اجابوا بنعم ب86.7% بتكرار 39 مفردة تليها 13.3% للذين اجابوا بلا أي مايعادل 6 مفردات من مجتمع البحث.

وكشـفت نتائج الدراسـة ان النسـبة الاعلى من المبحوثين اجابوا بنعم ما يدل على ان جزءا كبيرا من مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعي اصـبحوا على وعي متزايد بسياسات الحذف والرقابة المفروضـة على المحتوى.هذا الانطباع الجماعي يشير الى ان هناك ادراكا عاما لدى المستخدمين بأن بعض المضامين خصوصا تلك التي ترتبط بمواضـيع سـياسـية او حقوقية تتعرض للحذف او تؤدي الى تعليق الحسـابات.مايعكس شعوارا بتقييد حرية التعبير على هذه المنصات.

وكما يتبين من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصـائية الخاصـة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس وما اذا كان يلاحظ حذف للمنشـورات وتعليق للحسـابات على شـبكات التواصـل الاجتماعي او لا فجاءت ب0.231 وهي دالة غير احصـائية لانها اعلى بكثير من المسـتوى المعتمد 0.05 مما يفسـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـائية بين المتغيرين.اما بالنسـبة للعمر فجاءت الدلالة الاحصـائية

ب0.003 وهي دالة احصائية لانها اقل من 0.05 ما يدل على وجود علاقة احصائية بين المتغيرين وهذا مايعني وجود علاقة ارتباطية بين سن المبحوث وما اذا كان ملاحظ وجود حذف للمنشورات او تعليق للحسابات بسبب محتوى معين على منصات التواصل الاجتماعي.

جدول09 :*يوضـــح طبيعة المحتوى المتعرض للحذف او تعليق للحســـابات وفقا لآراء المبحوثين*

			اذا كان نعم ماطبيعتها؟						المجموع	كا2
			سياسية	ثقافية	اقتصادية	اجتماعية	رياضية	دينية		
الجنس	ذكر	التكرار	59	2	1	8	1	5	76	0.845 غير دالة احصائية
		النسبة	%77.6	%2.6	%1.3	%10.5	%1.3	%6.6	%100.0	
		المجموع	%39.3	%1.3	%0.7	%5.3	%0.7	%3.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	59	1	1	10	0	3	74	
		النسبة	%79.7	%1.4	%1.4	%13.5	%0.0	%4.1	%100.0	
		المجموع	%39.3	%0.7	%0.7	%6.7	%0.0	%2.0	%49.3	
المجموع		التكرار	118	3	2	18	1	8	150	
		المجموع	%78.7	%2.0	%1.3	%12.0	%0.7	%5.3	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	60	3	0	14	0	5	82	0.247 غير دالة احصائية
		النسبة	%73.2	%3.7	%0.0	%17.1	%0.0	%6.1	%100.0	
		المجموع	%40.0	%2.0	%0.0	%9.3	%0.0	%3.3	%54.7	
	50-31	التكرار	38	0	1	3	1	2	45	
		النسبة	%84.4	%0.0	%2.2	%6.7	%2.2	%4.4	%100.0	
		المجموع	%25.3	%0.0	%0.7	%2.0	%0.7	%1.3	%30.0	
	50 فما فوق	التكرار	20	0	1	1	0	1	23	
		النسبة	%87.0	%0.0	%4.3	%4.3	%0.0	%4.3	%100.0	
		المجموع	%13.3	%0.0	%0.7	%0.7	%0.0	%0.7	%15.3	
المجموع		التكرار	118	3	2	18	1	8	150	
		النسبة	%78.7	%%2.0	%1.3	%12.0	0.7%	%5.3	%100.0	

يشير الجدول رقم 9 الى ان اعلى نسبة كانت من نصيب المواضيع السياسية بنسبة قدرت ب 78.7% تليها المواضيع الاجتماعية بنسبة 12.0% من ثم المواضيع الدينية بنسبة 5.3% لتأتي بعدها المواضيع الثقافية بنسبة 2.0% ومن بعدها الاقتصادية 1.3% واخرها الرياضية بنسبة 0.7% فمن حيث متغير الجنس فالنسبة الاعلى كانت

للإناث فيما يتعلق بالمواضـــيع الســـياســـية بنســـبة 79.7**%** بتكرار 59 مفردة تليها المواضـيع الاجتماعية بنسـبة 13.5**%** أي بتكرار 10 مفردات تليها المواضـيع الدينية حيث قدرت بنسبة4.1**%** مايعادل 3 مفردات لتأتي بعدها المواضيع الثقافية والاقتصادية ب1.4**%** بتكرار 1 مفردة واخرها المواضيع الرياضية بمقدار 0.0**%**.

اما بالنسـبة للذكور فكانت نسـبة الذين اختاروا المواضـيع السـياسـية هي الاعلى حيث قدرت ب 77.6**%** بتكرار 59 مفردة، تليها المواضـــيع الاجتماعية بنســـبة 10.5**%** بتكرار 8 مفردات، من ثم المواضـيع الدينية ب نسـبة 6.6**%** أي ما يعادل 5 مفردات وتأتي بعدها الثقافية بنســـبة 2.6**%** بتكرار 2 مفردة ، تليها المواضـــيع الاقتصـــادية والرياضية بنفس النسبة في حين قدرت 1.3**%** بتكرار 1 مفردة لكل منهما.

اما فيما يتعلق بمتغير العمر فإحتلت المواضيع السياسية اعلى نسبة لدى الفئة العمرية والتي تتروا ح من 50سنة فما فوق بنسبة 87.0% أي بتكرار 20 مفردة تليها المواضيع الاقتصـــادية والاجتماعية والدينية بنفس النســبة حيث قدرت ب 4.3% بتكرار 1 مفردة لكل منهما ،لتأتي المواضـيع الثقافية والرياضـية في الاخير بنسـبة 0.0%.من ثم الفئة الثانية والتي تمثل الفئة العمرية مابين 31الى50 ســنة حيث تراوحت نســبة المواضــيع الســياســية ب 84.4% بتكرار 38 مفردة ، تليها المواضـيع الاجتماعية ب6.7% أي بتكرار 3 مفردات ، من بعدها المواضـيع الدينية بنسـبة 4.4% بتكرار 2 مفردة، لتأتي الاقتصـادية والرياضـية بنفس النسـبة حيث جاءت ب 2.2% بتكرار 1 مفردة. واخرها المواضـــيع الثقافية بنســـبة 0.0%.وتليهم الفئة العمرية والتي مابين 18 الى 30 ســـنة حيث بلغت المواضـيع السـياسـية بالدرجة الاولى فيها بنسـبة73.2% أي بتكرار 60 مفردة ، تليها المواضـــيع الاجتماعية حيث قدرت ب 17.1% أي 14 مفردة ،ومن بعدها المواضـيع الدينية بنسـبة 6.1% أي بتكرار 5 مفردات، تليهم المواضـيع الثقافية بنســـبة 3.7% بتكرار 3 مفردات من مجتمع البحث واخرها المواضـــيع الاقتصـــادية والرياضية بنسبة0.0%.

اظهرت نتائج الدراسة ان المواضيع السياسية جاءت في المرتبة الاولى من حيث نسبة الحذف ما يشير الى ان المحتوى السياسي يعد من اكثر المواضيع عرضة للرقابة والحذف من قبل المنصات الرقمية ويعكس هذا الواقع سياسات المنصات التي قد تعتبر الخطاب السياسي حساسا او مثيرا للجدل مايدل على ان هذه النتائج تعزز فرضية تقييد حرية التعبير في المجال السياسي على الفضاءات الرقمية.

وكما يتبين من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر وطبيعة المواضيع التي يتم حذفها او تعليق الحسابات من اجلها على شبكات التواصل الاجتماعي بالنسبة للجنس جاءت ب0.845 اما بالنسبة للعمر فجاءت ب 0.247وهم دلالات غير احصائية لانهم اعلى بكثير من المستوى المعتمد 0.05 مما يفسر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

جدول10: *يبين ابرز الإجراءات الرقابية الخاصة بقمع المحتوى الرقمي*

			ما الاجراءات الرقابية التي شهدتها او سمعت عنها فيمايخص قمع المحتوى؟											
			تعليق او حظر الحسابات		تقييد النشر لفترة معينة		وضع تحذيرات على المنشورات		تقليل وصول المنشورات للجمهور		وضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف		تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	64	12	32	44	19	57	29	47	11	65	22	54
		النسبة	%84.2	15.8%	42.1%	57.9%	25.0%	75.0%	38.2%	61.8%	%14.5	%85.5	%28.9	%71.1
		المجموع	42.7%	8.0%	%21.3%	29.3%	12.7%	38.0%	19.3%	31.3%	%7.3	%43.3	%14.7	%36.0
	أنثى	التكرار	56	18	44	30	26	48	28	46	20	54	29	45
		النسبة	75.7%%	24.3%	59.5%	40.5%	35.1%	64.9%	37.8%	62.2%	%27.0	%73.0	%39.2	%60.8
		المجموع	37.3%	12.0%	29.3%	20.0%	17.3%%	32.0%	18.7%	30.7%	%13.3%%	%36.0	%19.3	%%30.0
المجموع		التكرار	120	30	76	74	45	105	57	93	31	119	51	99
		المجموع	80.0%	%20.0	%50.7	%49.3	%30.0	70.0%	%38.0	%62.0	%20.7	79.3%	%34.0	%66.0
			%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0	
العمر	18-30	التكرار	62	20	40	42	27	55	31	51	17	65	25	57
		النسبة	%75.6	%24.4	%48.8	%51.2	%32.9	%67.1	%37.8	%62.2	%20.7	%79.3	%30.5	%69.5
		المجموع	%41.3	%13.3	%26.7	%28.0%%	%18.0	%36.7	%20.7	%34.0	%11.3	%43.3	%16.7	%38.0
	31-50	التكرار	36	9	29	16	15	30	17	28	11	34	18	27
		النسبة	%80.0	%20.0	%64.4	%35.6	%33.3	%66.7	%37.8	%62.2	%24.4	%75.6	%40.0	%60.0
		المجموع	%24.0	%6.0	%19.3	%10.7	%10.0	%20.0	%11.3	%18.7%	%7.3	%22.7	%12.0	%18.0
	50 فما فوق	التكرار	22	1	7	16	3	20	9	14	3	20	8	15
		النسبة	%95.7	%4.3	%30.4	%69.6	%13.0	%87.0	%39.1	%60.9	%13.0	%87.0	%34.8	%65.2
		المجموع	%14.7	%0.7	%4.7	%10.7	%2.0%%	%13.3	%6.0	%9.3	%2.0	%13.3	%5.3	%10.0
المجموع		التكرار	120	30	76	74	45	105	57	93	31	119	51	99
		النسبة	%80.0	%20.0	%50.7	%49.3	%30.0	%70.0	%38.0	%62.0	%20.7	%79.3	%34.0	%66.0
كا2		الجنس	0.191غير دالة احصائية		0.034 دالة احصائية		0.176 غير دالة احصائية		0.968 غير دالة احصائية		0.058 غير دالة احصائية		0.186 غير دالة احصائية	
		العمر	0.105 غير دالة احصائية		0.026 دالة احصائية		0.156 غير دالة احصائية		0.993 غير دالة احصائية		0.547 غير دالة احصائية		0.555 غير دالة احصائية	

اظهر الجدول رقم10 المتعلقبالاجراءات الرقابية التي تخص قمع المحتوى ان النسبة العالية حسب الجنس للذين اجابوا بنعم كانت بالنسبة للخيار الاول الا وهو تعليق او حظر الحسابات والتي قدرت ب80.0% يليها الخيار الثاني والمتمثل في تقييد النشر لفترة معينة بنسبة 50.7% ، من ثم يأتي الخيار الرابع وهو تقليل وصول المنشورات للجمهور بنسبة 38.0% من بعدها يليها تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة تقدر ب 34.0% ومن ثم وضع تحذيرات على المنشورات بنسبة 30.0% واخرها للذين كذلك اجابوا بنعم فيما يخص وضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف جاءت بنسبة 20.7%.

كما تشير النتائج الى ان الإجراء الرقابي الذي حظي بنسبة كبيرة من طرف الذكور كان بنسبة84.2% وهو تعليق او حظر الحسابات أي بتكرار 64 مفردة تليها نسبة الذين اختاروا تقييد النشر لفترة معينة بنسبة42.1% أي 32 مفردة،يليها تقليل وصول المنشورات للجمهور بنسبة38.2% أي مايعادل 29 مفردة ومن ثم تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة28.9% أي 22 مفردة،من بعدها وضع تحذيرات على المنشورات بنسبة25.0 بتكرار 19 مفردة لتأتي في الاخيروضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف بنسبة 14.5% أي مايعادل 11 مفردة. فنفس الشي بالنسبة للإناث احتل الخيار الاول والمتمثل في تعليق او حظر الحسابات المرتبة الاولى للذين اجابوا بنعم بنسبة 75.7% بتكرار 56 مفردة تليها نسبة59.5% ما يعادل 44 مفردة ،فيما يخص تقييد النشر لفترة معينة،ثم تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة قدرت ب 39.2% بتكرار 29 مفردة،تليها نسبة 37.8% بتكرار 28 مفردة مايخص تقليل وصول المنشورات للجمهور، لتأتي بعدها نسبة 35.1% أي بتكرار 26 مفردة فيما يتعلق بوضع تحذيرات على المنشورات واخرها وضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف بنسبة27.0% مايعادل 20 مفردة من مجتمع البحث.

اما فيما يتعلق بمتغير العمر فأحتل الخيار الاول والمتمثل في تعليق او حظر الحسابات اعلى نسبة لدى الفئة العمرية والتي تتروح من 50سنة فما فوق

بنسبة95.7% أي بتكرار 22 مفردة تليها نسبة 39,1% فيما يتعلق بتقليل وصول المنشورات للجمهور بتكرار 9 مفردات تليها تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة 34.8% بتكرار 8 مفردات من ثم تقييد النشر لفترة معينة بنسبة 30.4% مايعادل 7 مفردات ليأتي بعدها كل من وضع تحذيرات على المنشورات ووضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف بنفس الدرجة حيث بلغت بنسبة 13.0% أي بتكرار 3 مفردات .تليها الفئة العمرية والتي ما بين 31 الى 50 سنة والتي اجمعت الاغلبية فيها على الخيار الاول حيث قدر بنسبة 80.0% بتكرار 36 مفردة تليها عدد افراد العينة التي اجابت على الخيار الثاني والمتمثل في تقييد النشر لفترة معينة وهي بنسبة 64.4% بتكرار 29 مفردة من ثم تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة قدرت ب40.0% بتكرار 18 مفردة تليها تقليل وصول المنشورات للجمهور بنسبة 37.8% أي 17 مفردة من بعدها وضع تحذيرات على المنشورات بنسبة 33.3% أي بتكرار 15 مفردة لتليها بالاخير وضع تحذيرات او اشعارات بأن المحتوى مخالف بنسبة24.4% أي مايعادل 11 مفردة.ومن ثم نلاحظ الفئة العمرية التي مابين 18الى 30 سنة في المرتبة الثالثة، حيث احتل الخيار الاول والذي اجمعوا عليه كذلك حتى باقي الفئات العمرية المرتبة الاولى الا وهو تعليق او حظر الحسابات حيث بلغ بنسبة 75.6% بتكرار 62 مفردة،يليه تقييد النشر لفترة معينة بنسبة48.8% أي بتكرار 40 مفردة من ثم تقليل وصول المنشورات للجمهور بنسبة37.8% أي بتكرار 31 مفردة تليها وضع تحذيرات على المنشورات بنسبة 32.9% بتكرار 27 مفردة تليها تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل بنسبة 30.5% أي بتكرار 25 مفردة من مجتمع البحث لتأتي بالاخير وضع تحذيرات او إشعاران بأن المحتوى مخالف بنسبة 20.7% ما يعادل 17 مفردة.

اظهرت نتائج الجدول ان الإجراء الرقابي الاكثر تكرارا بحسب آراء المبحوثين هو تعليق او حظر الحسابات، حيث حصل هذا الخيار على النسبة الاكبر مقارنة بباقي الاجراءات.ويعكس ذلك ادراكا واسعا لدى المستخدمين بأن المنصات الرقمية تلجأ بشكل متزايد الى حظر الحسابات كوسيلة مباشرة لقمع المحتوى غير المرغوب فيه، خاصة

المرتبط بقضـايا سـياسـية او حسـاسـة. هذا النوع من الاجراءات يعد من اشـد اشـكال الرقابة،لأنه لا يكتفي بحذف منشـــور واحد، بل يعطل وجود المســـتخدم بالكامل على المنصـة.مايرسخ انطباع بأن مساحة النقاش الحر اصبحت مهددة بإجراءات تصل الى اسكات الصوت الرقمي بشكل كامل عبر المنع او التعليق.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والاجراءات الرقابية الملاحظة فيما يخص قمع المحتوى عبر شبكات التواصل الاجتماعي بالنسبة لتعليق او حظر الحسابات فجاءت ب0.191 اما فيما يخص وضع تحذيرات على المنشورات فجاءت ب 0.176 و تقليل وصـــول المنشـــورات للجمهور قدرت ب 0.968 ووضـــع تحذيرات او اشـــعارات بأن المحتوى مخالف جاءت ب 0.058 اظافة الى تصـــنيف المحتوى على انه حســـاس او مظلل كذلك جاءت بنسبة 0.186 وكلها دلالات غير احصائية لانها اكثر من المستوى المعتمد 0.05 مما يفسـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـائية بين المتغيرات. ماعدا تقييد النشـر لفترة معينة حيث جاءت بنسـبة 0.034 وهي دلالة احصـائية لأنها اقل من 0.05 ما يدل على وجودة علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين

جدول11:*يوضـــح آلية تطبيق الإجراءات تلقائيا عبر الخوارزميات ام بتدخل بشـــري وفق سياسات محددة*

			هل ترى ان تطبيق هذه الاجراءات يتم بطريقة آلية عبر الخوارزميات ام نتيجة تدخل بشري وفق سياسات محددة؟				
			تعتمد اساسا على الخوارزميات الآلية	تعتمد اساسا على تدخل بشري	مزيج من الاثنين	المجموع	كا 2
الجنس	ذكر	التكرار	10	40	26	76	0.188 غير دالة احصائية
		النسبة	%13.2	%52.6	%34.2	%100.0	
		المجموع	%6.7	%26.7	%17.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	12	28	34	74	
		النسبة	%16.2	%37.8	%45.9	%100.0	
		المجموع	%8.0	%18.7	%22.7	%49.3	
المجموع		التكرار	22	68	60	150	
		المجموع	%14.7	%45.3	%40.0	%100.0	
العمر	18-30	التكرار	13	39	30	82	0.542 غير دالة احصائية
		النسبة	%15.9	%47.6	%36.6	%100.0	
		المجموع	%8.7	%26.0	%20.0	%54.7	
	31-50	التكرار	8	18	19	45	
		النسبة	%17.8	%40.0	%42.2	%100.0	
		المجموع	%5.3	%12.0	%12.7	%30.0	
	50فما فوق	التكرار	1	11	11	23	
		النسبة	%4.3	%47.8	%47.8	%100.0	
		المجموع	%0.7	%7.3	%7.3	%15.3	
المجموع		التكرار	22	68	60	150	
		النسبة	%14.7	%45.3	%40.0	%100.0	

يتبين من خلال الجدول رقم 11 ان الاجراءات التي تعتمد اساسا على تدخل بشري احتلت المرتبة الاولى بنسبة45.3%، تليها الاجراءات المتمثلة في مزيج من الاثنين بنسبة 40.0% ليأتي الخيار الاول في المرتبة الاخيرة والمتمثل في ان الاجراءات تعتمد اساسا على الخوارزميات الآلية بنسبة 14.7% .

فبالنسبة للذكور كانت النسبة الأعلى للذين اجابوا بأنها تعتمد اساسا على تدخل بشري بنسبة52.6% بتكرار 40 مفردة، يليها من اجابوا بمزيج من الاثنين بنسبة 34.2% أي بتكرار 26 مفردة من ثم نسبة من اجابوا بأنها تعتمد اساسا على الخوارزميات الآلية

بنسبة 13.2% بتكرار 10 مفردات ، اما بالنسبة للإناث نلاحظ ان نسبة من اجابوا بأنها مزيج من الاثنين جاءت هي الاعلى بنسبة45.9% أي بتكرار 34 مفردة، يليها نسبة من اجابوا بأنها تعتمد اساسا على تدخل بشري حيث قدرت ب37.8% بتكرار 28 مفردة ليأتي في الاخير من اجابوا بانها تعتمد اساسا على الخوارزميات الآلية بنسبة16.2% أي مايعادل 12 مفردة من مجتمع البحث.

اما فيما يتعلق بمتغير العمر فكانت النسبة الاعلى للذين تتروح اعمارهم مابين50 سنة فما فوق حيث كانت النسبة الاعلى للذين اختاروا الخيار الثالث والثاني والمتمثلين في ان الاجراءات هي مزيج من الاثنين، وانها تعتمد على تدخل بشري حيث بلغت نسبة كل من الخيارين 47.8% أي بتكرار 11 مفردة ، تليهم نسبة من اجابوا بأنها تعتمد اساسا على الخوارزميات الألية حيث قدرت ب4.3% أي بتكرار 1 مفردة. لتأتي الفئة العمرية والتي مابين 18 الى 30 سنة حيث كانت النسبة الاعلى للذين اجابوا بتعتمد اساسا على تدخل بشري ب47.6% أي بتكرار 39 مفردة،تليها نسبة 36.6% للذين اجابوا بمزيج من الاثنين بتكرار 30 مفردة، ثم تليها نسبة15.9% للذين اجابوا بتعتمد اساسا على الخوارزميات الالية أي بتكرار 13 مفردة. اما بالنسبة للفئة العمرية والتي مابين31 الى50 سنة فجاءت في المرتبة الثالثة حيث كانت نسبة من اجابوا بمزيج من الاثنين هي الاعلى بنسبة42.2% بتكرار 19 مفردة ، تليها 40.0% للذين اجابوا بتعتمد اساسا على تدخل بشري أي بتكرار 18 مفردة، من ثم تليها نسبة 17.8% والمتمثلة في ان الاجراءات تعتمد اساسا على الخوارزميات الالية أي مايعادل8 مفردات من مجتمع البحث.

اظهرت النتائج ان النسبة الاكبر من المبحوثين ترى ان هذه الاجراءات تعتمد اساسا على تدخل بشري وفق سياسات محددة، وهو ما يعكس اعتقادا سائدا بأن الرقابة على المحتوى لا تتم بشكل عشوائي او آلي فقط بل تخضع لتوجيهات وتدخل مباشر من مسؤولي المنصات او جهات خارجية لها تأثير في رسم سياسات النشر.

وكما يتبين من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصـائية الخاصـة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر والاجراءات المطبقة على المحتوى بالنسبة للجنس جاءت ب0.188 اما بالنسبة للعمر فجاءت0.542 وهم دلالات غير احصائية لانهم اعلى بكثير من المسـتوى المعتمد 0.05 مما يفسـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

جدول12: *يوضح الغاية من تطبيق الإجراءات الرقابية على المحتوى الرقمي*

			ما الغاية التي تعتقد انها وراء تطبيق مثل هذه الاجراءات					
			الحد من انتشار المعلومات المزعجة او المظللة	تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة	الحفاظ على امن وسلامة المستخدمين	اخرى	المجموع	كا 2
الجنس	ذكر	التكرار	3	68	4	1	76	0.019 دالة احصائية
		النسبة	%3.9	%89.5	%5.3	%1.3	%100.0	
		المجموع	%2.0	%45.3	%2.7	%0.7	%50.7	
	أنثى	التكرار	9	51	9	5	74	
		النسبة	%12.2	%68.9	%12.2	%6.8	%100.0	
		المجموع	%6.0	%34.0	%6.0	%3.3	%49.3	
المجموع		التكرار	12	119	13	6	150	
		المجموع	%8.0	%79.3	%8.7	%4.0	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	9	62	1	1	82	0.024 دالة احصائية
		النسبة	%11.0	%75.6	%12.2	%1.2	%100.0	
		المجموع	%6.0	%41.3	% 6.7	%0.7	%54.7	
	50-31	التكرار	2	35	3	5	45	
		النسبة	%4.4	%77.8	%6.7	%11.1	%100.0	
		المجموع	%1.3	%23.3	%2.0	%3.3	%30.0	
	50فما فوق	التكرار	1	22	0	0	23	
		النسبة	%4.3	%95.7	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%0.7	%14.7	%0.0	%0.0	%15.3	
المجموع		التكرار	12	119	13	6	150	
		النسبة	%8.0	%79.3	%8.7	%4.0	%100.0	

يتبين من خلال الجدول رقم12 ان نسبة كبيرة من المبحوثين اجمعوا ان الغاية من وراء تطبيق مثل هذه الاجراءات الرقابية هي تقليص منصـــة التعبير الحر عن المواضـــيع

الحساسة بنسبة 79.3% تليها نسبة 8.7% وهي الحفاظ على امن وسلامة المستخدمين ثم يأتي بعدها الحد من انتشار المعلومات المزعجة او المظللة بنسبة تقدر ب8.0% تليها اخرى بنسبة4.0%.

فحسب متغير الجنس نجد ان النسبة الاكبر من الذكور اجابوا على الخيار الثاني الا وهو تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة بنسبة تقدر ب89.5% بتكرار 68مفردة و تليها نسبة 5.3%من الذين اجابوا بالحفاظ على امن وسلامة المستخدمين بتكرار 4 مفردات ومن ثم نسبة3.9% وهي الحد من انتشار المعلومات المزعجة او المظللة بتكرار 3 مفردات وتليها اخرى بنسبة 1.3% بتكرار 1 مفردة.

اما بالنسبة للإناث فقد بلغت النسبة الاعلى للاتي اجبن على الخيار الثاني وهو تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة بقيمة68.9% بتكرار 51 مفردة تليها نسبة12.2% للحد من انتشار المعلومات المزعجة او المظللة و الحفاظ على امن وسلامة المستخدمين بتكرار 9 مفردات ومن ثم6.8% للاتي اجبن بأخرى بتكرار 5مفردات.

اما بالنسبة لمتغير العمر فكانت النسبة الاكبر للذين تتروح اعمارهم 50 سنة فما فوق بنسبة 95.7% فيما يخص تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة بتكرار 22مفردة تليها 4.3% فيما يخص الحد من انتشار المعلومات المزعجة او المظللة بتكرار 1مفردة تأتي بعدها الفئة التي تتروح اعمارها مابين 31الى 50 سنة بنسبة77.8% فيما يخص تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة بتكرار 35 مفردة ومن ثم نسبة 11.1% اخرى بتكرار 5 مفردات من بعدها نسبة 6.7% للحفاظ على امن وسلامة المستخدمين بتكرار 3 مفردات ومن ثم الحد من انتشار المعلومات المزعجةاو المظللة بنسبة4.4% وتكرارها 2مفردة.لتأتي بالاخير الفئة التي تتروح اعمارها مابين 18 الى 30سنة بنسبة75.6% فيما يتعلق بتقليص منصة التعبير الحرعن المواضيع الحساسة بتكرار 62 مفردة وتليها نسبة12.2% للحفاظ على امن وسلامة المستخدمين أي بتكرار 1مفردة من ثم 11.0% للحد من انتشار

المعلومات المزعجة او المظللة بتكرار 9مفردات وبعدها اخرى بنســـبة1.2% وتكرارها 1مفردة.

فنلاحظ ان النســـبة الاكبر من افراد العينة من حيث الجنس والعمر ترى ان الهدف الأســـاســـي من هذه الســـياســـات هو تقليص مســـاحة التعبير الحر عن المواضـــيع الحســـاســـة،ما يعكس شـعورا واسـعا بوجود نية في التضـييق على النقاشـات المرتبطة بالقضـــــايا الجوهرية والهامة . وهو ما يعزز شـــــعورا عاما بوجود توجه قمعي موجه ومقصود في الفضاء الرقمي.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر والغاية من تطبيق مثل هذه الاجراءات الرقابية جاءت بالنســـبة للجنس بقيمة0.019 اما العمر فجاءت بنســـبة 0.024 وهم دلالات احصـائية لانهم اقل من المسـتوى المعتمد 0.05 مما يفسـر وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين المدروسين.

المحور الثالث: تأثير التعسف الرقمي على حرية التعبير خاصة فيما يتعلق بالمحتوى الفلسطيني.

جدول 13 : *يوضح مدى ملاحظة تعرض المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية للرقابة او الحذف مقارنة بغيره*

			هل تلاحظ ان المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة او الحذف اكثر من غيره ؟			
			نعم	لا	لا ادري	المجموع	كا 2
الجنس	ذكر	التكرار	72	2	2	76	0.765 غير دالة احصائية
		النسبة	%94.7	%2.6	%2.6	%100.0	
		المجموع	%48.0	%1.3	%1.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	70	1	3	74	
		النسبة	%94.6	%1.4	%4.1	%100.0	
		المجموع	%46.7	%0.7	%2.0	%49.3	
المجموع		التكرار	142	3	5	150	
		المجموع	%94.7	%2.0	%3.3	%100.0	
المستوى التعليمي	ابتدائي	التكرار	10	0	0	10	0.631 غير دالة احصائية
		النسبة	%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%6.7	%0.0	%0.0	%6.7	
	متوسط	التكرار	12	1	0	13	
		النسبة	%92.3	%7.7	%0.0	%100.0	
		المجموع	%8.0	%0.7	%0.0	%8.7	
	ثانوي	التكرار	14	0	0	14	
		النسبة	%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%9.3	%0.0	%0.0	%9.3	
	جامعي	التكرار	106	2	5	113	
		النسبة	%93.8	%1.8	%4.4	%100.0	
		المجموع	%70.7	%1.3	%3.3	%75.3	
المجموع		التكرار	142	3	5	150	
		النسبة	%94.7	%2.0	%3.3	%100.0	

اظهرت النتائج في الجدول رقم"13" ان نسبة كبيرة من المبحوثين اجابوا بنعم"**94.7%**" اي انهم يلاحظون ان المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة او الحذف بشكل اكبر مقارنة بغيره تليها نسبة3.3% الذين اجابوا ب لا ادري ومن بعدها نسبة2.0% من الذين اجابوا بلا.

فحسب متغير الجنس نجد ان 94.7% من الذكور اجابوا بنعم بتكرار 72مفردة و2.6% اجابوا ب لا ولا ادري بتكرار 2 مفردة و94.6% من الاناث اجابوا بنعم

بتكرار 70 مفردة وتليها نسبة 4.1% بتكرار 3 مفردات من اللاتي اجبن ب لا ادري ثم نسبة1.4% اجبن ب لا بتكرار 1مفردة.

اما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فكانت النسبة الاكبر للذين اجابوا بنعم ولهم مستوى ابتدائي وثانوي حيث بلغت 100%اي بتكرار 10مفردات لدى المستوى الابتدائي وبتكرار 14 مفردة للمستوى الثانوي ويليه المستوى الجامعي بنسبة93.8% بتكرار 106مفردة للذين اجابوا بنعم و4.4 % للذين اجابوا ب لا ادري بتكرار5 مفردات و 1.8% للذين اختاروا لا بتكرار 2 مفردة ثم يأتي الذين لديهم مستوى متوسط بنسبة92.3% من الذين اجابو بنعم بتكرار 12 مفردة تليها نسبة 7.7% من الذين اختاروا لا بتكرار1 مفردة.

النسبة العالية للذين اجابوا بنعم تشير الى ان المشاركين يرون ان هناك محاولات منظمة من قبل المنصات الرقمية لتقييد حرية التعبير حول هذا الموضوع الحساس، سواء كان ذلك من خلال حذف المنشورات او تقييد الوصول اليها مايوضح ان هناك قناعة عامة بين افراد العينة ان المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة على منصات التواصل الاجتماعي.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس وتعرض المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية للرقابة او الحذف جاءت بقيمة0.765 وهي غير دالة احصائية لانها اكبر من 0.05 مما يفسرعلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين المدروسين في حين قدرت هذه الدلالة الاحصائية مع المستوى التعليمي ب0.631 هي كذلك اكبر من 0.05 مايفسر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المستوى التعليمي ورأي المشاركين حول ما اذا كان المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة او الحذف أكثره من غيره.

جدول14 :*يوضح ابرز أشكال قمع المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي*

			ما ابرز الأشكال التي لاحظتها في قمع المحتوى المرتبط بفلسطين على شبكات التواصل الاجتماعي ؟									
			حذف المنشورات		تقييد الوصول"خفض الظهور"		إغلاق الحسابات		حظر شعارات معينة		الإنذارات بالحظر	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	62	14	34	42	44	32	15	61	26	50
		النسبة	%81.6	%18.4	%44.7	%55.3	%57.9	%42.1	%19.7	%80.3	%34.2	%65.8
		المجموع	%41.3	%9.3	%22.7	%28.0	%29.3	%21.3	%10.0	40.7%	%17.3	%33.3
	أنثى	التكرار	57	17	30	44	38	36	27	47	33	41
		النسبة	%77.0	%23.0	%40.5	%59.5	%51.4	%48.6	%36.5	%63.5	%44.6	%55.4
		المجموع	%38.0	%11.3	%20.0	%29.3	%25.3	%24.0	%18.0	%31.3	%22.0	%27.3
المجموع		التكرار	119	31	64	86	82	68	42	108	59	91
		المجموع	%79.3	%20.7	%42.7	%57.3	%54.7	%45.3	%28.0	%72.0	%39.3	%60.7
			%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0	
المستوى التعليمي	ابتدائي	التكرار	10	0	7	3	9	1	2	8	3	7
		النسبة	%100.0	%0.0	%70.0	%30.0	%90.0	%%10.0	%20.0	%80.0	%30.0	%70.0
		المجموع	%6.7	%.0.0	4.7%	2.0%	%6.0	%0.7	%1.3	%%5.3	%2.0	%4.7
	متوسط	التكرار	12	1	4	9	9	4	1	12	1	12
		النسبة	%92.3	%7.7	30.8%	69.2%	%69.2	%30.8	%7.7	%92.3	%7.7	%92.3
		المجموع	%8.0	%0.7	2.7%	6.0%	%6.0	%2.7	%0.7	%8.0	%0.7	%8.0
	ثانوي	التكرار	13	1	5	9	12	2	3	11	5	9
		النسبة	%92.9	%7.1	35.7%	64.3%	%85.7	%14.3	%21.4	%78.6	%35.7	%64.3
		المجموع	%8.7	%0.7	%3.3	%6.0	%8.0	%1.3	%2.0	%7.3	%3.3	%6.0
	جامعي	التكرار	84	29	48	65	52	61	36	77	50	63
		النسبة	%74.3	%25.7	%42.5	%57.5	%46.0	%54.0	%31.9	%68.1	%44.2	%55.8
		المجموع	%56.0	%19.3	%32.0	%43.3	%34.7	%40.7	%24.0	%51.3	%33.3	%42.0
المجموع		التكرار	119	31	64	86	82	68	42	108	59	91
		النسبة	%79.3	%20.7	42.7%	57.3%	%54.7	%45.3	%28.0	%72.0	%39.3	%60.7
كا 2		الجنس	0.491 غير دالة احصائية		0.603 غير دالة احصائية		0.421 غير دالة احصائية		0.022 دالة احصائية		0.193 غير دالة احصائية	
		المستوى التعليمي	0.065 غير دالة احصائية		0.252 غير دالة احصائية		0.002 دالة احصائية		0.250 غير دالة احصائية		0.071 غير دالة احصائية	

اظهرت النتائج في الجدول رقم"14" والمتعلق بالاشـــكال الملاحظة فيما يخص قمع المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية ان حذف المنشورات بالنسبة لمتغير الجنس احتل

اعلى نسـبة حيث قدرت ب 79.3**%**" من الذين اجابوا بنعم تليها نسـبة 54.7% فيما يتعلق بإغلاق الحســابات ، من ثم تليها نســبة 42.7%.فيما يخص تقييد الوصــول" خفض الظهور" من ثم نسبة39.3% والمتمثلة في الانذارات بالحظر، لتأتي في الاخير حظر شعارات معينة بنسبة28.0%.اما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فكانت النسبة الاكبر للذين اجابوا بنعم ولهم مستوى ابتدائي بنسبة % 100.0 بتكرار10مفردات فيما يخص حذف المنشـورات تليه نسـبة الذين لديهم مسـتوى ثانوي بنسـبة 92.9% من ثم تليها نسبة الذين لديهم مستوى متوسط بنسبة 92.3% ثم الذين لديهم مستوى جامعي بنسبة 74.3%.

مما يعني ان حذف المنشــورات هو الشــكل الاكثر شــيوعا من اشــكال القمع الرقمي المتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضــــية الفلســــطينية ما يدل ان المســــتخدمين غالبا ما يواجهون حذفا مباشـرا لمحتوياتهم من قبل المنصـات الرقمية وهو ما يعكس تشـدد هذه الاخيرة في مراقبة الخطاب المرتبط بالقضــية الفلســطينية ما يجعل حذف المنشــورات الأداة الاسهل والاسرع في تقييد حرية التعبير الرقمية ضمن هذا السياق.

وكما يتضــح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصــائية الخاصــة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والاشــــكال الملاحظة في قمع المحتوى المرتبط بفلســطين على شــبكات التواصــل الاجتماعي فيما يتعلق بحذف المنشــورات جاءت بقيمة0.491 اما تقييد الوصــــول " خفض الظهور"جاءت ب0.603 وبالنســـبة لاغلاق الحســــابات جاءت ب0.421 اما الانذارات بالحظر قدرت ب0.193 وهم دلالات غير احصــــائية لانهم اعلى بكثير من 0.05 ما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات. ماعدا حظر شــــعارات معينة فقد جاءت بقيمة 0.022 وهي دالة احصــائية لانها اقل من0.05 مما يفســر وجود علاقة ذات دلالة احصــائية بين المتغيرين.

في حين قدرت هذه الدلالة الاحصــــائية مع المســــتوى التعليمي فيما يتعلق بحذف المنشـورات ب 0.065 اما تقييد الوصـول " خفض الظهور"فجاءت بقيمة 0.252 واما

حظر شـــعارات معينة بلغت قيمتها 0.250 وبالنســـبة للانذارات بالحظر فجاءت ب 0.071 وهم دلالات غير احصـــائية لانهم اكبر من 0.05 مايفســـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المتغيرين ماعدا حظر شـــعارات معينة وهي دلالة احصـــائية حيث جاءت بقيمة 0.022 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.

جدول15: *يوضح أثر الإجراءات الرقابية على حرية التعبير بشأن القضية الفلسطينية*

			هل ترى ان هذه الاجراءات تؤثر على حرية التعبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟				
			نعم تؤثر بشكل كبير	تؤثر الى حد ما	لا تؤثر	**المجموع**	**كا 2**
الجنس	**ذكر**	التكرار	69	6	1	76	0.943 غير دالة احصائية
		النسبة	%90.8	%7.9	%1.3	%100.0	
		المجموع	%46.0	%4.0	%0.7	%50.7	
	أنثى	التكرار	66	7	1	74	
		النسبة	%89.2	%9.5	%1.4	%100.0	
		المجموع	%44.0	%4.7	%0.7	%49.3	
المجموع		التكرار	135	13	2	150	0.487 غير دالة احصائية
		المجموع	%90.0	%8.7	%1.3	%100.0	
المستوى التعليمي	ابتدائي	التكرار	10	0	0	10	
		النسبة	%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%6.7	%0.0	%0.0	%6.7	
	متوسط	التكرار	13	0	0	13	
		النسبة	%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%8.7	%0.0	%0.0	%8.7	
	ثانوي	التكرار	14	0	0	14	
		النسبة	%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%9.3	%0.0	%0.0	%9.3	
	جامعي	التكرار	98	13	2	113	
		النسبة	%86.7	%11.5	%1.8	%100.0	
		المجموع	%65.3	%8.7	%1.3	%75.3	
المجموع		التكرار	135	13	2	150	
		النسبة	%90.0	%8.7	%1.3	%100.0	

يتبين من خلال الجدول رقم 15 والمتعلق بمعرفة مدى تأثير الاجراءات الرقابية على حرية التعبير فيما يخص القضـــية الفلســـطينية ،ان اغلبية المبحوثين يرون ان هذه الاجراءات تؤثر بشكل كبير ، حيث جاءت هذه الفئة في المرتبة الاولى بنسبة 90.0% وتليها فئة من يرون انها تؤثر الى حد ما بنســبة8.7% في حين يرى 1.3% فقط انها لا تؤثر ويلاحظ ان هذه النســب تتكرر ســواء عند تصــنيف النتائج حســب الجنس او حســب المســتوى التعليمي، ما يشــير الى وجود اتفاق واســع بين افراد العينة بمختلف خصائصهم على التأثير البالغ لهذه الاجراءات في مسار القضية الفلسطينية.

ويعكس ذلك وعيا عاما بخطورة القمع الرقمي وفاعليته في تغييب الحقائق او تقييد الخطاب الداعم للقضية على منصات التواصل الاجتماعي.

كما تشير نسبة 90.0% من المستجوبين الذين اكدوا ان الاجراءات القمعية تؤثر بشكل كبير على القضـية الفلسـطينية الى وجود اتجاه جماعي واضـح يعكس ادراكا حادا لاثر هذه الممارسـات في الفضـاء الرقمي، فهذه النسـبة المرتفعة تعبر عن تقدير عال لحجم الضـــرر الذي تســـببه هذه الاجراءات مثل حذف المحتوى وتقييد الوصـــول وتعليق الحسابات التي تنشر او تدعم القضية.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والمســـتوى التعليمي والاجراءات التي تؤثر على حرية التعبير فيما يتعلق بالقضـية الفلسـطينية، جاءت بالنسـبة للجنس بقيمة0.943 اما المســـتوى التعليمي فجاءت ب0.487 وهم دلالات غير احصـــائية لانهم اكثر من المستوى المعتمد 0.05 مما يفسر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية وارتباطية بين المتغيرين المدروسين.

جدول16 : *يوضـح دوافع المنصـات الرقمية في التضـييق على المحتوى المرتبط بالقضـية الفلسطينية*

			برأيك ما دوافع المنصات في التضييق المتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية؟									
			ضغوط سياسية		انحيازات الشركات المالكة		التبليغات المنظمة من جهات معادية للقضية الفلسطينية		غياب تدقيق بشري عادل في مراجعة المحتوى المحذوف		للحفاظ على علاقات استراتيجية مع دول داعمة للاحتلال	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	33	43	27	49	29	47	25	51	56	20
		النسبة	43.4%	%56.6	%35.5	%64.5	%38.2	%61.8	%32.9	%67.1	%73.7	%26.3
		المجموع	%22.0	%28.7	%18.0	%32.7	%19.3	%31.3	%16.7	%34.0	%3.37	%13.3
	أنثى	التكرار	38	36	33	41	21	53	10	64	44	30
		النسبة	%51.4	%48.6	%44.6	%55.4	%28.4	%71.6	%13.5	%86.5	%59.5	%40.5
		المجموع	%25.3	%24.0	%22.0	%27.3	%14.0	%35.3	%6.7	42.7	%29.3	%20.0
المجموع		التكرار	71	79	60	90	50	100	35	115	100	50
		المجموع	%47.3	%52.7	%40.0	%60.0	%33.3	%66.7	%23.3	%76.7	%66.7	%33.3
			%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0	
المستوى التعليمي	ابتدائي	التكرار	4	6	2	8	5	5	4	6	10	0
		النسبة	%40.0	%60.0	%20.0	%80.0	%50.0	%50.0	%40.0	%60.0	%100.0	%0.0
		المجموع	%2.7	%4.0	%1.3	%5.3	%3.3	%3.3	%2.7	%4.0	%6.7	%0.0
	متوسط	التكرار	3	10	5	8	4	9	5	8	13	0
		النسبة	%23.1	%76.9	%38.5	%61.5	%30.8	%69.2	%38.5	%61.5	%100.0	%0.0
		المجموع	%2.0	%6.7	%3.3	%5.3	%2.7	%6.0	%3.3	%%5.3	%8.7	%0.0
	ثانوي	التكرار	5	9	3	11	5	9	3	11	10	4
		النسبة	%35.7	%64.3	%21.4	%78.6	%35.7	%64.3	%21.4	%78.6	%71.4	%28.6
		المجموع	%3.3	%6.0	%2.0	%7.3	%3.3	%6.0	%2.0	%7.3	%6.7	%2.7
	جامعي	التكرار	59	54	50	63	36	77	23	90	67	46
		النسبة	%52.2	%47.8	%44.2	%55.8	%31.9	%68.1	%20.4	%79.6	%59.3	%40.7
		المجموع	%39.3	%36.0	%33.3	%42.0	%24.0	%51.3	%15.3	%60.0	%44.7	%30.7
المجموع		التكرار	71	79	60	90	50	100	35	115	100	50
			%47.3	%52.7	%40.0	%60.0	%33.3	%66.7	%23.3	%76.7	%66.7	%33.3
كا2		الجنس	0.331 غير دالة احصائية		0.257 غير دالة احصائية		0.204 غير دالة احصائية		0.005 دالة احصائية		0.065 غير دالة احصائية	
		المستوى التعليمي	0.163 غير دالة احصائية		0.209 غير دالة احصائية		0.697 غير دالة احصائية		0.283 غير دالة احصائية		0.002 دالة احصائية	

يوضـــح الجدول رقم 16 والخاص بدوافع المنصـــات الرقمية في التضـــييق المتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضـية الفلسـطينية ان الدافع الاكثر ترجيحا وفق اجابات المبحوثين

هو الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الدول الداعمة للاحتلال، حيث صوتت عليه النسبة الاعلى من المشاركين الذين اجابوا بنعم وبلغت نسبتهم 66.7% وذلك عند تصنيف النتائج حسب متغير الجنس.تليها نسبة من اجابوا ب انها ضغوط سياسية حيث قدرت ب 47.3% تليها 40.0% من الذين يرون ان مثل هذه الاجراءات هي انحيازات للشركات المالكة تليها نسبة من اجابوا ب ان هاته الدوافع ماهي الا تبليغات منظمة من جهات معادية للقضية الفلسطينية حيث بلغت33.3% ، لتأتي في الاخير نسبة23.3% والمتمثلة في الذين يرون ان الدوافع الخاصة بالتضييق على المحتوى ترجع لغياب تدقيق بشري عادل في مراجعة المحتوى المحذوف.

هذا الاختيار المرتفع يعكس وعيا متزايدا لدى المستخدمين بطبيعة العلاقات السياسية التي قد تؤثر في سياسات النشر المعتمدة من قبل المنصات الكبرى، اذ ينظر الى تلك المنصات بإعتبارها جهات تخضع لضغوط خارجية من اجل تقييد محتوى معين، خصوصا عندما يكون مرتبطا بقضايا حساسة كالقضية الفلسطينية. ويفسر هذا التصور تراجع ثقة المستخدمين في حيادية الفضاء الرقمي، ويؤكد على تنامي الشعور بأن حرية التعبير اصبحت رهينة لمصالح جيو سياسية تتجاوز البعد التقني او الخوارزمي البحت.

اما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فقد اظهرت النتائج اتساقا مع ما سجل في متغير الجنس، حيث احتل خيار الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الدول الداعمة للإحتلال المرتبة الاولى كذلك، بنسبة بلغت 66.7% من اجمالي من اجابوا بنعم.هذه النتيجة تشير الى ان الوعي بحقيقة الدوافع السياسية التي قد تحرك المنصات الرقمية لا يقتصر على فئة معينة بل يمتد ليشمل مختلف المستويات التعليمية.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس و دوافع المنصات في التضييق المتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية بالنسبة للضغوط السياسية جاءت بقيمة0.331 اما انحيازات الشركات المالكة جاءت ب0.257 وبالنسبة للتبليغات المنظمة من جهات معادية للقضية الفلسطينية جاءت ب0.204 وجاءت بقيمة0.065 فيما يخص للحفاظ

على علاقات اســـتراتيجية مع دول داعمة للاحتلال وهم دلالات غير احصـــائية لانهم اعلى بكثير من 0.05 ما يدل على عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات. ماعدا مايخص غياب تدقيق بشـــري عادل في مراجعة المحتوى المحذوف فقد جاءت بقيمة 0.005 وهي دالة احصـــائية لانها اقل من0.05 مما يفســـر وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

في حين قدرت هذه الدلالة الاحصـــائية مع المســـتوى التعليمي فيما يتعلق بالضـــغوط الســـياســـية ب 0.163 اما انحيازات الشـــركات المالكة فجاءت بقيمة 0.209 واما التبليغات المنظمة من جهات معادية للقضية الفلسطينية بلغت قيمتها0.697 وبالنسبة لغياب تدقيق بشـــري عادل في مراجعة المحتوى المحذوف فجاءت ب0.283 وهم دلالات غير احصـــائية لانهم اكبر من 0.05 مايفســـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المتغيرين ماعدا للحفاظ على علاقات اســـتراتيجية مع دول داعمة للاحتلال هي دلالة احصائية حيث جاءت بقيمة 0.002 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.

المحور الرابع: الآليات المتاحة لمواجهة القمع الرقمي على شـــبكات التواصـــل الإجتماعي

جدول 17 :*يوضح مدى تفاعل المستخدمين مع الحملات أو الهاشتاغات لمواجهة التضييق الرقمي*

			هل تتفاعل مع حملات او هاشتاغات لمواجهة التضييق الرقمي؟		المجموع	كا2
			نعم	لا		
الجنس	ذكر	التكرار	68	8	76	0.001 دالة احصائية
		النسبة	%89.5	%10.5	%100.0	
		المجموع	%45.3	%5.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	49	25	74	
		النسبة	%66.2	%33.8	%100.0	
		المجموع	%32.7	%16.7	%49.3	
المجموع		التكرار	117	33	150	
		المجموع	%78.0	%22.0	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	60	22	82	0.021 دالة احصائية
		النسبة	%73.2	%26.8	%100.0	
		المجموع	%40.0	%14.7	%54.7	
	50-31	التكرار	34	11	45	
		النسبة	%75.6	%24.4	%100.0	
		المجموع	%22.7	%7.3	%30.0	
	50فما فوق	التكرار	23	0	23	
		النسبة	%100.0	%0.0	%100.0	
		المجموع	%15.3	%0.0	%15.3	
المجموع		التكرار	117	33	150	
		النسبة	%78.0	%22.0	%100.0	

يتبين من خلال الجدول رقم 17 ان نسـبة من اجابوا بنعم من حيث الجنس كانت هي الاعلى حيث قدرت ب 78.0% من ثم تليها نسـبة الذين اجابوا بلا حيث بلغت 22.0%.

نفس الشـي بالنسـبة للعمر فنلاحظ ان النسـب تتكرر سـواء عند تصـنيف النتائج حسـب الجنس او حســـب العمر ما يشـــير الى وجود توافق عام بين افراد العينـة بمختلف خصـائصـهم الديموغرافية وخاصـة حول مسـألة التفاعل مع الحملات او الهاشـتاغات لمواجهة القمع الرقمي. اذ اظهرت الفقرة ان النسـبة الغالبة من المشـاركين سـواء كانوا ذكورا او اناثا ابدوا موافقتهم على التفاعل مع هذه الحملات، بنسـبة78.0**%** وهي نسـبة تعد مرتفعة ودالة على وعي جمعي متقارب تجاه اهمية التحرك الرقمي ضد الرقابة على المحتوى، خصـوصـا فيما يتعلق بالقضـية الفلسـطينية. هذا مايشـير ايضـا الى ان هذه الحملات الرقمية باتت تعد آلية مهمة للمقاومة في الفضـــاء الافتراضـــي حيث يرونها المستخدمين فرصـة لايصـال صـوتهم وكسـر الحصـار الرقمي المفروض على قضـاياهم لمواجهة خوارزميات القمع الرقمي.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر وما اذاكان كان هناك تفاعل مع الحملات او الهاشـــتاغات لمواجهة التضـــييق الرقمي جاءت بالنســـبة للجنس بقيمة0.001 اما لمتغير العمر فجاءت ب0.021 وهم دلالات احصائية لانهم اقل من المستوى المعتمد 0.05 مما يفسر وجود علاقة ذات دلالة احصائية وارتباطية بين المتغيرين المدروسين.

جدول18 : *يوضح مدى اتخاذ المستخدمين إجراءات لمواجهة حذف او تقييد منشوراتهم*

	هل سبق وان اتخذت اجراءا لمواجهة حذف او تقييد منشور لك على شبكات التواصل الاجتماعي؟		المجموع	كا2
	نعم	لا		

الجنس	ذكر	التكرار	68	8	76	0.002 دالة احصائية
		النسبة	%89.5	%10.5	%100.0	
		المجموع	%45.3	%5.3	%50.7	
	أنثى	التكرار	51	23	74	
		النسبة	%68.9	%31.1	%100.0	
		المجموع	%34.0	%15.3	%49.3	
المجموع		التكرار	119	31	150	
		المجموع	%79.3	%20.7	%100.0	
العمر	30-18	التكرار	62	20	82	0.419 غير دالة احصائية
		النسبة	%75.6	%24.4	%100.0	
		المجموع	%41.3	%13.3	%54.7	
	50-31	التكرار	37	8	45	
		النسبة	%82.2	%17.8	%100.0	
		المجموع	%24.7	%5.3	%30.0	
	50فما فوق	التكرار	20	3	23	
		النسبة	%87.0	%13.0	%100.0	
		المجموع	%13.3	%2.0	%15.3	
المجموع		التكرار	%119	%31	%150	
		النسبة	%79.3	20.7%	%100.0	

يوضح الجدول رقم 18 ان غالبية افراد العينة من كلا الجنسين سبق لهم ان اتخذوا اجراءات لمواجهة تقييد او حذف منشوراتهم على شبكات التواصل الاجتماعي حيث بلغت نسبة من اجابوا بنعم **79.3%** مقابل20.7**%** فقط اجابوا ب لا. هذا ما يشير

الى ان تجربة التعرض للتقييد دفعت نسبة كبيرة من المستخدمين الى اتخاذ رد فعل لمواجهة التضييق الرقمي.

اما بالنسبة لمتغير العمر ، فجاءت النتائج مشابهة حيث بلغت نسبة الذين صرحوا بأنهم سبق واتخذوا اجراءا لمواجهة تقييد منشوراتهم على شبكات التواصل الاجتماعي 79.3% وهي النسبة الاكبر مقابل 20.7% فقط ممن اجابوا ب لا.

ويشير هذا التقارب في النسب الى ان مختلف الفئات العمرية تتشارك بدرجة متقاربة في التفاعل مع القيود الرقمية عبر اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهتها.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان الدلالة الاحصائية الخاصة بمعامل كا2 تربيع والتي تحدد العلاقة بين متغير الجنس والعمر وما ان سبق وتم اتخاذ اجراءا لمواجهة تقييد المنشورات او حذفها جاءت بالنسبة للجنس بقيمة0.002 وهي دالة احصائية لانها اقل بكثير من المستوى المعتمد 0.05 مما يفسر وجود علاقة ذات دلالة احصائية وارتباطية بين المتغيرين المدروسين. اما بالنسبة للعمر فجاءت ب0.419 وهي غير دالة احصائية لانها اعلى من 0.05 أي ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

جدول19 :*يوضح أنواع الإجراءات المتخذة من قبل المستخدمين عند تعرض محتواهم للحذف أو التقييد*

	في حالة الاجابة بنعم ، ماالاجراء الذي قمت به؟

			تقديم بلاغ او اعتراض للمنصة		اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة		الانتقال الى منصة اخرى		التوقف عن النشر حول الموضوع	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	22	54	44	32	15	61	7	69
		النسبة	%28.9	%71.1	%57.9	%42.1	%19.7	%80.3	%9.2	%90.8
		المجموع	%14.7	%36.0	%29.3	%21.3	%10.0	%40.7	%4.7	46.0%
	أنثى	التكرار	14	60	35	39	16	58	4	70
		النسبة	%18.9	%81.1	%47.3	%52.7	%21.6	%78.4	%5.4	%94.6
		المجموع	%9.3	%40.0	%23.3	%26.0	%10.7	%38.7	%2.7	%46.7
المجموع		التكرار	36	114	79	71	31	119	11	139
		المجموع	%24.0	%76.0	%52.7	%47.3	%20.7	%79.3	%7.3	%92.7
			100.0 %	%100.0	%100.0	%100.0	100.0 %	%100.0	%100.0	%100.0
العمر	30-18	التكرار	22	60	38	44	16	66	5	77
		النسبة	%26.8	%73.2	%46.3	%53.7	%19.5	%80.5	%6.1	%93.9
		المجموع	%14.7	%40.0	%25.3	%29.3	%10.7	%44.0	%3.3	%51.3
	50-31	التكرار	10	3522.2	26	19	9	36	4	41
		النسبة	%22.2	%77.8	%57.8	%42.2	%20.0	%80.0	%8.9	%91.1
		المجموع	%6.7	%23.3	%17.3	%12.7	%6.0	%24.0	%2.7	%27.3
	50فما فوق	التكرار	4	19	15	8	6	17	2	21
		النسبة	%17.4	%82.6	%65.2	%34.8	%26.1	%73.9	%8.7	%91.3
		المجموع	%2.7	%12.7	%10.0	%5.3	%4.0	%11.3	%1.3	%14.0
المجموع		التكرار	36	114	79	71	31	119	11	139
		النسبة	%24.0	%76.0	%52.7	%47.3	%20.7	%79.3	%7.3	%92.7
كا 2		الجنس	0.150 غير دالة احصائية		0.194 غير دالة احصائية		0.776 غير دالة احصائية		0.371 غير دالة احصائية	
		العمر	0.610 غير دالة احصائية		0.198 غير دالة احصائية		0.782 غير دالة احصائية		0.816 غير دالة احصائية	

يشـير الجدول رقم 19 الى ان الاجراء الاكثر شـيوعا الذي يتبعه مسـتخدمو شـبكات التواصـل الاجتماعي عند مواجهة حذف او تقييد منشـوراتهم هو اعادة نشـر المحتوى بصيغة مختلفة، حيث شكل هذا الخيار النسبة الاعلى بين المبحوثين،وبلغ ب 52.7%

مما يعكس وعيا تكتيكيا لدى المستخدمين في التحايل على آليات الرقابة الرقمية.وجاء في المرتبة الثانية تقديم بلاغ او اعتراض للمنصة بنسبة 24.0% وهو ما يدل على محاولة بعض المستخدمين استخدام المسارات الرسمية المتاحة للاعتراض على تقييد المحتوى.بينما اختار 20.7% من المشاركين الانتقال الى منصة اخرى ، في اشارة الى ضعف الثقة ببعض المنصات او تفضيل بدائل رقمية اكثر حرية.اما 7.3% فقط فقد فضلوا التوقف عن النشر حول الموضوع وهي نسبة ضئيلة نسبيا توحي بأن الرقابة لم تؤدي الى اسكات المستخدمين بشكل فعال.

وتجدر الاشارة الى ان هذه النسب لم تختلف بشكل ملحوظ عند تحليل النتائج حسب متغيري الجنس والعمر، ما يؤكد ان انماط رد الفعل تجاه الرقابة الرقمية تتسم بقدر من التجانس بين مختلف الفئات، سواء من حيث الجنس او السن.هذا التماثل في الاستجابات يدل على وعي جماعي عام بطرق مقاومة التضييق الرقمي على المنصات الاجتماعية.

وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان القيم الخاصة بالدلالة الاحصائية لاختبار كا2 تربيع والتي تستخدم لقياس العلاقة بين متغير الجنس والاجراء المتبع من قبل المستخدمين لمواجهة حذف او تقييد منشوراتهم على شبكات التواصل الاجتماعي ، كانت جميعها اكبر من 0.05 حيث بلغت 0.150 عند تقديم بلاغ او اعتراض للمنصة، 0.194عند اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة، و0.776 عند الانتقال الى منصة اخرى، و0.371 عند التوقف عن النشر حول الموضوع. وهو ما يعني ان هذه القيم لا تظهر دلالة احصائية او ارتباط واضح بين المتغيرين.

اما بالنسبة لمتغير العمر، فقد بلغت قيمة الدلالة الاحصائية الخاصة بخيار تقديم بلاغ او اعتراض للمنصة 0.610 ،في حين بلغت 0.198 لخيار اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة، و0.782 لخيار الانتقال الى منصة اخرى، واما التوقف عن النشر حول الموضوع فجاءت الدلالة الاحصائية الخاصة به بقيمة 0.816. ونظرا لان جميع هذه القيم تفوق 0.05 فإنها لا تعد دلالات احصائية مما يفسر عدم وجود علاقة

ارتباطية او دلالة احصـائية بين متغير العمر والاجراءات التي يتبعها المسـتخدمون في مواجهة حذف او تقييد منشوراتهم على شبكات التواصل الاجتماعي.

جدول 20:*يبين آراء المبحوثين حول أنجع السبل للتصدي للتضييق الرقمي*

برأيك ماهي انجع السبل التي يمكن ان يتبعها الافراد او المؤسسات لمواجهة القمع الرقمي؟	

			التبليغ الجماعي عن التعسف		حملات توعية رقمية		اللجوء الى منصات اعلامية بديلة		الضغط على ادارات المنصات عبر المنظمات الحقوقية		رفع قضايا قانونية او التليغ للجهات الرسمية		اخرى	
			نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الجنس	ذكر	التكرار	40	36	30	46	17	59	44	32	9	67	3	73
		النسبة	%52.6	47.4%	39.5 %	60.5 %	22.4 %	77.6%	57.9 %	42.1 %	11.8 %	88.2 %	3.9 %	96.1 %
		المجموع	%26.7	%24.0	20.0 %	30.7 %	11.3 %	%39.3	29.3 %	21.3%	6.0%	44.7%	%2.0	%48.7
	أنثى	التكرار	40	34	46	28	18	56	29	45	20	54	7	67
		النسبة	%54.1	%45.9%	62.2	37.8	24.3	%%75.7	39.2	60.8	27.0	73.0	9.5	90.5
		المجموع	%26.7%	%%22.7%	30.7	18.7	12.0	%37.3	19.3	30.0	13.3	36.0	4.7	44.7
		التكرار	80	70	76	74	35	115	73	77	29	121	10	140
		المجموع	%53.3	%46.7	50.7 %	49.3 %	23.3 %	%76.7	48.7 %	51.3 %	19.3 %	80.7 %	6.7 %	93.3 %
			%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0		%100.0	
العمر	18-30	التكرار	43	39	47	35	23	59	39	43	20	62	5	77
		النسبة	52.4%	%47.6	%57.3	%42.7	%28.0	%72.0	%47.6	%52.4	%24.4	%75.6	%6.1	%93.9
		المجموع	28.7%	%26.0	%31.3	%23.3	%15.3	%39.3	%26.0	%28.7	%13.3	%41.3	%3.3	%51.3
	31-50	التكرار	25	20	21	24	11	34	23	22	7	38	2	43
		النسبة	%55.6	%44.4	%46.7	%53.3	%24.4	%75.6	%51.1	%48.9	%15.6	%84.4	%4.4	%95.6
		المجموع	%16.7	%13.3	%14.0	%16.0	%7.3	%22.7	%15.3	%14.7	%4.7	%25.3	%1.3	%28.7
	50فما فوق	التكرار	12	11	8	15	1	22	11	12	2	21	3	20
		النسبة	%52.2	%47.8	%34.8	%65.2	%4.3	%95.7	%47.8	%52.2	%8.7	%91.3	13.0	%87.0
		المجموع	%8.0	%7.3	%5.3	%10.0	%0.7	%14.7	%7.3	%8.0	%1.3	%14.0	%2.0	%13.3
المجموع		التكرار	80	70	76	74	35	115	73	77	29	121	10	140
		النسبة	%53.3	%46.7	%50.7	%49.3	%23.3	%76.7	%48.7	%51.3	%19.3	%80.7	%6.7	%93.3
كا2		الجنس	0.861 غير دالة احصائية		0.005 دالة إحصائية		0.777 غير دالة إحصائية		0.022 دالة إحصائية		0.019 دالة إحصائية		0.176 غير دالة إحصائية	
		العمر	0.938 غير دالة احصائية		0.131 غير دالة احصائية		0.058 غير دالة احصائية		0.926 غير دالة احصائية		0.180 غير دالة احصائية		0.386 غير دالة احصائية	

تظهر بيانات الجدول رقم 20 ان خيار التبليغ الجماعي عن التعسف حظي بأعلى نسبةمن تأييد المشاركين حيث قدر ب53.3%، مما يعكس قناعة واسعة بفاعلية التحرك الجماعي والمنظم في التصدي لممارسات القمع الرقمي.يليه مباشرة خيار اطلاق حملات توعية رقمية بنسبة 50.7% ،ما يشير الى ادراك متزايد لاهمية نشر الوعي الحقوقي والتقني في اوساط المستخدمين.اما خيار الضغط على ادارات المنصات من خلال المنظمات الحقوقية فقد نال نسبة 48.7% وهو ما يدل على ثقة معتبرة بالدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المنظمات في احداث تغيير في سياسات المنصات.وفي مراتب اقل،اقترح المشاركون اللجوء الى منصات اعلامية بديلة بنسبة 23.3%، ورفع قضايا قانونية او التبليغ للجهات الرسمية بنسبة 19.3%. بينما لم تتجاوز نسبة من اختاروا خيارات اخرى 6.7%. والملفت ان هذه التوجهات تكاد تكون متشابهة عبر مختلف الفئات العمرية ، مما يعكس تقاربا في وعي الافراد وتصوراتهم حول افضل السبل لمواجهة التضييق الرقمي ، بغض النظر عن اعمارهم. وكما يتضح من خلال بيانات الجدول ان القيم الخاصة بالدلالة الاحصائية لاختبار كا2 تربيع والتي تستخدم لقياس العلاقة بين متغير الجنس و انجع السبل التي يمكن ان يتبعها الافراد او المؤسسات لمواجهة القمع الرقمي فجاءت بالنسبة للتبليغ الجماعي عن التعسف ب0.861 وهي غير دالة احصائية لانها اعلى بكثير من 0.05 مما يفسر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين.

اما بالنسبة لخيار حملات توعية رقمية فجاءت ب0.005 وهي دالة احصائية لانها اقل من 0.05 ما يفسر وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.اما فيما يتعلق باللجوء الى منصات اعلامية بديلة فجاءت بقيمة 0.777 وهي غير دالة احصائية لانها اكثر من 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرين. وبالنسبة لخيار الضغط على ادارات المنصات عبر المنظمات الحقوقية فقدرت دلالتها الاحصائية ب0.022 وهي دالة احصائية لانها اقل من 0.05 ما يفسر وجود علاقة ارتباط واضحة بين المتغيرين. كما جاءت الدلالة الاحصائية بالنسبة لرفع قضايا قانونية او التبليغ للجهات الرسمية ب0.019 وهي كذلك دالة احصائية لانها اقل من 0.05

مما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المتغيرين.والاخرى قدرت ب 0.176 وهي غير دالة احصائية لانها اكبر من المستوى المعتمد 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين المدروسين.

اما متغير العمر فجاءت الدلالة الاحصـائية بالنسـبة للتبليغ الجماعي عن التعسـف ب 0.938وهي غير دالة احصـــائية لانها اعلى بكثير من 0.05 مما يفســـر عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المتغيرين.اما بالنســـبة لخيار حملات توعية رقمية فجاءت ب0.131 وهي كذلك غير دالة احصـائية لانها اعلى من 0.05 ما يفسـر عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.اما فيما يتعلق باللجوء الى منصـــات اعلامية بديلة فجاءت بقيمة 0.058 وهي غير دالة احصـائية لانها اكثر من 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـائية بين المتغيرين. وبالنسـبة لخيار الضـغط على ادارات المنصات عبر المنظمات الحقوقية فقدرت دلالتها الاحصائية ب0.926 وهي غير دالة احصـائية لانها اعلى بكثير من 0.05 ما يفسـر عدم وجود علاقة ارتباط واضـحة بين المتغيرين. كما جاءت الدلالة الاحصـائية بالنسبة لرفع قضـايا قانونية او التبليغ للجهات الرســمية ب 0.180 وهي كذلك دالة غير احصـــائية لانها اعلى من 0.05 مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصـــائية بين المتغيرين.والاخرى قدرت ب 0.386 وهي غير دالة احصـــائية لانها اكبر من المســـتوى المعتمد 0.05 مايدل على عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين المدروسين.

نتائج الدراسة.

1- النسبة الأكبر من المبحوثين يفضلون استخدام منصة الفيسبوك حيث تصدرت ترتيب المنصات المستعملة مقارنة بباقي المنصات ويعزى ذلك الى الانتشار الواسع لهذه المنصة وسهولة استخدامها .

2- الغالبية العظمى من افراد العينة يرون انه لاتوجد حرية في التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي ما يعني بأن هذه المنصات لا توفر مساحة آمنة للتعبير عن الرأي مما يشير الى فقدان الثقة في عدالة وشفافية سياساتها.

3- يعدالموضوع السياسي اكثر المواضيع حضورا بين اهتمامات المبحوثين عبر شبكات التواصل الاجتماعي ويدل ذلك على ان الفضاء الرقمي اصبح وسيلة بديلة للتعبير عن الآراء السياسية خاصة في ظل غياب او ضعف وسائل الاعلام التقليدية، كما يظهر ان الافراد يهتمون بقضايا المجتمع، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، رغم ما قد يواجهونه من رقابة او مضايقات رقمية.

4- تتعرضبعض المضامين خاصة تلك المرتبطة بمواضيع سياسية او حقوقية تتعرض للحذف او تؤدي الى تعليق الحسابات.مما يعكس شعورا عاما لدى المستخدمين بوجود تقييد لحرية التعبير على هذه المنصات.

5- يعدالمحتوى السياسي من اكثر المواضيع عرضة للرقابة والحذف من قبل المنصات الرقمية نظرا لحساسيته وتأثيره على الرأي العام ، مما يجعله مستهدفا بشكل خاص ضمن سياسات ادارة المحتوى.

6- الإجراء الرقابي الأكثر تكرارا وفقا لآراء المبحوثين هو تعليق او حظر الحسابات حيث حاز هذا الخيار على النسبة الاكبر مقارنة بباقي اشكال الرقابة التي تم التطرق اليها.

7- النسبةالاكبر من المبحوثين ترى ان هذه الاجراءات الرقابية تعتمد اساسا على تدخل بشري وفق سياسات محددة ، وهو مايعكس اعتقادا بوجود توجيه مباشر في عملية الرقابة على المحتوى ، وليس فقط اعتمادا على الخوارزميات الآلية.

8- الهدف الاساسي من هذه السياسات الرقابية ، تقليص مساحة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة كالقضايا السياسية والحقوقية التي تصنف على انها مثيرة للجدل بحسب ماتضعه الشركات الكبرى مثل" ميتا ".

9- هناك قناعة عامة لدى افراد العينة بأن المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة على منصات التواصل الاجتماعي، سواء من خلال الحذف او التقييد او تقليل انتشار المنشورات وهو ما يعكس ادراكا متزايدا لوجود تحيز خوارزمي او تدخل مباشر في التحكم بالمحتوى المتعلق بهذه القضية.

10- حذف المنشورات يعد الشكل الاكثر شيوعا من اشكال القمع الرقمي الذي يطال المحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية ،وفقا لما اظهرته نتائج الدراسة ، مما يدل على استهداف مباشر لهذا النوع من الخطاب عبر المنصات الرقمية.

11- وجود اتفاق واسع بين افراد العينة بمختلف خصائصهم على التأثير البالغ الذي تحدثه الاجراءات الرقابية الرقمية في مسار القضية الفلسطينية حيث تسهم في تقييد انتشار المحتوى وتشويه الرواية الفلسطينية والحد من التفاعل الرقمي الداعم لها.

12- ترى نسبة كبيرة من المبحوثين ان الرقابة التي تمارس على المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية قد تعود الى رغبة بعض المنصات الرقمية في الحفاظ على علاقات استراتيجية مع دول داعمة للاحتلال مما يؤدي الى انحياز واضح في سياسات ادارة المحتوى.

13- وجود توافق عام بين افراد العينة بإختلاف خصائصهم الديموغرافية حول اهمية التفاعل مع الحملات الرقمية او الهاشتاغات كوسيلة لمواجهة القمع الرقمي والتصدي لسياسات التقييد التي تستهدف المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية.

14- مختلف الفئات العمرية تتشارك بدرجة متقاربة في التفاعل مع القيود الرقمية من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهتها مثل اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة او اللجوء الى منصات اقل رقابة مايعكس وعيا جماعيا بأهمية التصدي للقمع الرقمي.

15- تبين نتائج الدراسة **ان** الاجراء الاكثر شيوعا الذي يلجأ اليه مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي عند مواجهة حذف او تقييد منشوراتهم هو اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة كوسيلة للتحايل على خوارزميات الرقابة الرقمية وضمان ايصال الرسالة دون تعرضها مجددا للحذف.

16- التبليغ الجماعي عن التعسف حظي بأعلى نسبة من تأييد المشاركين ما يعكس ادراكا متزايدا لدى المستخدمين بأهمية العمل الجماعي كوسيلة فعالة للضغط على المنصات الرقمية والتصدي لسياسات التقييد غير العادلة.

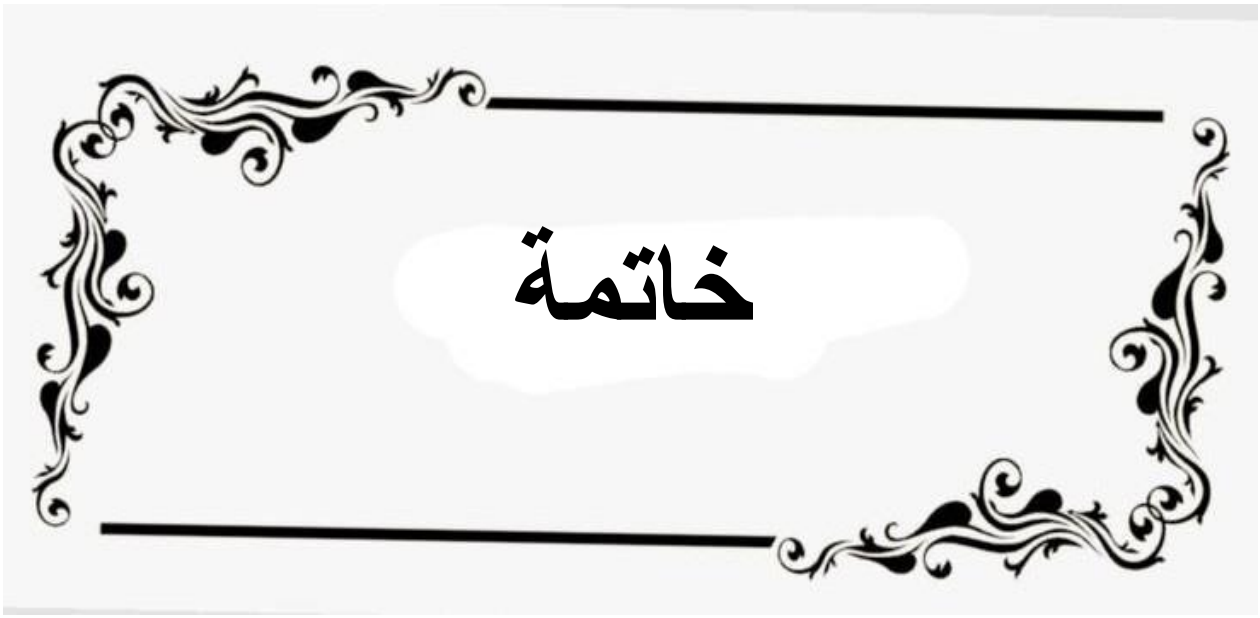
خاتمة

الخاتمة.

في ظل سيطرة الخوارزميات على مفاصل البيئة الرقمية ، اصبحت هذه الاخيرة ليست فقط ادوات تنظيم بل ادوات توجيه وتحكم واقصـــاء. وقد كشـــفت الدراســـة الحالية ان خوارزميات شـــبكات التواصـــل الاجتماعي تمارس شـــكلا خفيا من الرقابة على حرية التعبير خاصة عندما يتعلق الامر بالقضايا السياسية الحساسة كالقضية الفلسطينية. لقد تحولت المنصـــات من فضـــاءات مفتوحة للنقاش الى بوابات انتقائية تحدد مايصـــل للجمهور وتخفي ما لا يخدم مصالحها او مصالح الجهات الضاغطة عليها.

واذ تؤكد النتائج ان التضييق الخوارزمي قائم وملموس فإنها تبرز في المقابل بروز وعي رقمي نقدي لدى المســـتخدمين ، الذين باتوا يبحثون عن بدائل ، ويتعلمون طرقا جديدة للالتفاف على الخوارزميات.الا ان هذه الجهود الفردية تظل غير كافية مالم يصـــاحبها وعي قانوني وتحرك مجتمعي وضـغط حقوقي دولي لضـمان حماية الحقوق الرقمية وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1.امير موسى،حقوق الانسان،"مدخل الى وعي حقوقي"،سلسلة الثقافة القومية،مركز الدراسات العربية،بيروت،1994.

2.إبن منظور، "لسان العرب "،دار المعارف ،القاهرة ،مصر،دس.

3. إسماعيل محمود حسن ،"مناهج البحث الإعلامي"، دار الفكر العربي،ط01،القاهرة،مصر،2011.

4. الصرايرة،خ،ع،النشر الالكتروني واثره على المكتبات ومراكز المعلومات،كنوز المعرفة،عمان،الأردن،2007.

5.حسن محمد هند، النظام القانوني لحرية التعبير "الصحافة والنشر، دار الكتب القانونية،القاهرة،2005.

6. خليفة،إ.،الالتزام الدولي بإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،الإسكندرية،مصر،دار الجامعة الجديدة،2007.

7. سعد سلمان المشهداني،"منهجية البحث العلمي"، دارأسامة،ط01،عمان،الأردن،2019.

8. عامر إبراهيم قنديلجي ، "البحث العلمي في الصحافة والاعلام"، دار المسيرة، ط01،عمان،الأردن،2015.

9. فاضل،ب.م،الحق في الخصوصية بين الإطلاق والتقييد،الإسكندرية،مصر،دار الجامعة الجديدة،2018.

10. محمد سرحان علي محمودي،"مناهج البحث العلمي"دارالكتب، ط03،صنعاء،الجمهورية اليمنية،2019.

11. محمد الطاهر،الحريات الرقمية،(المفاهيم الأساسية)،مؤسسة حرية الفكر والتعبير،القاهرة،2013.

12.محمد الفاتح حمدي، سميرة سطوطاح ،"مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال وطريقة إعداد البحوث "،دار حامد ،ط1،الجزائر ،2019.

المجلات العلمية

13. احمد عاصم عبد الجواد نجوان،"خوارزميات المنصات الرقمية ودورها في تشكيل الرأي العام{ازمة فلسطين نموذجا}"،مجلة كلية الآداب،م16،ع01، جامعة الفيوم ، مصر ، جانفي2024.

14. أسامة غازي المدني،"دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات السعودية[جامعة ام القرى نموذجا]"،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية،جامعة السلطان قابوس،المملكة العربية السعودية، د س.

15. الهام بوثلجي،نزيهة وهابي،"الخوارزميات في البيئة الرقمية ...الوجه الآخر لحارس البوابة التقليدي Algorithms in the digital environment…the other side of the traditional gatekeeper "،جامعة لونيسي علي،البليدة02،الجزائر،2023

16.الزهرة الأسود، "العينات في البحث العلمي"، إجراءات وإعتبارات، مجلة تنوير للبحوث الإنسانية والإجتماعية ، دم،ع12،جامعة الوادي،الجزائر، د س.

17.بن حميدة سفيان، حرية الرأي والتعبير، "قراءة في المفهوم"، المجلة العربية لحقوق الانسان، ع4، الجزائر،1997.

18. حنان بشتة، نعيم بوعموشة،الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع،م3،ع2،جيجل ، الجزائر، جوان 2020.

19.درقالي حياة،بومشطة نوال،نظرية حارس البوابة وتطبيقاتها على الاعلام الجديد"مدخل نظري"، Gatekeeper theory and its applications on the new media–Theoretical introduction– ،جامعة العربي بن مهيدي،الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية والحضارة،م04،ع01، 2022 .

20. سامية عواج،"التشبيك الاجتماعي وتأثيره على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري"Social networking and its impact on the values of citizenship among Algerian youth "،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية،م12،ع01،جامعة محمد لمين دباغين،سطيف 02، الجزائر،2020.

21. .سليم حميداني،اختراق الخصوصية في العالم الرقمي،حدود الظاهرة ومطالب الحماية القانونية،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،م4،ع2، 2019.

22. .صادق شعبان،الحقوق السياسية للإنسان في الدساتير العربية،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ع06، 2012.

23.عيسى يونسي، سامية شينار، عائشة عماري، "العينة وأسس المعاينة في البحوث الإعلامية"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية،م07،ع02،الجزائر، 2021.

24. فتيحة،ح،الضمانات القانونية لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،2019.

25. كريكط عائشة،حق الخصوصية لمستخدم الفضاء الرقمي،المخاطر والتحديات،مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية،م18،ع2، 2019.

26. لحوم فطوم، نهار خالد بن الوليد، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في نجاح استراتيجية الترويج لدى المؤسسة"، دراسة لصفحة مؤسسة الاتصالات الجزائرية موبيليس عبر موقع الفيسبوك ، جامعة وهران2،مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية،م4،ع2، 2018.

27. مراد بن حرزالله ،"أدوات البحث العلمي، كيفية الاختيار وطرق التصميم"، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي،م04،ع01،فيفري،تندوف،الجزائر 2020.

28.مكيري مالية،حراسة البوابة الإعلامية مقاربة مفاهيمية في ظل البيئة الالكترونية،م 43،جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة،الجزائر ،2018.

29. نجاة بوثلجة، التوزيع الخوارزمي لأخبار الحرب على غزة "مخاطر التحيز ضد الرواية الفلسطينية الرقمية"، جامعة صالح بوبنيدر–قسنطينة3، مجلة المعيار، م 28،ع3 ،2024.

30. نوح عبد الله،حرية التعبير والاعلام الرقمي في القانون الجزائري بين المنظور الحقوقي والمنظور السيادي،المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،م16،ع04، 2021.متاح على الرابط:https://asjp.cerist.dz/en/article/176240

31.نور الدين مبني،كنزة حامدي،"مواقع التواصل الاجتماعي اوعية جديدة لنشر الوعي الصحي–صفحة التفاح الأخضر على الفيسبوك نموذجا"،مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية،م17،ع01،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف02، الجزائر، 2020.

اطروحات

32.طاهر حسين ابو زيد، دور الدوافع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثره على المشاركة السياسية،اطروحة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر ، غزة، د س.

الندوات

33.صالح اوباية ،"أدوات جمع البيانات والمعلومات في الدراسة الميدانية ،الندوة العلمية حول منهجية IMRADوتطبيقات SPSS"،قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قاعة الميديتيك 01بالقطب الجامعي 01،جامعة غرداية ، الجزائر،13ديسمبر 2018. متاح عبر الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/329844083_adwat_jm_albyanat_walmlwmat_fy_aldrast_almydanyt

مصادر الكترونية

34.أريج مواسي،"الاظطهاد الالكتروني ماهي اشكاله ؟ وكيف يقمع الحراك الداعم لفلسطين على منصات التواصل؟"،في قناة الجزيرة العربية على تطبيق الفيسبوك،16ماي2021.متاح على الرابط:
https://www.facebook.com/aljazeerachannel/videos/492069605328788/?mibextid=euiIfKPR21o5GuOb، تاريخ الاطلاع يوم:15ديسمبر 2024،الساعة10:07.

35.القضية الفلسطينية حكاية الصمود والبحث عن الحقوق،TRTعربي،6نوفمبر 2023،متاحعلىالرابط https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-15708386،تاريخ الإطلاع يوم:15 ديسمبر 2024 ،الساعة 10:35.

تقارير دولية

36.تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة،برنامج الأمم المتحدة الإنساني ،المكتب الإقليمي للدول العربية،عمان،2003.

رسائل جامعية

37.شروق عبد العزيز، سالم بصفر، سلوكيات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية لدى طالبات التعليم العام، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم المعلومات،2013.

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات

شعبة علوم الاعلام والاتصال

استبيان

الإظطهاد الخوارزمي في البيئة الرقمية التواصلية وتهديداته لحرية التعبير دراسة في إطار حارس البوابة الرقمية تجاه القضية الفلسطينية عبر شبكات التواصل الإجتماعي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال

تخصص سمعي بصري

من اعداد الطالبة: تحت اشراف الأستاذ:

العناق نسرين لحمر نبيل

عزيزي/عزيزتي المشارك(ة):

يهدف هذا الاستبيان الى دراسة تأثير الخوارزميات على حرية التعبير في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية على شبكات التواصل الاجتماعي وفقا لنظرية حارس البوابة الرقمية.

وفي سبيل ذلك فإننا نتوقع منكم المساهمة الجادة في انجاز هذه الدراسة وذلك بالإجابة على كافة الاسئلة بوضع علامة"x" في الخانة التي تتفق مع رأيكم علما ان إجاباتك ستبقى سرية وتستخدم لاغراض بحثية فقط.

السنة الجامعية:2025/2024

البيانات الشخصية

الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

المستوى التعليمي:

إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

العمر:

18-30 سنة ☐ 31-50 سنة ☐ 50 سنة فما فوق ☐

المحور الأول: مظاهر حرية التعبير عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

1.ما المنصة التي تستخدمها اكثر للتعبير عن آرائك؟

فيسبوك ☐ انستغرام ☐ تويتر "x" ☐ تيك توك ☐

يوتيوب ☐ تليغرام ☐ أخرى ☐

2.هل تشعر بأنك تستطيع التعبير عن آرائك بحرية على هذه المنصات؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا ☐

3.ما المواضيع التي تعبر عنها غالبا عبر شبكات التواصل الاجتماعي ؟

سياسية ☐ ثقافية ☐ اجتماعية ☐ رياضية ☐

اقتصادية ☐ دينية ☐

4. مانوع التفاعل الذي تتلقاه عند التعبير عن آرائك؟

تجنب أو تجاهل ☐

بلاغات أو تهديدات بحظر ☐

تقييد الحساب ☐

أخرى ☐

المحور الثاني: أشكال التعسف الرقمي في شبكات التواصل الاجتماعي.

5. هل لاحظت حذف منشورات أو تعليق حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي بسبب محتوى معين ؟

نعم ☐ لا ☐

6.اذا كان نعم ماطبيعتها؟

سياسية ☐ ثقافية ☐ اقتصادية ☐ اجتماعية ☐ رياضية ☐ دينية ☐

7. ما الإجراءات الرقابية التي شـــهدتها او ســـمعت عنها فيما يخص قمع المحتوى ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

تعليق او حظر الحسابات ☐ تقييد النشر لفترة معينة ☐

وضع تحذيرات على المنشورات ☐ تقليل وصول المنشورات للجمهور ☐

وضع تحذيرات أو إشعارات بأن المحتوى مخالف ☐

تصنيف المحتوى على انه حساس او مظلل ☐

8. هل ترى أن تطبيق هذه الإجراءات يتم بطريقة آلية عبر الخوارزميات أم نتيجة تدخل بشري وفق سياسات محددة؟

تعتمد أساسا على الخوارزميات الآلية ☐

تعتمد أساسا على تدخل بشري ☐

مزيج من الاثنين ☐

9.ما الغاية التي تعتقد أنها وراء تطبيق مثل هذه الإجراءات الرقابية؟

الحد من انتشار المعلومات المزعجة او المضللة ☐

تقليص منصة التعبير الحر عن المواضيع الحساسة ☐

المحور الثالث: تأثير التعسف الرقمي على حرية التعبير فيما يتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية.

10.هل تلاحظ أن المحتوى المتعلق بالقضية الفلسطينية يتعرض للرقابة او الحذف أكثر من غيره ؟

نعم ☐ لا ☐ لا ادري ☐

11. ما ابرز الأشكال التي لاحظتها في قمع المحتوى المرتبط بفلسطين على شبكات التواصل الاجتماعي؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

حذف المنشورات ☐ تقييد الوصول"خفض الظهور" ☐ إغلاق الحسابات ☐

حظر شعارات معينة ☐ الإنذارات بالحظر ☐

12. هل ترى أن هذه الإجراءات تؤثر على حرية التعبير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

نعم تؤثر بشكل كبير ☐

تؤثر الى حد ما ☐

لا تؤثر ☐

13.هل شعرت يوما بأنك اصبحت تتجنب التعبير عن رأيك حول القضية الفلسطينية خوفا من التقييد او الحظر؟

نعم ☐ لا ☐

14. برأيك ما دوافع المنصات في التضييق المتعلق بالمحتوى المرتبط بالقضية الفلسطينية؟

ضغوط سياسية ☐

انحيازات الشركات المالكة ☐

التبليغات المنظمة من جهات معادية للقضية الفلسطينية ☐

غياب تدقيق بشري عادل في مراجعة المحتوى المحذوف ☐

للحفاظ على علاقات إستراتيجية مع دول داعمة للاحتلال ☐

المحور الرابع :آليات مواجهة القمع الرقمي على شبكات التواصل الإجتماعي .

15.ما الأسلوب الذي تستخدمه لتجاوز قيود النشر حول القضية الفلسطينية؟

إعادة نشر المحتوى بعد تعديله ☐ مشاركة المحتوى عبر مجموعات مغلقة ☐

استخدام منصات بديلة اقل تقييدا ☐ التفاعل المكثف لتعزيز انتشار المنشور ☐

لا أحاول تجاوز القيود ☐

16. هل تتفاعل مع حملات او هاشتاغات لمواجهة التضييق الرقمي ؟

نعم ☐ لا ☐

17.هل سبق وان اتخذت اجراءا لمواجهة حذف او تقييد منشور لك على شبكات التواصل الاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

18. في حالة الاجابة بنعم، ما الإجراء الذي قمت به ؟

تقديم بلاغ او اعتراض للمنصة ☐

اعادة نشر المحتوى بصيغة مختلفة ☐

الانتقال الى منصة اخرى ☐

التوقف عن النشر حول الموضوع ☐

19.هل تعتقد ان زيادة وعي المستخدمين بحقوقهم الرقمية قد يسهم في الحد من القمع الرقمي ؟

نعم ☐ لا ☐

20. اذا كانت الإجابة بنعم، ما مظاهر الوعي الرقمي التي تعتقد انها تساعد المستخدمين في حماية محتواهم من الحذف او التقييد؟

معرفة سياسات النشر الخاصة بكل منصة ☐

استخدام رموز غير مباشرة لتجنب الحظر ☐

توثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها ☐

استخدام منصات بديلة اكثر حرية ☐

اخرى ☐

21. برأيك ماهي انجع السبل التي يمكن ان يتبعها الافراد او المؤسسات لمواجهة القمع الرقمي؟

التبليغ الجماعي عن التعسف ☐حملات توعية رقمية ☐

اللجوء الى منصات إعلامية بديلة ☐

الضغط على إدارات المنصات عبر المنظمات الحقوقية ☐

رفع قضايا قانونية أو التبليغ للجهات الرسمية ☐

أخرى ☐